Women Journalists Without Chains

www.wjwc.org

التقرير السنوي:

الموت و السجن

رصد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون

في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022م

منظمة صحفيات بلاقيود

wjwcorg

الموت والسجن

رصد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2022م

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة صحفيات بلاقيود © 2023

"لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود".

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان -المادة 19 (1948)

1. لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2. لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها".

البندان 1و2 من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966

1- يعد الصحفيون الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق النزاعات المسلحة أشخاصاً مدنيين.

2- يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا اللحق "البروتوكول" شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين.

البندان 1و2 من المادة 79 من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977

جدول المحتويات

مقدمة 7
المنهجية 8
الملخص التنفيذي 9
الجمهورية الإسلامية في إيران 18
أولا: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين 20
ثانياً: التهديد والاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة 31
جمهورية العراق 36
أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الجسدية 37
ثانياً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين 40
ثالثاً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة 43
رابعاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية: 44
الجمهورية السورية 51
أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الجسدية 54
ثانياً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين 55
ثانياً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة 56
ثالثاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية 57
جمهورية مصر العربية 58
أولاً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين 60
ثانياً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة والعقاب والمنع من التغطية 74
انتهاكات متصلة 76
المملكة الأردنية الهاشمية 77
أولاً: محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين 79
ثانياً: القيود على الحركة والتغطية 80
جمهورية السودان 81
أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الجسدية 84
ثانياً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين 85
ثالثاً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة 88
رابعاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية 89
المملكة المغربية الهاشمية 91
أولاً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين 93
ثانياً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة 96
الجمهورية التونسية 98

أولاً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين 100
ثانياً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة 107
ليبيا 110
أولاً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة 114
ثانياً: منع التغطية والقيود على الحركة والتنقل 115
الجمهورية الجزائرية 116
أولاً: محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين 117
ثانياً: منع التغطية والاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة 120
موريتانيا 120
أولاً: محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين 122
ثانياً: المنع من العمل 123
فلسطين والأراضي المحتلة 124
أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة 127
ثانياً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين 131
ثالثاً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة 135
رابعاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية 138
الجمهورية اللبنانية 140
أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة 143
ثانياً: محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين 143
ثالثاً: العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة والفصل التعسفي 145
رابعاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية 146
دول مجلس التعاون الخليجي 147
دولة الإمارات العربية المتحدة 150
المملكة العربية السعودية 156
دولة البحرين 161
دولة قطر 166
دولة الكويت 167
سلطنة عمان 169
الجمهورية اليمنية 170
تركيا 176

مقدمة

في ظل تزايد الأزمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتعرض الصحفيون أكثر للاستهداف والقمع من قِبل الحكومات الدكتاتورية والأطراف الفاعلة الأخرى في المنطقة. ويمثل الدفاع عن الصحفيين/والصحفيات خلال ممارسة عملهم، واحداً من تقدم الشعوب والمجتمعات والسياسة الدولية. ولأجل ذلك تشير مبادئ الأمم المتحدة إلى احترام مبادئ حرية الصحافة والتعبير، بما في ذلك لقرارين 1738 و2222 اللذين اعتمدهما مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 23 كانون الأول/ديسمبر 2006 و27 أيار/مايو 2015 على التوالي بشأن حماية الصحفيين في أثناء النزاعات المسلحة[1].

يتعرض الصحفيون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للانتهاكات والرقابة والتضييق، ويتعرضون للقتل الذي يعتبر أشد أشكال الرقابة على وسائل الإعلام تطرفاً، كما يتعرضون للاختطاف، والتعذيب، والمحاكمات السياسية، والاعتداءات الجسدية، والترهيب وشتى أنواع المضايقات، سواءً في العمل الميداني أو في المجال الرقمي. وفي ظل غياب مكافحة الإفلات من الجريمة ضد الصحافيين تعمل كلّ جهة على تقويض المبادئ الأساسية لحماية الصحافيين، وفي مقدمتها أجهزة الأمن والحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

إن العمل في بيئة مثالية للقمع ومحاربة حرية الرأي والتعبير والعمل الصحفي، يتسبب بعمل الصحفيين في مناخ من الخوف، يعيق التداول الحر للمعلومات آراء وأفكار لجميع المواطنين. وتتأثر الصحفيات بشكل خاص بالانتهاكات والتهديدات والاعتداءات والتي أصبحت خلال 2022 خارج حدود المألوف وتجاوزت الأرقام في الأعوام الماضية. والتهديدات في المجال الرقمي للصحفيات أكبر بكثير من العمل الميداني، ووفقًا لورقة المناقشة لليونسكو المعنونة "الهدوء :

[1] يشير القرار رقم 1738إلى "ضرورة اعتبار الصحافيين وموظفي وسائط الإعلام والأفراد المرتبطين بهم، العاملين في بعثات مهنية تحفها المخاطر في مناطق النزاع المسلح، أشخاصًا مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه".
فيما دعا القرار رقم 2222 الدول والمنظمات الاقليمية والمحلية الى الاستفادة من الممارسات الفضلى والتجارب والدروس المستخلصة المتعلقة بحماية الصحفيين، وأدان كافة اشكال الانتهاكات والخروقات والاعتداءات ضد الصحافيين خلال فترة النزاعات المسلحة، ودعا كافة الاطراف اثناء النزاعات المسلحة لاحترام الاستقلالية المهنية وحقوق الصحفيين، كما ادان استمرار إفلات المعتدين على الصحافيين من العقاب، ودعا الى تقديمهم للعدالة.

الاتجاهات العالمية في العنف عبر الإنترنت ضد الصحفيات ،"قالت ٪73من الصحفيات اللاتي شملهن الاستطلاع إنهن تعرضن عبر الإنترنت للتهديد والترهيب والإهانة فيما يتعلق بعملهن[2].

يرصد هذا التقرير الانتهاكات الصحفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في (21 دولة): إيران، مصر، العراق، السودان، المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، سلطنة عمان، قطر، اليمن، الأردن، سوريا، فلسطين والأراضي المحتلة، لبنان، موريتانيا، تركيا.

المنهجية

تعرف "صحفيات بلاقيود" الصحفيين بأنهم: الأفراد الذين يمارسون مهنة الصحافة أو يعلقون على الشؤون السياسية والعام في أي وسيلة إعلام قُطرية أو دولية، يشمل ذلك وسائل الإعلام المكتوبة، والمرئية والمسموعة والإلكترونية. كما تعرف الانتهاك بكونه: المخالفات والاعتداءات التي تتسبب بضرر للصحفي بسبب عمله أو تحد من ممارسة عمله المهني بحرية، أو تحد من حريته الشخصية.

يركز التقرير على الانتهاكات التي ترتكبها السلطات الحكومية بشكل رئيسي، ثم الأطراف المسؤولة الأخرى من الفاعلين المحليين.

وتعتمد وحدة الرصد في الحصول على المعلومات من:

- المصادر المفتوحة: المواقع الإخبارية، الصحف، والنشرات الرسمية الحكومية، والتلفزيون، والصفحات الرسمية للصحفيين؛ تقارير وبيانات النقابات والمنظمات القطرية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- المساحات الرقمية للمنظمات الدولية المعنية بتوثيق ورصد انتهاكات حرية الصحافة في العالم.
- التواصل الشخصي لوحدة الرصد مع الصحفيين أو عائلاتهم.

في التقرير تستخدم مفردة "الصحفيين" في الإشارة إلى الصحفيين والصحفيات على حد سواء.

[2] The Chilling: global trends in online violence against women journalists; research discussion paper, UNESCO, UNESCO, https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000377223

الملخص التنفيذي

يفقد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حرية الصحافة المكتسبة منذ انتفاضات الربيع العربي، لقد عادت موجة القمع وانتهاك حرية الرأي والتعبير بشكل يمكن التنبؤ بعودة الأنظمة الاستبدادية والدكتاتورية التي تحد من عمل الصحافيين وتخضع القوانين لمخالفة حق حرية الرأي والتعبير المنصوص في القوانين والمواثيق الدولية.

رصدت صحفيات بلا قيود انتهاكات ارتكبتها الأجهزة الأمنية الحكومية وسلطات الأمر الواقع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 18 بلداً بحق 1140 صحافياً وصحافية، بينهم 219 صحافية. وكانت حالات القتل 12 حالة قتل ست منها في سوريا، وثلاث في فلسطين المحتلة، وحالتا قتل في اليمن، وحالة قتل في تركيا.

نُشدّد على أنه لا يمكن اعتبار المعلومات المقدّمة في إطار جمع هذه البيانات وهي ل20 بلداً، شاملة، ولكنها تسمح لنا إلى حدّ ما، بتقديم صورة للانتهاكات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفظاعتها لحرمان حق مئات الملايين من سكان هذه المنطقة من الوصول إلى المعلومات والحقائق.

سُجلت في سوريا وفلسطين المحتلة وإيران أكبر الجرائم بحق الصحافيين من القتل إلى الاعتقالات.

رصد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا -2022

الدولة	صحافيين اجمالاً	الصحفيات
مصر	112	20
إيران	96	34
الجزائر	9	---
تونس	132	37
المغرب	21	2
العراق	127	---
سوريا	69	---
السودان	52	20
الأردن	12	5
المغرب	21	2
تونس	132	37
ليبيا	11	2
الجزائر	11	---
موريتانيا	4	---
فلسطين	195	36
لبنان	48	14
اليمن	88	---
تركيا	50	10

الجدول (1) يحدد عدد الصحفيين والصحافيات بشكل خاص الذين تعرضوا للانتهاكات خلال 2022

القتل

الدولة	عدد الحالات
سوريا	ستة قتلى
فلسطين	ثلاثة قتلى
اليمن	حالتا قتل
تركيا	حالة قتل
الجدول (2) يحدد حالات قتل الصحفيين بحسب الدولة	

تعتبر معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من أخطر بيئات العمل الصحافي حول العالم، حيث شهد مقتل عشرات الصحافيين والصحافيات منذ تسعينات القرن الماضي. عام 2022 كان دموياً أيضاً على الصحافيين والصحافيات، حيث قُتل صحافيتان وتسعة صحافيين، بين هؤلاء من قُتل تحت التعذيب.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة: استشهدت مراسلة الجزيرة "شيرين أبو عاقلة" (51 عاماً) برصاص القوات الإسرائيلية في 11 مايو/أيار2022 بعد أن استهدفتها وزميلها المنتج علي سمودي بالرصاص الحيّ، ما أدى إلى مقتلها إثر إصابتها في رأسها وإصابة سمودي برصاصة في ظهره، كانت الشهيدة "أبو عاقلة" و"سمودي" يقومان بتغطية اقتحام الجنود الإسرائيليين مخيم جنين شمال الضفة الغربية.

وفي الأول من يونيو/حزيران 2022 استشهدت الصحفية غفران هارون حامد الوراسنة (31عاماً)، برصاص الجيش الإسرائيلي عند مدخل مخيم العروب شمال الخليل. وعملت إذاعة الرابعة ومتدربة في تلفزيون فلسطين، كما عملت في بعض الإذاعات المحلية مثل (ONP) وسراج وعروبة.

في سوريا، أعلن في أغسطس/آب 2022 أُعلن مقتل أحمد تيسير العيسى الخطيب(27 عاماً)، وهو صحافي وناشط إعلامي سوري من مدينة درعا. وحسب مصادر مقربة من العائلة فإن "العائلة حصلت على معلومات من سجن صيدنايا العسكري بوفاة أحمد نتيجة التعذيب والإهمال الطبي"، وتلقت العائلة نبأ الوفاة من النظام السوري في 16 أغسطس/آب رغم إخفاء السلطات اعتقاله منذ اختطافه في حاجز عسكري للنظام نهاية 2018م أثناء محاولة انتقاله من دمشق إلى بلدته الجيزة في درعا.

وبعد أسابيع من مقتل الخطيب، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، قُتل الناشط الإعلامي أحمد عودة المعبر، تحت التعذيب في سجن صيدنايا العسكري، حسب ما أفاد مصدر في العائلة الذي قال إن "العائلة تسلمت بياناً من دائرة النفوس الحكومية، يثبت وفاته". واعتقل "المعبر" في 2018، رغم خضوعه للتسوية. وكان يقوم قبل ذلك التاريخ برصد الانتهاكات التي يقوم بها النظام السوري بحق المدنيين، ويراسل صحفاً الكترونية.

في اليمن، سجلت حالتا قتل حيث، وجد المصور الصحفي فواز الوافي مقتولا داخل سيارته وعليه آثار طعن. والصحفي صابر الحيدري الذي قتل بتفجير إرهابي استهدف سيارته بمديرية المنصورة في محافظة عدن؛ وهما منطقتان خاضعتان لسيطرة الحكومة المعترف بها دوليا، والمجلس الانتقالي الجنوبي، على التوالي.

في تركيا، قُتل الصحافي "غونغور أرسلان"، المالك ورئيس التحرير وكاتب العمود في صحيفة (Ses Kocaeli) اليومية، في فبراير/شباط، في هجوم أمام مكتب الصحيفة بعد تقارير عن فساد والمحسوبية في البلاد نشرتها الصحيفة، وألقي القبض على المشتبه به.

الاعتقالات

بدا واضحاً خلال 2022 لجوء الأنظمة في بلدان مثل تونس، والجزائر، وإيران، والمغرب إلى الاعتقال والسجن والمحاكم العسكرية والسياسية لاستهداف الصحافيين؛ تضاف إلى معظم دول المنطقة والعالم، إذ أن سجن الصحفيين هو مجرد إجراء واحد يتخذه الزعماء المستبدون سعياً لكبح حرية الصحافة.

وتبدأ معاناة الصحافيين من قبل الاعتقالات منذ التهديدات الأولى مروراً باقتحام منازلهم واختطاف عائلاتهم وأقاربهم. وأثناء الاحتجاز عانى الصحفيون المعتقلون من امتهان الكرامة، والاعتداء والتعذيب أثناء الاعتقال، شكوا مراراً من الضرب المبرح في السجن، والإهمال الطبي والحرمان من العناية الطبية، معظم هؤلاء لم يتلقوا لائحة اتهام ولم يسمح لهم بلقاء محاميهم، في الأسابيع الأولى على الأقل، ومن تلقى الاتهام فإن ذلك بعد أيام وأسابيع من اعتقالهم.

في مصر على سبيل المثال استمرت خلال 2022 عملية تدوير السجن للصحافيين الموجودين أو أولئك الذين لا يزالون في الحبس الاحتياطي منذ سنوات. الأمر ذاته في الإمارات حيث يوجد كُتاب وصحافيين أنهوا فترة سجنهم المقررة بعشر سنوات منذ عدة أشهر لكن سلطات أبوظبي تستمر في احتجازهم. في اليمن لا يزال أربعة صحافيين يواجهون حكم الإعدام في مناطق سيطرة جماعة أنصار الله -الحوثيين-؛ إلى جانب عدد آخرين من الصحفيين المعتقلين في سجونهم دون محاكمة منذ سنوات (أفرج عنهم في وقت لاحق في ابريل/نيسان2023 في عملية تبادل أسرى ومعتقلين). بالمقابل فإن الصحفيين والصحفيات في مناطق خصومهم الحكومة المعترف بها دولياً، يتعرضون لامتهان الكرامة والملاحقة والسجن.

في تركيا، اعتقلت الأجهزة الأمنية بأوامر المدعي العام، في يونيو/حزيران 20 صحافياً، أفرجت عن أربعة في وقت لاحق، وأبقت 16 بينهم أربع صحافيات من الأكراد في "ديار بكر". يعمل هؤلاء في مواقع ووسائل إعلام كردية. أودعتهم السلطات الحبس الاحتياطي بتهمة "الاشتباه بالانتماء إلى منظمة إرهابية". في أكتوبر/تشرين الأول قُبض على تسعة صحفيين من الأكراد من عدة مناطق مختلفة بالتهم ذاتها. لا يزال هؤلاء الـ27 في السجن حتى نهاية العام.

القوانين والمحاكم

وخلال 2022 ثمة حكومات مثل ليبيا، إيران، العراق، وسوريا، وتونس والجزائر، وموريتانيا، والسودان، ولبنان، والأردن، وتركيا، إلى جانب معظم دول المنطقة التي سبقتهم، قامت بإعلان أو تعديل قوانين مصقولة بشكل خاص تحت مسميات مهمة مثل مكافحة الجرائم الالكترونية وقوانين "الأخبار الكاذبة"، وتستخدم ذريعة التشهير الجنائي وتشريعات ذات صياغة غامضة

لتجريم العمل الصحفي، وهي تتجاهل سيادة القانون وتسيء استخدام النظام القضائي، كما أنها تستغل وسائل تكنولوجية من أجل التجسس على الصحفيين وأفراد أسرهم.

في إيران على سبيل المثال، يجري بالتزامن مع الاحتجاجات وقمع الصحفيين في إيران منذ ديسمبر/كانون الأول2022 إعداد خطة في البرلمان بعنوان "خطة المتابعة القانونية والقضائية للأخبار الكاذبة في الفضاء السيبراني"، ومشروع قانون في الحكومة بعنوان "قانون الصحافة الشامل". لم تعرف بنود الخطة أو القانون لكن حسب تسريبات الصحافة المقربة من الحكومة فإنه يحتوي على مواد فضفاضة تحظر تصوير التظاهرات أو الحوادث التي تؤدي إلى الوفاة أو الإصابات الجسدية.

يشبه الوضع في إيران ذلك الموجود في الأردن حيث يتبنى نواب في البرلمان مشاريع قوانين وقرارات تحد من عمل الصحافة وحظر تداول الحقائق في القضايا المهمة. ويتعارض ذلك مع ممارسة الصحافة ورسالتها في خدمة المجتمع بنشر الأخبار والموضوعات التي تهم الرأي العام.

تملك دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من القوانين الفضفاضة حول "الأمن العام" أو "الأمن القومي" والتي تستخدم لمعاقبة حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة مهما كانت هذه الممارسة بسيطة. وفي السنوات الأخرة أضافت دول الخليج قوانين قمعية جديدة تحت عنوان قوانين مكافحة الإرهاب أو الجرائم الإلكترونية، والتي تحتوي على مصطلحات فضفاضة تستخدم في مواجهة حرية الرأي والتعبير، واستهداف أي حرية بسيطة للصحافة. وتقوم بتحديثها اتباعاً، كما فعلت الإمارات عام 2022 بتشديد العقوبات في قانون الجرائم الالكترونية وقانون العقوبات.

في لبنان يمنع القانون تحويل الصحفي إلى محكمة غير محكمة المطبوعات، لكن مع ذلك تستمر الاستدعاءات الأمنية من قبل مكتب جرائم المعلوماتية، وفي أحيان أخرى من قبل مخابرات الجيش من خارج اختصاصات المحكمة. ويناضل الصحافيون والإعلاميون في لبنان على حماية حرية الصحافيين بحصرها بالقوانين المرعية المرتبطة بقانون المطبوعات فيما تحاول السلطات عبر أشخاص أو أجهزة ميليشيات، لدفع الصحفي إلى أماكن للمجرمين أو للإرهابيين.

وجرى الملاحظة خلال 2022 تحرك الأجهزة الأمنية والقضائية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، السريع حين يتعلق الأمر بشكوى ضد الصحفيين بينما نلمس بطء كبيرا في الإجراءات القضائية حين يتقدم أي صحفي بشكوى نتيجة تهديد أو اعتداء تعرض له.

إن حالة تراجع حرية الرأي والتعبير خلال 2022 هي استمرار لحالة تصاعد القمع في المراحل اللاحقة للحريات بعد ثورات الربيع العربي، وهو أمر عائد إلى طغيان التأثير السياسي والمالي والاقتصادي، ومخاوف الأنظمة المستبدة من المعلومة والحقائق وردة فعل الرأي العام، إضافة إلى وجود أنظمة سياسية توتاليتارية خاصة في منطقة الخليج العربي ومصر والسودان واليمن تمارس التشدد والرقابة وتعاقب الصحفيين بالسجن وتعرضهم في أحيان أخرى لأذى جسدي ومعنوي.

تنضم تونس إلى هذه الأنظمة السياسية القمعية التي تحارب حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام التي تعتبر أبرز مكاسب ثورة الياسمين في تونس (2011). لكن هذا المكسب بات على شفا الانهيار، في ظل السلطة الشمولية الناشئة للرئيس الحالي قيس سعيّد. وقرع الصحافيون خلال 2022 ناقوس الخطر، لما يتعرضون له من اعتقالات ومضايقات وانتهاك لحريتهم في العمل الصحفي؛ حيث أصدر مرسوماً يحد بشكل مباشر من عمل الصحفيين، وفتحت المحاكم العسكرية أبوابها لإدانة الصحافيين. وأصبح ترهيب الصحفيين أمراً شائعاً في تونس، حيث يتعرض الصحافيون والإعلاميون لأعمال العنف على أيدي قوات الأمن، والطرد في أحيان كثيرة من تغطية المحاكمات.

تسليط الضوء على قضية جريمة!

في حالات عديدة خلال 2022 في دول مثل لبنان وسوريا وإيران والإمارات والبحرين تقوم السلطات بملاحقة الصحافيين وسجنهم أو فصلهم من وظائفهم ليس بسبب عدم دقة المعلومات أو الحقائق بل لإنه جرى تسليط الضوء على عديد من القضايا، حيث فصلت الإمارات عشرات الموظفين من صحيفة شبه حكومية بسبب تقرير يناقش غلاء المشتقات النفطية، وفي لبنان جرى ملاحقة صحافي قضائياً لتسليط الضوء على قضية تهريب الأطفال إلى سوريا.

وجرى اعتقال عشرات الصحافيات في إيران لأنهن نقل أخبار التظاهرات وعملية القتل الوحشية لشابه على يد شرطة الأخلاق. حيث جرى اعتقال أكثر من 72 صحافياً وصحافية في 2022 لأنهم سلطوا الضوء على التظاهرات، بين ما يُقدر بـ 14,000 إيراني اعتُقلوا أثناء قمع التظاهرات التي انطلقت إثر وفاة مهسا أميني.

وتصطدم حرية الصحافة في الجزائر بالكثير من الخطوط الحمراء، حيث يتهدد الصحافي الاعتقال والتهديد بالتصفية، إذا أثار مواضيع مثل الفساد وقمع التظاهرات، والمعارضة.

في مصر، تفاءل الصحفيون مع إعلان الرئيس المصري "الحوار الوطني" لكن منذ ذلك الحين اشتدت حملة القمع واستهداف الصحفيين، من اعتقالات إلى الفصل التعسفي من وسائل الإعلام العمومية إلى حظر تناول أي أخبار وأي بيانات عن «الحركة المدنية الديمقراطية» واجتماعاتها بشأن التباحث حول أجندة الحوار الوطني. وأدرجت في أكتوبر/تشرين الأول خمسة صحفيين في قوائم الإرهاب!

الوضع السيء للمؤسسات الصحافية

وتواجه المؤسسات الصحافية المستقلة خطراً مضاعفاً بالإغلاق أو الحظر من النشر، وشهد 2022 مخاطر على الصحفيين الذين تآكلت رواتبهم بسبب التراجع الاقتصادي عقب تفشي وباء كورونا إلى درجة أنها لم تعد تكفي لتأمين أدنى مقومات الحياة. وحالات الفصل التعسفي واسعة النطاق التي شهدتها مؤسسات عمومية صحافية ومؤسسات مستقلة بسبب الاختلاف في التوجه أو ابدأ الرأي كما حدث في السودان والإمارات ولبنان وإيران ومصر على سبيل المثال.

في ليبيا على سبيل المثال، يرى قادة الجماعات والفصائل المسلحة في ليبيا أنه لا يوجد صحفيون مستقلون بل صحافيون يتبعون أطرافاً، وهو ما يزيد من خطر عمل الصحفيين ويصبحون ضحية الاستقطابات من أجل الحصول على الحماية والعمل حيث أن معظم وسائل الإعلام الموجودة تتبع أطرافاً في الصراع.

وتجبر الظروف الاقتصادية الصحافيين في لبنان على ممارسة رقابة ذاتية نتيجة انعدام الأمن الوظيفي والخشية من الفصل التعسفي من وظائفهم ما يؤثر على حرية الصحافة وانتجايتهم والتعبير عن آرائهم بحرية. وجرى فصل عشرات الصحافيين من فضائيتين خلال عام 2022م.

وتستمر الصحافة في موريتانيا في الهشاشة والضعف والتراجع، في ظل تعويل هذه المؤسسات على مسار إصلاح تقوده الحكومة لإعادة إنعاشها، لكن يُخشى من أن يكون ذلك على حساب حرية العمل الصحفي هناك، حيث تشكو نقابة الصحافيين من تجاهل وجود ممثلين لها في بعض اللجان.

ووسط هذا الوضع السيء شهد عام 2022 عودة نقابة الصحافيين السودانيين للعمل بعد 33 عاماً من حظرها على يد نظام عمر البشير. وبذلك يتطلع الصحافيون إلى العمل بحرية تامة، مع وجود نقابة تدافع على حقوقهم وحرياتهم. وذلك بعقدهم أعمال الجمعية العمومية، وإجازة ميثاق الشرف الصحفي ومشروع النظام الأساسي، وتكوين لجنة انتخابات مسؤولة عن انتخاب نقيب للصحفيين وأعضاء مجلس النقابة.

الجمهورية الإسلامية في إيران

أسوأ سجل منذ قيام الجمهورية

أصبحت الصحافة في إيران محظورة، وممارسة الصحافة المستقلة، جريمة يعاقب عليها النظام بأحكام سياسية تصل إلى المؤبد وربما الإعدام. وشنت السلطات حملة قمع لا هوادة فيها في الأربع الأشهر الأخيرة من 2022 واعتقلت عشرات الصحفيين كما لم تفعل منذ ثمانينات القرن الماضي.

فمنذ سبتمبر/أيلول استمرت قوات الأمن في استهداف المتظاهرين المناهضين للحكومة، مما أسفر عن مقتل المئات وإصابة الآلاف. أدى غياب الشفافية من قبل السلطات الإيرانية إلى صعوبة الحصول على أرقام دقيقة، مما يعزز الحاجة الملحة لإجراء تحقيق دولي مستقل، خاصة مع عدم قدرة الصحفيين على تغطية التظاهرات التي تتوسع ضد نظام الحكم الشمولي في إيران.

تمكنت وحدة الرصد في منظمة "صحفيات بلاقيود" من رصد انتهاكات بحق 96 صحفياً وصحفية، ورصدت اعتقال 71 صحفياً وصحفية في إيران، بينهم 36 صحفياً ما يزالون في السجن حتى مطلع عام 2023، بينهم: (20) صحفية امرأة ما تزال في السجن. و35 صحفياً وصحفية اعتقلوا وأفرج عنهم معظمهم، ينتظر المحاكمة بينهم (12) صحفية امرأة.

بين هؤلاء الصحفيات اللواتي ما يزلن في السجن: نيلوفر حميدي، إلاهه محمدي، فيدا رباني، فهيمة نظاري، اللواتي قمن بتغطية الأحداث والتظاهرات منذ مقتل مهسا أميني، على يد ما توصف بشرطة الأخلاق.

عانى الصحفيون المعتقلون من امتهان الكرامة، والاعتداء والتعذيب أثناء الاعتقال، والسجن، شكوا مراراً من الضرب المبرح في السجن، والإهمال الطبي والحرمان من العناية الطبية، معظم هؤلاء لم يتلقوا لائحة اتهام ولم يسمح لهم بلقاء محاميهم، ومن تلقى الاتهام فإن ذلك بعد أيام

وأسابيع من اعتقالهم. وفي 08 يناير/كانون الثاني: توفي بكتاش آبتين (المعروف أيضًا باسم مهدي كاظمي) في سجن إيفين سيء السمعة. وآبتين هو شاعر وكاتب ومدافع عن حقوق الإنسان. في 15 مايو/ أيار 2019 وجهت إلى آبتين تهم، "التجمع غير القانوني والتواطؤ ضد الأمن القومي" و "نشر دعاية ضد الدولة". حُكم عليه بالسجن ست سنوات. دخل بكتاش آبتين سجن إيفين بطهران في 26 سبتمبر/ أيلول 2020. في نهاية 2022 دخل "آبتين" في غيبوبة طبية نتيجة لمضاعفات إصابته بكوفيد -19، وتوفي بسببها في عمر 48 عاماً.

منذ بدء اندلاع الاحتجاجات على مستوى البلاد في إيران بعد وفاة مهسا أميني، ازداد الضغط على مجتمع الصحافة والصحفيين بشكل أكبر. لقد أوقفت السلطات صحف، وهددت وكالات، وفرضت هيئة الرقابة الصحفية في إيران شروط جديدة للنشر، كما تعرضت وسائل الإعلام الموجودة في الخارج والناطقة بالفارسية أكبر عملية تهديد وضغط. إن هذان -الضغط والتهديد- الواقعين على الصحفيين وعائلاتهم بغيضان ومصممان بشكل واضح لبث الخوف ولهما تأثير مرعب على حرية التعبير في إيران. كما يجري منذ ديسمبر/كانون الأول 2022 إعداد خطة في البرلمان بعنوان "خطة المتابعة القانونية والقضائية للأخبار الكاذبة في الفضاء السيبراني"، ومشروع قانون في الحكومة بعنوان "قانون الصحافة الشامل". ولا يعرف محتوى الخطة ومشروع القانون لكن التسريبات تشير إلى قيود كبيرة للغاية على ما يوصف بـ "المواطن الصحفي" ونشر الأحداث على شبكات التواصل الاجتماعي.

خلال 2022 فرضت إيران قيودًا صارمة ومحددة الهدف على استخدام الإنترنت في محاولة لعرقلة تجمع المتظاهرين، ومنع وصول صور قمع التظاهرات إلى العالم الخارجي، ووصف موقع "نتبلوكس" Netblocks لمراقبة الوصول إلى الإنترنت تقييد الاتصال بالإنترنت بأنه "أشد قيود الإنترنت صرامة" في إيران، منذ حملة قمع احتجاجات نوفمبر/تشرين الثاني 2019، عندما شهدت البلاد انقطاعًا شبه كامل للإنترنت لم يسبق له مثيل حينها.

خطة قمع ومشروع قانون الصحافة الشاملة

بالتزامن مع الاحتجاجات وقمع الصحفيين في إيران يجري منذ ديسمبر/كانون الأول2022 إعداد خطة في البرلمان بعنوان "خطة المتابعة القانونية والقضائية للأخبار الكاذبة في الفضاء السيبراني"، ومشروع قانون في الحكومة بعنوان "قانون الصحافة الشامل".

لم تنشر نص هذه الخطة أو مشروع هذا القانون. إن بقائهما سراً عن الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام يثير مخاوف بشأن تشريعات جديدة لتعزيز القمع.

أشارت بعض وسائل الإعلام المحلية إلى بعض بنود الخطة التي تُجرِّم النشر على شبكات التواصل الاجتماعي أو ما يسمى بصحافة المواطن: أي تصوير لـ "مسرح الجرائم التي تؤدي إلى خسائر في الأرواح أو السجن المؤبد أو جرائم تؤدي إلى عقوبة بتر الأطراف أو الجرائم المتعمدة ضد السلامة الجسدية أو الحوادث التي تؤدي إلى الوفاة أو الإصابات الجسدية، أو الأعمال الإرهابية، باستثناء الحالات التي نص عليها القانون ومنها المادة 131 من قانون الإجراءات الجنائية" تعتبر جريمة ويحكم على مرتكبها بالسجن من الدرجة الخامسة.!

أولا: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين

اعتقلت السلطات الإيرانية خلال العام الماضي -معظمهم بعد الاحتجاجات- أكثر من 71 صحفياً، أفرجت عن معظمهم في أوقات لاحقة وبقي في السجن أكثر من 31 صحفياً وصحفية، إضافة إلى خمس صحفيات اعتقلن في يناير/كانون الثاني 2023. كما يوضح الجدول (3).

الصحفيون المسجونون:

	الاسم	تاريخ الاعتقال	تفاصيل
.1	مرتضى حاجبيان	19 مايو/أيار	صحفي مستقل، حكم عليه بالسجن لمدة عامين وستة أشهر.
.2	عليا مطالب زاده	12 ابريل/نيسان	صحفية مستقلة، حكم عليها بالسجن ثلاث سنوات.
.3	أميرباس أزارمزند	غير معروف	الصحفي في جريدة Samt و Shargh و Jahan e Sanaat، تعرض لحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وسبعة أشهر في 2022
.4	پيام خدابنده لو	21 سبتمبر/أيلول	صحفي مستقل، اعتقل من منزله في مدينة همدان.
.5	نيلوفر حميدي	22 سبتمبر/أيلول	الصحفية والمراسلة في جريدة شرق، اعتقلت من منزلها، كانت أول من تحدثت عن وفاة مهسا أميني، على يد شرطة الأخلاق. في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني وجهت لها اتهامات: التجمع والتواطؤ بقصد العمل ضد الأمن القومي، وأنشطة دعائية ضد النظام. (بيان رسمي إيراني) نقلت في ديسمبر/كانون الأول إلى سجن جديد.
.6	إلاهه محمدي	23 سبتمبر/أيلول	صحفية ومراسلة بصحيفة "هم ميهن"، سافرت إلى مدينة سقز،وأعدت تقريرا عن

			تشييع جنازة مهسا أميني، هميهان، اعتقلت من منزلها. في مطلع نوفمبر/تشرين الثاني وجهت لها اتهامات: التجمع والتواطؤ بقصد العمل ضد الأمن القومي، وأنشطة دعائية ضد النظام. (بيان رسمي إيراني) نقلت في ديسمبر/كانون الأول إلى سجن جديد.
.7	مسعود كوردبور	22 سبتمبر/أيلول	رئيس تحرير وكالة أنباء مكريان، اعتقل من شارع مدينة بوكان.
.8	علي رضا جباري دارستاني	25 سبتمبر/أيلول	صحفي في وكالة مهر للأنباء اعتقل من الشارع في طهران.
.9	إيمان بيه باساند	22 سبتمبر/أيلول	صحفية مستقلة، اعتقلت من منزلها بطهران.
.10	هاشم معزن زاده	23 سبتمبر/أيلول	صحفي مستقل، اعتقل من منزله في طهران.
.11	روح الله نخعي	23 سبتمبر/أيلول	صحفي مستقل، اعتقل من شوارع طهران. أفرج عنه بكفالة في 16 يناير/كانون الثاني.
.12	فيدا رباني	24 سبتمبر/أيلول	صحفية مستقلة، بصحيفة شرق، اعتقلت من منزلها في طهران
.13	آريا جعفري	25 سبتمبر/أيلول	المصور الصحفي في وكالة أنباء إيسنا في أصفهان.

			حكم عليه في ديسمبر/كانون الأول بالسجن سبع سنوات و74 جلدة في محكمة الجنايات وحكم عليه بمنع لمدة عامين من مغادرة البلاد.
.14	مهرنوش طفيان	28 سبتمبر/أيلول	صحفية محلية مستقلة، بمدينة عبادان، اعتقلت في مدينة الأحواز. أفرج عنها في 12 يناير/كانون الثاني 2023.
.15	نسرين حسني	30 سبتمبر/أيلول	الصحفية في مجلة "اتفاقية"، اعتقلت في مدينة بوجنورد.
.16	أوميد طحان بيدهندي	4 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفي مستقل، ومراسل سابق لوكالة مهر للأنباء، اعتقل في طهران. أفرج عنه في 11 يناير/كانون الثاني 2023.
.17	فرخونده عاشوري	17 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفية مستقلة، والمراسلة السابقة لوكالة أنباء فارس في مدينة شيراز.
.18	فرزانه يحيى عبادي	19 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفية محلية مستقلة، في مدينة عبادان، اعتقلت من مكان عمله
.19	مندانا صادقي	19 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفية محلية مستقلة، في خوزستان اعتقلت مع زوجها (رضا محمدي) من المنزل بمدينة عبادان. ولم يتم حتى (نهاية ديسمبر/كانون الأول) معرفة أي أخبار عن مكان تواجد الزوجين.

.20	مليحة دراكي	26 أكتوبر/ تشرين الأول	مصورة صحفية مستقلة، في مدينة شيراز اعتقلت أثناء تغطيتها لاحتجاج في مدينة عبدان.
.21	إحسان بيربارناش	27 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفي رياضي مستقل، وكاتب عمود، اعتقل في طهران. رئيس التحرير السابق للموقع الإخباري "بنك الرياضة" و عرف بكتاباته الاجتماعية الساخرة في السنوات الأخيرة. حكم عليه في 10 يناير/كانون الثاني 2023 بالسجن 18 عاماً، بينها 10 سنوات واجبة النفاذ. بتهمة "تحريض الناس على الحرب وإراقة الدماء بتشكيل عصابات وجماعات" و "إهانة المقدسات" و "جرائم الكمبيوتر" والدعاية ضد النظام".
.22	نظيلة مروفيان	30 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفية في موقع ديدبان إيران، وموقع رويداد 24، اعتقلت من طهران. أفرج عنها في 9 يناير/كانون الثاني 2023.
.23	مارال دارافرين	01 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفية محلية في محافظة جيلان.
.24	أميد هرموزي	5 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفي رياضي مستقل، اعتقل في طهران. اعتقل من مكان عمله بعد مصادرة جميع الأجهزة الإلكترونية.

.25	كاميار فكور	6 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفي في مجال البيئة وناشط عمالي، اعتقلته الأجهزة الأمنية من المنزل مع زوجته " ساروناز أحمدي" واقتيدا إلى مكان مجهول.
.26	اسماعيل خسري	12 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفي محلي في اقليم كردستان، اعتقل في مدينة أرومية.
.27	فهيمة نظاري	13 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفية في موقع انتخاب الإخباري اعتقلت في مكان عملها في طهران. تعمل في بعض المواقع في مجال التاريخ.
.28	ميلاد بيداري	13 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفي محلي في محافظة جيلان
.29	سجاد رحماني	29 نوفمبر/تشرين الثاني	مراسل وعضو دار الصحافة في محافظة جيلان. اعتقل في مدينة ميسان.
.30	زيبا اوميديفار	8 ديسمبر/كانون الأول	صحفية مستقلة، في كوردبريس.
.31	مريم قناد	11 ديسمبر/كانون الأول	صحفية في وكالة أنباء إيرنا. أفرج عنها في 11 يناير/كانون الثاني 2023
.32	مهدي غادمي	01 يناير/كانون الثاني	صحفي مستقل.

.33	نسيم سلطان بيجي	12 يناير/كانون الثاني	صحفية مستقلة، تعمل في جريدة بيدار وبايشت، الشهرية، اعتقلت في مطار طهران.
.34	مليكة هاشمي	21 يناير/كانون الثاني	صحفية مستقلة، اعتقلت بعد استدعائها للمحكمة في طهران.
.35	مهرنوش زارع	22 يناير/كانون الثاني	صحفية مستقلة، اعتقلت من منزلها في طهران.
.36	سعيدة شفيعي	22 يناير/كانون الثاني	صحفية مستقلة، اعتقلت من منزلها في طهران.

الجدول (3) الصحفيون المعتقلون في سجون النظام الإيراني خلال الفترة بين 01 يناير/كانون الثاني 2022 و22 يناير/كانون الثاني 2023

واعتقلت السلطات الإيرانية أكثر من (35 صحفياً) وأفرجت عنهم في فترات لاحقة بعضهم استمر اعتقاله عدة أشهر.

	الاسم	تاريخ الاعتقال	تفاصيل	تاريخ الإفراج
.1	خسرو كوردبور	20 سبتمبر/أيلول	صحفي بوكالة مكريان للأنباء	بعد أسبوع من الاعتقال
.2	يلدا معيرى	21 سبتمبر/أيلول	مصورة الأخبار المستقلة، -المصورة الحائزة على جوائز.	20 ديسمبر/كانون الأول.
.3	بتول بلالي	22 سبتمبر/أيلول	مراسلة محلية في سيرجان بمحافظة كرمان. وصحفية في موقع كرمان فردا الإخباري	01 أكتوبر/ تشرين الأول

				أفرج عنها بكفالة
.4	فاطمة رجب	22 سبتمبر/أيلول	مراسلة جريدة صبح وبورسان	بعد أسابيع، وأفرج عنها بكفالة.
.5	سميرة علي نجاد،	22 سبتمبر/أيلول	صحفية في موقع كرمان إي نو إخباري، اعتقلت في سيرجا.	بعد أسابيع، أفرج عنها بكفالة.
.6	مجتبى رحيمي	23 سبتمبر/أيلول	صحفي مستقل.	23 نوفمبر/تشرين الثاني، أفرج عنه بكفالة.
.7	علي رضا خوشباخت	23 سبتمبر/أيلول	صحفي مستقل، اعتقل من شوارع طهران. اتهم خوشباخت بالتآمر والتواطؤ بقصد ارتكاب جريمة ضد أمن البلاد.	25 ديسمبر/كانون الأول. أفرج عنه بكفالة.
.8	نويد جمشيدى	24 سبتمبر/أيلول	رئيس تحرير موقع آسيا الإخباري، اعتقل في منتصف الليل من منزله.	بعد شهر واحد، أفرج عنه بكفالة
.9	أحمد رحلبي ساز	25 سبتمبر/أيلول	مراسل اخباري.	أطلق سراحه بعد أيام قليلة،وفي نوفمبر/تشرين الثاني حكم عليه بالسجن خمس سنوات.

				وممنوع من المغادرة.
10	سامان غزالي	25 سبتمبر/أيلول	صحفي البيئة المستقل، اعتقل في مدينة مهاباد.	24 نوفمبر/تشرين الثاني، أفرج عنه بكفالة في ديسمبر/كانون الأول حكم عليه بالسجن عام.
11	جبار دستباز	25 سبتمبر/أيلول	مراسل موقع Roudav،	بعد أسابيع، أفرج عنه بكفالة.
12	فرشيد غربانبور	25 سبتمبر/أيلول	صحفي بجريدة صبح، اعتقل من طهران.	فرشيد غربانبور
13	بحر أصلاني	26 سبتمبر/أيلول	صحفية مصورة مستقل	أفرج عنها بعد أسابيع
14	وحيد شمس الدين نجاد	28 سبتمبر/أيلول	صحفي في قناة Arte الفرنسية الإخبارية	22 نوفمبر/تشرين الثاني، أفرج عنه بكفالة.
15	سيفاش سليماني	01 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفي في مدينة أرومية	بعد شهر من اعتقاله، أفرج عنه بكفالة

16	مريم مزروعي	5 أكتوبر/ تشرين الأول	مصورة صحفية مستقل	بعد أسابيع.
17	فاردين كامنجار	6 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفي بارز في مدينة سنندج	بعد أيام، أفرج عنه بكفالة
18	شهرام آزموده	01 أكتوبر/ تشرين الأول	رئيس تحرير مجلة " تالش هم". اعتقل في منزله بمدينة هشتبر بمحافظة جيلان.	03 أكتوبر/ تشرين الأول أفرج عنه بكفالة
19	صفية قرەباغی	01 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفية مستقلة، في مدينة زنجان،	8 أكتوبر/ تشرين الأول، أفرج عنها بكفالة
20	علي سالم	3 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفي بصحيفة شرق، تم استدعاؤه من قبل أحد الأجهزة الأمنية.	21 أكتوبر/ تشرين الأول أفرج عنه بكفالة
21	البرز نظامي	2 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفي بجريدة دنیای اقتصاد، اعتقل من مكتب الصحيفة في طهران	9 أكتوبر/ تشرين الأول.
22	سمية مسرور	8 أكتوبر/ تشرين الأول	مراسلة وكالة أنباء إيلنا، اعتقلت في مدينة أصفهان.	11 أكتوبر/ تشرين الأول، أفرج عنها بكفالة.
23	عادل كريمي	12 أكتوبر/ تشرين الأول	مصور صحفي في موقع حاج كوردستان الإخباري.	4 ديسمبر/كانون الأول.

24	محمد رمضاني	12 أكتوبر/ تشرين الأول	مصور وكالة أنباء إيسنا في مدينة الخف	23 أكتوبر/ تشرين الأول أفرج عنه بكفالة.
25	حسين اسماعيلي	12 أكتوبر/ تشرين الأول	مصور صحفي مستقل، في مدينة سبزيفار.	12 ديسمبر/كانون الأول
26	سعيدة فتحي	16 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفية رياضية مستقلة، اعتقلت من منزلها في طهران.	9 ديسمبر/كانون الأول.
27	وحيد شادمان	27 أكتوبر/ تشرين الأول	مصور إخباري مستقل.	30 أكتوبر/ تشرين الأول أفرج عنه بكفالة.
28	مرضية أميري	31 أكتوبر/ تشرين الأول	صحفية في جريدة شرق.	17 ديسمبر/كانون الأول.
29	يغما فخشامي	2 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفي مستقل، اعتقل بعد استدعائه إلى وزارة المخابرات.	10 ديسمبر/كانون الأول.
30	كيانوش سانجاري	13 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفي سابق في إذاعة صوت أمريكا، اتُهم بالدعاية ضد النظام.	16 نوفمبر/تشرين الثاني، وافرج عنه بكفالة،

31	رضا أسد آبادي	23 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفي عمالي بوكالة أنباء إيلنا	27 ديسمبر/كانون الأول
32	بيجمان رهبار	24 نوفمبر/تشرين الثاني	رئيس تحرير موقع 3Varzesh الرياضي	في نفس اليوم
33	نسترن فرخه	27 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفية في جريدة شرق، اعتقلت من منزلها.	05 ديسمبر/كانون الأول، أفرج عنها بكفالة.
34	مهدي أميربور	27 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفي رياضي، اعتقل من منزله من قبل المخابرات.	6 ديسمبر/كانون الأول
35	مريم وحيديان	27 نوفمبر/تشرين الثاني	صحفية في وكالة أنباء إيلنا، اعتقلت من منزلها أثناء الاحتفاء بعيد ميلادها.	أفرج عنها بعد أيام.

جدول (4) الصحفيون الإيرانيون الذين جرى اعتقالهم ثم الإفراج عنهم خلال عام 2022.

ثانياً: التهديد والاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة

1- الضغط على وسائل الإعلام المحلية وإلغاء التراخيص

منذ بدء اندلاع الاحتجاجات على مستوى البلاد في إيران بعد وفاة مهسا أميني، ازداد الضغط على مجتمع الصحافة والصحفيين بشكل أكبر. من بين ذلك:

10 أغسطس/آب: تم إيقاف صحيفة "جهان صنعت" بعد أن ضبطت هيئة الرقابة الصحفية على الصحيفة تهمة ما وصف "بانتهاك موافقات المجلس الأعلى للأمن القومي لحدود الصحافة" وأحيلت قضيتها إلى السلطة القضائية التي أصدرت الحكم دون معرفة الصحيفة. أعيدت الصحيفة للصدور في ديسمبر/كانون الأول.

نوفمبر/تشرين الثاني: بعد زيادة الضغط على الصحافة والصحفيين -بعد الاحتجاجات التي عمت إيران وحظر صحيفة "جهان صنعت"-، أعرب بعض مديري الصحف غير الحكومية عن قلقهم من زيادة الضغط على هذه الوسائل. وفي بيان أشاروا إلى "تشويه سمعة وسائل الإعلام المحلية" من قبل السلطات، اعتبروا ما تقوم به السلطات سيطرة على الصحافة كعقوبة مفروضة عليها.

29 نوفمبر/تشرين الثاني: حكمت محكمة محلية على مصطفى جعفري، مراسل وكالة أنباء إيلنا في قزوين بـ "حظر العمل الإخباري" بأمر من الفرع الثالث لمكتب المدعي العام في قزوين. بالإضافة إلى ذلك، تم منعه من مغادرة البلاد ستة أشهر. كما تم منع سكرتيرة الخدمة الرياضية في إيلنا من مغادرة البلاد.

29 نوفمبر/تشرين الثاني: أصدرت هيئة الرقابة على الصحافة في إيران توجيهًا يطالب وسائل الإعلام الإيرانية المحلية بالامتناع عن عرض الصور والمحتوى الذي وصفته بأنه "مخالف للأعراف الاجتماعية وفي مجال الحجاب".

26 ديسمبر/كانون الأول: هيئة الرقابة الصحفية حذرت ثلاث صحف ووكالة أنباء واحدة من تغطية أخبار ارتفاع أسعار العملة.

30 نوفمبر/تشرين الثاني: منع كيوان صميمى (76 عاما)، الصحفي ورئيس تحرير مجلة إيران فردا، من إجراء مكالمات مجانية على الرغم من انتهاء حظر المكالمات الهاتفية وانتهاء مدة الشهرين التي فرضت عليه عقوبة تأديبية لمقال نشر في صفحته. " كيوان صميمى" مسجون منذ ديسمبر/كانون الأول 2021 ليقضي عقوبته البالغة عامين.

ديسمبر/كانون الأول: تحدثت الأنباء عن إيقاف ومصادرة وإلغاء ترخيص المجلة القانونية نصف الشهرية "ماف" من قبل دائرة إرشاد إقليم كردستان.

23 نوفمبر/تشرين الثاني: تبرئة حسن عباسي، الصحفي ومراسل وسائل الإعلام المحلية في كرمان، من جميع التهم المنسوبة إليه. كانت دعوة قضائية ضده أقيمت بسبب تقرير اقتصادي اتهم فيها عباسي بالكذب والافتراء.

02 نوفمبر/تشرين الثاني: أعلنت نادرة وائلى زاده، المراسلة البيئية لوكالة أنباء إيرنا، فصلها من هذه الوكالة "لتوقيعها بيان دعم الصحفيين المسجونين". كما أشارت إلى تلقيها تهديدات شخصية مباشرة وهاتفية من الأجهزة الأمنية.

2- القنوات ووسائل الإعلام الناطقة بالفارسية في الخارج

منذ بدء الاحتجاجات على مقتل مهسا أميني، تقوم السلطات الإيرانية بتهديد القنوات الناطقة بالفارسية في الخارج، فبعد ساعات قليلة فقط من تصريح "الاتحاد الوطني البريطاني للصحفيين" في نوفمبر/تشرين الثاني، بأن صحفيين من تلفزيون "إيران إنترناشيونال" الناطق باللغة الفارسية تعرضوا للتهديد من قبل السلطات الأمنية في جمهورية إيران، أعلن وزير المخابرات الإيراني أن التلفزيون منظمة إرهابية وهدد بأن بريطانيا "ستدفع ثمن أفعالها مقابل جعل إيران الدولة العظيمة غير آمنة".

وأشار وزير المخابرات الإيراني في نوفمبر/تشرين الثاني إلى أن قناة "إيران إنترناشيونال" تعتبر "منظمة إرهابية" من قبل جهاز الأمن الإيراني، وقال: "سيكون عملاء تلك الشبكة مطلوبين من قبل وزارة المخابرات، بعد اليوم، فإن أي علاقة مع هذه المنظمة الإرهابية (قناة إيران إنترناشيونال) ستعتبر دخولًا في المجال الإرهابي وتهديدًا للأمن القومي الإيراني".

وقالت "إيران إنترناشيونال" في بيان: "صحفيونا يتعرضون للمضايقة على مدار 24 ساعة في اليوم على شبكات التواصل الاجتماعي، لكن هذه التهديدات لحياة الصحفيين الإيرانيين البريطانيين العاملين في المملكة المتحدة هي تصعيد كبير وخطير لحملة النظام لترويع الصحفيين الإيرانيين العاملين في الخارج".

وعمدت وزارة الاستخبارات الإيرانية إلى وصف موظفي "إيران إنترناشيونال"، قناة إخبارية فارسيّة مقرّها في غرب لندن، بـ"أعداء الدولة". وفي ديسمبر/كانون الأول: قال محرر الأخبار

والمدير السابق للنشرة الإخبارية الفارسية في "بي بي سي"، صادق سابا، إن النظام الإيراني "يحاول بشدة إسكات" القناة مستهدفاً ما لا يقل عن 12 من صحفييها، "إنهم خائفون. لكننا لن نستسلم. لدينا وظيفة يجب القيام بها". وقالت تقارير إن عدداً من الصحفيين تم تجميد أموالهم في إيران، وعمدت السلطات إلى احتجاز جوازات سفر عائلاتهم، بالإضافة إلى تلقي أقاربهم القاطنين في الداخل الإيراني، أكثر من 300 مكالمة هاتفية بهدف المضايقة في أقل من 10 أيام، وغالباً خلال الليل.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني كشفت صحيفة ديلي تلغراف البريطانية "فريق اغتيال إيراني" بهذا الشأن وكتبت في تقريرها أن هذا الفريق هدد حياة صحفيين اثنين يعملان لصالح "إيران إنترناشيونال" في لندن.

ووفقًا لصحيفة "ديلي تلغراف"، بعد أن شوهد "فريق مراقبة إيراني معادٍ" خارج منزل ومكتب هذين الصحفيين ارتفع مستوى التهديد وأصبح هذان الصحفيان الآن يتمتعان بحماية على مدار 24 ساعة.

3- انتهاكات متصلة

إضافة إلى المعتقلين استدعت وكالات الأمن الإيرانية وهددت عشرات الصحفيين والصحفيات.

ديسمبر/كانون الأول: صدرت لائحة اتهام بحق سيدهادي كساي مهابادي، الصحفي والمحرر السابق لمجلة مهرتبان الأسبوعية، "نشر الكمبيوتر بقصد الإضرار بالآخرين" و "تعكير صفو الرأي العام". من قبل مكتب المدعي العام والثوري في مقاطعة راي فتحت ضده 6 اتهامات وشكاوى من البلدية والمحافظ وقوة الشرطة ومدعين آخرين. سبق أن اعتقل في 2021.

2 نوفمبر/تشرين الثاني: أبلغت الصحفية فيدا رباني عائلتها في مكالمة هاتفية من السجن أنها تنوي رفع شكوى ضد سلطات سجن إيفين، بسبب تعرضها للضرب وسوء المعاملة. جاء ذلك بعد أن تم نقلها من إيفين إلى سجن "قرجك". تعرضت "فيدا" للضرب ومنعت عنها العناية الطبية بعد تورم الساق ومنعت من الحصول على الأدوية الأساسية.

26 أكتوبر/ تشرين الأول: أفادت تقارير منشورة أن القوات الأمنية في إيران اختطفت جثة الصحفي المخضرم ومراسل راديو فردا رضا حقيقت نجاد من مطار شيراز. توفي رضا نجاد،

الصحفي والمحلل السياسي، الذي عاش خارج إيران لسنوات عديدة بسبب مواقفه المناهضة للحكومة الإيرانية بعد فترة مرضه في برلين. وبحسب وصيته وطلب الأسرة، أعيد جثمان الصحفي الإيراني إلى إيران لدفنه. بعد خمسة أيام من اختطاف جثة رضا، قام ضباط الحرس الثوري الإيراني، بدفن جثته سرا بعيدًا عن مسقط رأسه، دون إذن من عائلته.

5 أغسطس/آب: أبلغت وكالة أنباء الجمهورية الإسلامية (إيرنا) الصحفيين المتعاقدين معها في كردستان طردهم. وتم إبلاغهم، ليس من خلال لقاء وجهاً لوجه أو حتى مكالمة هاتفية، ولكن من خلال إرسال رسالة على "واتسآب". وبحسب التقارير، فإن معظم الصحفيين المفصولين لديهم عدة سنوات من التعاون مع وكالة الأنباء الإيرانية (إيرنا). وأن مديري الوكالة في سنندج لم يشاركوا في اتخاذ القرار.

13 يوليو/تموز: تعرض ياسر نوروزي، الصحفي في مجال الكتب، لمكالمات تهديد بعد نشر تقرير عن بعض التجاوزات في سوق نشر الكتب.

24 نوفمبر/تشرين الثاني: احتجزت قوات الأمن بجمان رهبر الصحفي الرياضي ورئيس تحرير موقع " سه عصر" الرياضي لفترة وجيزة.

جمهورية العراق

اتفاق فرقاء الحرب على الصحافة

ما تزال جمهورية العراق واحدة من أخطر البلدان للعمل الصحافي، حيث يسبب الإفلات من العقاب في تشجيع المسؤولين والفصائل المتحاربة على انتهاك العمل الصحفي الذي يعتبرونه عدواً مباشراً لهم. وعلى الرغم من أن العراق لم تسجل خلال 2022 حادثة قتل صحافيين، إلا أن امتهان الصحافيين والاعتداء عليهم تصاعد عن الأعوام الماضية.

ولا تخضع فصائل مسلحة ومسؤولين للقانون العراقي، ما يجعل الإفلات من العقاب بسيطاً في العراق. ففيما تتحرك السلطات القضائية والأمنية لدعم دعاوى مسؤول سياسي ضد صحفي بسبب تقرير فساد أو تغطية صحافية، يتحرك ببطء إذا كان الطرف المتضرر والذي تعرض للاعتداء صحافياً.

وخلال 2022 رصدت صحفيات بلا قيود قيام السلطات العراقية والفصائل المتحاربة بارتكاب انتهاكات بحق (127) صحافياً وصحافية. بينهم أكثر من 21 صحافياً تعرضوا للإصابة المباشرة وجروح بين المتوسطة والبالغة خلال ممارسة عملهم ونقلوا إلى المستشفى أو شن هجوم مهدد لحياتهم واستهدف ممتلكاتهم أو منازلهم. إضافة إلى عشرات الصحافيين الذين تعرضوا للضرب والاعتداء خلال تغطياتهم الصحافية، بعضهم تعرضوا للاعتداء أكثر من خلال العام. كما تعرضت مقرات وسائل الإعلام للهجمات المسلحة المباشرة بما في ذلك القصف الصاروخي. ورصدت "صحفيات بلاقيود" إغلاق واقتحام أربع وسائل إعلام، بينها إغلاق وسيلة إعلام بالكامل في اليوم الأول لبدء عملها.

خلال 2022 سجلت منظمة "صحفيات بلاقيود" إيقاف برامج سياسية بمكاتيب رسمية من هيئة الإعلام والاتصالات العراقية، كما تم فصل صحافيين وإعلاميين، بسبب مناقشة قضايا تمس الشأن العام بما فيها قضايا الفساد والتربح غير المشروع وارتكاب انتهاكات، ووجهت لمسؤولين أو للسلطات العراقية.

مشروع قانون الجرائم المعلوماتية

أعاد مجلس النواب العراقي، مناقشة قانون الجرائم المعلوماتية في نوفمبر/تشرين الثاني2022، بعد الرفض الشعبي الواسع الذي واجهه خلال السنوات الماضية، وانتهى بقرار تجميده عام2021، ويحتوي القانون على مواد فضفاضة يمكن استخدامها في الحدّ من العمل الصحافي وحرية الرأي والتعبير.

وأطلعت "صحفيات بلا قيود" على نسخة القانون. حيث تشير المادة (6) من القانون إلى حكم بالسجن يصل إلى المؤبد وغرامة تصل إلى خمسين مليون دينار عراقي من استخدم الحاسوب والانترنت بقصد "إثارة العصاين المسلح أو التهديد بذلك أو الترويج له أو إثارة النعرات المذهبية أو الطائفية أو الفتن أو تكدير الأمن والنظام العام أو الإساءة إلى سمعة البلاد".

وتشير المادة (21) إلى أنه يعاقب بالحبس مدة لاتقل عن سنة وغرامة تصل إلى خمسة ملايين دينار كل "من اعتدى على أي من المبادئ أو القيم الدينية أو الأخلاقية أو الأسرية أو الاجتماعية أو حرمة الحياة الخاصة عن طريق شبكة المعلومات أو أجهزة الحاسوب بأي شكل من الأشكال".

وهي مواد فضفاضة يمكن تفصيلها على الصحافيين والمدونين للحد من تداول المعلومات ونقلها، والتعبير عن الرأي.

يمنح القانون السلطات إمكانية محاكمة المدونين على قضايا مثل إنشاء حسابات إلكترونية بأسماء غير الأسماء الحقيقية لأصحابها-حسب المادة (18)- وتقييد الوصول إلى المعلومات وحق نشرها، خصوصاً في ما يتعلق بقضايا الفساد.

يمنح مشروع القانون للسلطات الأمنية حق تفتيش "الأجهزة الالكترونية وتفريغ محتواها" دون أمر قضائي؛ كما يتجاهل حق الصحافيين في الحصول على المعلومة.

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الجسدية

الأول من أكتوبر/تشرين الأول: أصيب مصور وكالة "رويترز" حيدر كاظم بجروح طفيفة في منطقة اليد، أثناء تغطية الاحتجاجات قرب الجسر الجمهوري، وسط بغداد.

28 سبتمبر/أيلول: اصيب مراسل قناة كردستان 24 في كركوك بجروح بليغة إثر القصف الايراني الذي استهدف منطقة "التون كوبري".

30 يوليو/تموز: أصيب طاقم قناة الميادين الفضائية المتكون من الصحفيين عبدالله بدران، عبدالله سعد، و زيد خالد جمعة، بكدمات مختلفة استدعت نقلهم للمستشفى لتلقي العلاج، بعد استهدافهم من قبل القوات الأمنية بعدة قنابل صوتية خلال تغطيتهم للاحتجاجات في المنطقة الخضراء.

30 يوليو/تموز: تعرض مقدم برنامج ستوديو التاسعة لدى قناة البغدادية علي الذبحاوي إلى، "اعتداء في الشارع العام وأمام أطفاله في مدينة النجف الأشرف من قبل السكرتير الشخصي لعدنان الزرفي، وضابط في أمن الحشد الشعبي بسبب ما يقدمه من برامج تنتقد الفساد ونفوذ الميليشيات في العراق. وكان قد تعرض للاعتقال في 24 مايو/أيار 2022 وأطلق سراحه بعد ساعات.

29 أغسطس/آب: أصيب 'مصطفى لطيف' مراسل قناة دجلة، بجروح بمنطقة الرقبة، بشظايا هاون طائش، وزميله في القناة المصور كمال رعد أصيب في منطقة الساق، وذلك أثناء تغطية الأحداث بالقرب من المنطقة الخضراء. نقلا على إثرها إلى المستشفى لتلقي العلاج.

في اليوم والمنطقة ذاتها تعرض "هادي مزبان" مراسل وكالة اسوشيتد برس (AP) للضرب من قبل القوة الحامية للمنطقة أثناء تغطية الاحتجاجات، وصادروا جميع معداته الصحفية لمنعه من التصوير.

في اليوم ذاته تم اعتقال كادر "قناة الرشد من قبل عناصر أمنية وهم كل من المراسل "عمار غسان" والمصور "محمد الشمري"، وجرى إطلاق سراحهم، بعد الاعتداء عليهم بالضرب المبرح، ومصادرة معدات القناة.

كما تعرض مصور قناة "الفلوجة" "سيف علي" إلى اعتداء بالضرب المبرح بالعصا والهراوات من قبل القوات الأمنية قرب المنطقة الخضراء أثناء تغطية الاحتجاجات، ما اسفر عن اصابته في منطقة الساق، نقل على إثرها إلى المشفى لتلقي العلاج. كما قامت عناصر أمنية بالاعتداء على مراسل القناة ذاتها "حسن محمد اموري" وصادرت معداته لمنعه من التغطية. وأصيب مظفر حميد مراسل قناة "كردستان 24" بشظايا في اليد، وأصيب مصور القناة عمار عبد الجليل، بكدمات نتيجة تعرضه للضرب من قِبل القوة الأمنية. كما تعرض طاقم قناة U.tv المراسل

"حيدر البدري" والمصور "عبد الملك فيصل" لاعتداء من قبل ضابط أمن بالقرب من القصر الحكومي أثناء البث المباشر، وعاود البث لاحقاً بعد حمايته من قبل المحتجين.

30 يوليو/تموز: أصيب "عبدالله بدران" و"زيد خالد" مراسل ومصور قناة الميادين، أثناء البث المباشر بقنابل صوتية لقوات الأمن أطلقتها على المتظاهرين. وأصيب "بدران" بشظايا في منطقة الظهر، و "خالد" إصابة مماثلة في منطقة الساق، نقلوا على إثرها إلى مشفى قريب.

30 مايو/أيار: أقدم مجهولون على إضرام النار في سيارة الصحفي ماجد السوداني، في محافظة النجف، ووثقت كاميرا منزله قيام مسلح مجهول، يرتدي اللثام، بحرق مركبته، دون معرفة الأسباب.

11 مايو/أيار: هاجم مسلحان اثنان على متن دراجة نارية منزل الصحفي "كاظم الحاوي" مراسل قناة الأيام في البصرة رميا بالرصاص. كان الحاوي في منزله لحظة فتح بنادق كلاشنكوف النار على المنزل ما أثار الذعر بين أفراد أسرته.

الصحفي نبيل الجبوري

تعرض الصحفي نبيل الجبوري، مراسل قناة زاكروس الفضائية ووكالة أكد نيوز، بمدينة الديوانية، مركز محافظة القادسية، خلال 2022 لاعتداءات متتالية خلال قيامه بعمله.

وفي 30 أغسطس/آب 2022، قام مسلحون يستقلون مركبة رباعية الدفع بإلقاء بقنبلة مصنوعة من الديناميت (يطلق عليها رمانة) على منزله لتخلّف أضراراً مادية فقط. تأخرت قوات الأمن في الوصول إلى المنزل، وقامت بإجراءات شكلية لم تحدد هوية الفاعل، بعد ذلك بأسابيع في 21 سبتمبر/أيلول رصدت كاميرات المراقبة الخاصة بمنزله محاولة شخص وضع عبوة لاصقة أسفل سيارته الشخصية لكنه لم يفلح بسبب حركة المارة فغادر دون إتمام مهمته الخطرة.

الهجمات على وسائل الإعلام

29 أغسطس/آب: استهدف مسلحون مبنى اذاعة العهد في منطقة البلديات ببغداد بقذائف الهاون، وأسفر ذلك عن أضرار مادية في المبنى، دون أية خسائر بشرية.

24 مايو/أيار: تعرضت محطة مرسلات البث الخاصة بإذاعة وتلفزيون دهوك المحليتين في زاخو إلى قصف صاروخي مجهول.

29 يوليو/تموز: أغلق متظاهرون يتبعون التيار الصدري مكتب قناة الفرات الفضائية بمدينة البصرة والتي يملكها عمار الحكيم زعيم تيار الحكمة رداً على خطابٍ له في اليوم نفسه انتقد فيه تظاهرات التيار الصدري.

6 أغسطس/آب: داهمت قوة أمنية في دهوك مكتب مؤسسة 'rast media' الإعلامية في دهوك، وأغلقته، وقامت بإخراج العاملين من المكتب، وأغلقت أبوابه، في اليوم الأول من انطلاق عمل الموقع، وتوقف العمل بشكل كلي.

ثانياً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين

قضية الصحفيين والناشطين الخمسة: استمرت السلطات في إقليم كردستان بسجن الصحفيين 'شيروان شيرواني 'و 'گوهدار زيباري'، والصحفي والناشط في المجتمع المدني اياز كرم برجى، الذين حكم عليهما بالسجن ست سنوات، إلى جانب ناشطين سياسيين وحقوقيين آخرين وهم (شفان سعيد، اياز كرم، هريوان عيسى) في عام 2021. ورفضت السلطات الرد على الالتماسات التي قدمتها أسرتا الصحفيين عدة مرات خلال عام 2022 وقدمت عدة التماسات لمحكمة أربيل للنظر بإمكانية تطبيق الإفراج الشرطي لإطلاق سراحهما، بعد أن قضيا عامين في السجن

واجه الاثنان تهمة تعريض الأمن القومي الكوردي للخطر، بسبب محادثاتهم على وسائل التواصل الاجتماعي ومجموعة للمناقشة أنشئوها على الفيسبوك، انتقدوا فيها الحكومة المحلية.

وقال المحامون أعضاء فريق الدفاع إنهم وُضعوا تحت طائلة التهديد والتعذيب النفسي والجسدي أثناء احتجازهم وتم إجبارهم على توقيع اعترافات تتضمن تهماً باطلة. ما يعني أن المحاكمة افتقرت للحد الأدنى من المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وتعرضت لضغوطات سياسية واضحة.

قضية ريكاني: تستمر السلطات في إقليم كردستان في سجن المصور الصحفي " قهرمان شكري ريكاني" الذي حكم عليه في سبتمبر/أيلول 2021 بالسجن سبع سنوات بتهمة معارضة سياسة إقليم كردستان. ورفضت السلطات خلال 2022 المناشدات والمطالبات المحلية والدولية بالإفراج الفوري عنه. والدته راسلت رئيس حكومة الإقليم في 18 سبتمبر/أيلول مطالبة بالإفراج عن ابنها دون رد.

27 نوفمبر/تشرين الثاني: اقتحمت قوة أمنية في السليمانية منزل الصحفي روا حسين و اقتادته إلى جهة مجهولة دون معرفة الأسباب. ويعمل حسين في وكالة "زمن برس" الناطقة باللغة الكردية، محدودة الانتشار في منطقة كردستان.

30 أكتوبر/تشرين الأول: أطلقت الأجهزة الأمنية في السليمانية سراح مراسل مؤسسة "وشه" الإعلامية الزميل هوشيار علي، بعد اعتقاله لمدة يومين دون معرفة الأسباب.

12 أكتوبر/تشرين الأول: اعتقلت عناصر تابعة لجهاز الأمن الوطني في الموصل مدير اذاعة "هلا FM " الزميل ستار المحل، وافرجت عنه بكفالة مالية بعد نحو يومين على احتجازه.

09 أكتوبر/تشرين الأول: اعتقل جهاز مكافحة الارهاب في السليمانية رئيس تحرير مؤسسة "بوار ميديا" ويسي قشقاي ومدير أخبارها "ابراهيم علي" أثناء عودتهما من السليمانية إلى حيث يقيمان في أربيل.

29 سبتمبر/أيلول: أصدر قاضي محكمة تحقيق السليمانية حكما بحبس مراسل مؤسسة "ديبلوماتيك الإعلامية"، "بشدار أبو بكر بازياني" لمدة عشرة أيام على ذمة التحقيق، اثر دعوتين قضائيتين، أقامها ضده رئيس بلدية السليمانية، وأحد المستثمرين، لتناوله ملف فساد يتعلق ببيع أراضي عامة في السليمانية.

18 سبتمبر/أيلول: اعتقلت عناصر من شرطة محافظة السليمانية مراسلي وكالة Roj News بروى أسعد وبوتان كرمياني إلى جانب المصور في شركة إعلام 'جتر ' محمد عزيز عقب تغطية مرور عام على اغتيال عضو في حزب العمال الكردستاني. وأفرج عنهما بعد يومين.

5و6 أغسطس/آب: شنت قوات الأمن حملة اعتقالات طالت 12 مراسلاً وهم: مدير مكتب قناة 'NRT' في كردستان 'طائف گوران' والمراسل 'بريار نيروي' من أمام مكتب القناة. في اليوم

التالي اعتقلت مراسلو القناة صباح صوفي (من الشارع) و'ديار محمد و سوران محمد ' أثناء تغطية مظاهرات جمجمال في أربيل. والمصور الصحفي محمد ادريس المصير ذاته بعد اعتقاله من أمام منزله، المصور السابق لـ صوت أمريكا VOA، وحاليا مصور مستقل.

كما تم اعتقال مراسل قناة 'KNN ' أيوب علي ورتي من منزله. وهو الاعتقال الثاني حيث اعتقل عدة أيام في يوليو/تموز. واعتقلت قوات الأمن أيضاً خلال تغطية المظاهرات أربعة صحفيين من مؤسسة 'ويستگة نيوز' سيروان غريب، اركان جبار، زانيار مروان، هيفارهيوا. كما تم اعتقال مدير موقع كردش نيوز عبدالله احمد.

أفرج عنهم في أوقات متفرقة الثلاثة الأيام التالية.

28 مايو/أيار طالبت السلطات الأمنية في بغداد حكومة إقليم كردستان بتسليم الصحفي محمد جبار مقدم برنامج "بوضوح" الذي يعرض في قناة زاكروس على خلفية صدور مذكرة قبض بحقه قبل عام (نوفمبر/تشرين الثاني 2021) دون إبلاغه، بتهمة إهانة مسؤول حكومي وهي تهمة تصل عقوبتها للسجن سبع سنوات.

وكانت هيئة الإعلام والاتصالات أوقفت العام السابق برنامجا بسبب قيام أحد الضيوف بتقديم رأيه في رئيس البلاد ورئيس مجلس القضاء الأعلى فائق زيدان، و اعتبره البعض إساءة لرؤساء البلد.

28 مايو/أيار: أقام رئيس كتلة الفتح هادي العامري، دعوى قضائية ضد الصحفي "مصطفى الربيعي" مقدم برنامج الناس والوطن، في فضائية العراقية، بسبب تصريح مواطن عراقي حول حادثة كان شاهدا عليها عام 2021. وهي الدعوى الثانية التي يتلقاها، بعد استدعائه من محكمة تحقيق الكرادة للحضور والمثول أمام القضاء، بعد عرض حلقة البرنامج التي ظهر فيها المواطن يشكو من هادي العامري.

25 مايو/أيار: اعتقلت قوة أمنية في كركوك الصحفي "هلو جباري" مراسل قناة كردستان، أثناء تغطية حريق محاصيل زراعية في المحافظة، وأفرج عنه لاحقاً.

24 مايو/أيار: اعتقلت قوة أمنية في بغداد الصحفي علي الذبحاوي مقدم البرامج في قناة البغدادية، و اقتادته إلى داخل مقر المخابرات للتحقيق معه، وأطلق سراحه لاحقاً. وطالبه المحققون (الملثمون) بوقف انتقاد السلطة السياسية.

7 ابريل/ نيسان: أصدر القضاء العراقي مذكرتي قبض وتحري بحق مقدم البرامج أحمد الملا طلال والأخرى بحق ضيفه، الفنان إياد الطائي، على خلفية بث محتوى كشف فيه عن فساد في المنظومة العسكرية، و اعتبرته وزارة الدفاع إساءة للقيادات العسكرية. بعد يومين من أمر وجهته هيئة الإعلام والاتصالات بإيقاف برنامج "مع ملا طلال" الذي يقدمه أحمد ملا، على خلفية حوار تمثيلي، قدمه مع الطائي عن "ملفات الفساد" داخل المنظومة العسكرية.

16 مارس/آذار: احتجزت قوات أمنية مراسل ومصور قناة NRT في دهوك (طائف گوران، وأحمد ركزي) واعتدت على كوران بالضرب، أثناء تغطيتهما حريق فندق في دهوك.

ثالثاً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة

ديسمبر/كانون الأول: احتجزت القوات الأمنية في البصرة كادر قناة الرابعة، المراسل إيهاب المالكي، والمصور علي الماسي، واعتدت عليهم بالضرب الوحشي بالهراوات، وحطمت معداتهم، لمنعهم من تغطية تظاهرة عقود شركة الاسمدة الجنوبية. و اقتادت الزميلين إلى إحدى المركبات العسكرية، لاحتجازهما أكثر من ساعة. عناصر القوة الأمنية اعتدوا عليهم بالضرب المبرح والشتم، واستولوا على معداتهم وهواتفهم النقالة، وحطموا كاميرا القناة.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: أقدمت عناصر من شرطة ميسان على تحطيم معدات مصور قناة المربد جاسم الأنصاري، أثناء تغطيته تظاهرة للخريجين التربويين أمام مبنى تربية المحافظة.

12 نوفمبر/تشرين الثاني: تعرض مراسل قناة زاكروس مصطفى سلمان، إلى اعتداء بالضرب، من قبل ضابط أمن تابع لـ "الاسايش" -وهي قوة الأمن الداخلي الكردية- أثناء تغطية حادثة حريق اندلع في باحة مطعم قريب من فندق كريستال في أربيل.

3 أكتوبر/تشرين الأول: اعتقلت عناصر من قوات الجيش في سنجار مراسل ومصور قناة "Chiratv" مع سائقهما، المراسل والمصور جاجار شلقي وجيلان حبابي، والسائق فارس جاسم وسط بلدة سنجار، اعتقلتهم دون معرفة الأسباب، واحتجزوا لساعتين.

6 يونيو/حزيران: تعرض مراسل ومصور قناة "one news" في كربلاء "علي خالد" و"حاتم كريم" إلى اعتداء بالضرب أثناء تغطية تظاهرة، والصعق بالعصا الكهربائية، من قبل قوات مكافحة الشغب.

رابعاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية:

27 ديسمبر/كانون الأول: فريق قناة "كردستان 24" المكون من المراسل" هوشمند صادق والمصور هفال محمد"، تعرضوا للضرب والشتم من قبل حماية مصافي "لاناز" النفطية، أثناء توثيقهم حادث حريق المصفى الواقع على طريق اربيل – الكوير. الأمن اقتحم موقع البث المباشر، أوقفوا التصوير. واستولوا على معدات الكادر، كما هددوا الفريق الصحفي بالاعتقال، في حال تصوير الحريق.

27ديسمبر/كانون الأول: منعت عناصر من الجيش في البصرة فريقي قناة "Utv المراسل سعد قصي، والمصور فاخر الشرف .وإذاعة تايم سكوير" من الدخول إلى ملعب الميناء الأولمبي في البصرة، لتغطية حفل افتتاحه، رغم حصولهم على التصاريح اللازمة قبل الافتتاح.

15ديسمبر/كانون الأول: وجهت قيادة عمليات بغداد بمنع وسائل الإعلام كافة، من النقل المباشر من الشاشات التلفزيونية، التي وضعتها أمانة بغداد في ساحة التحرير وسط العاصمة، لبث مباريات فرنسا والمغرب في نصف نهائي كأس العالم.

27 نوفمبر/تشرين الثاني: أصدر مدير عام تربية ميسان "رياض مجبل الساعدي" اعماما بمنع وسائل الإعلام كافة، من الدخول إلى المباني المدرسية، لأداء مهامهم.

26 نوفمبر/تشرين الثاني: منعت عناصر من قوات الشغب في منطقة الكاظمية بالعاصمة بغداد العديد من وسائل الإعلام، من تغطية تظاهرة نظمها أهالي المنطقة، واعتدت بالضرب بالهراوات على مصور قناة "عراق فوكس" علي كاظم الكرياوي.

13 نوفمبر/تشرين الثاني: منعت عناصر مسلحة ترتدي الزي المدني، العديد من القنوات الفضائية من تغطية تظاهرة طلابية، انطلقت في السليمانية بالقرب من المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، واستولت على معداتهم، اعتقلت مصور قناة "ويستكة نيوز" زانيار مريوان لاكثر من نصف ساعة داخل إحدى المركبات، واستولت على معدات القناة.

12نوفمبر/تشرين الثاني: تلقت قناة دجلة تهديدات بالاقتحام والحرق او الغلق على خلفية ما طرحه مقدما برنامج "عالمكشوف" كل من علاء الجبوري وخمائل خليفة، بعد أن عرضوا مقطع فيديو يظهر فيه حفل رفع العلم العراقي باحدى المدارس بمنطقة الرصافة ببغداد، ولكن إدارة المدرسة أذاعت نشيدا مذهبيا سياسيا، بدلا من النشيد الوطني العراقي.

12نوفمبر/تشرين الثاني: احتجز قائم مقام قضاء الغراف في ذي قار حسن الخفاجي، مراسلا قناتا "التغيير" سلامة السرهيد و"الفلوجة" سعد الركابي ،لأكثر من نصف ساعة في مركز الشرطة. لمنعهم من تصوير المناطق التي تعرضت للغرق، جراء الأمطار الغزيرة التي شهدتها البلاد.

7 نوفمبر/تشرين الثاني: استولت عناصر تابعة للشرطة الاتحادية في كركوك على معدات كادري قناة NRT ومؤسسة "زوم ميديا " الإعلامية، أثناء عودتهم من تغطية أجروها للواقع الأمني لقضاء داقوق التابع لمحافظة كركوك. الشرطة طالبت الصحفيين وهم كل من مراسل قناة " NRT" ومصورها ديار محمد ،نبز مقداد، ومراسل ومصور موسسة "زوم ميديا " روكان محمود ، كارزان محمد، بالمغادرة على الفور، وعدم العودة والتغطية في قضاء داقوق.

7 نوفمبر/تشرين الثاني: منعت عناصر أمنية تابعة للجيش في كركوك كادر قناة "سبيده" من تغطية الطوابير المتكدسة من السيارات أمام إحدى محطات تعبئة الوقود الأبيض. وهما المراسل "آلان نشأت"، والمصور "محمد أيوب".

25 أكتوبر/تشرين الأول: منعت القوات الأمنية في ساحة التحرير العديد من وسائل الإعلام دخول ساحة التحرير لتغطية تجمع دعا له محتجو تشرين لاستذكار الاحتجاجات التي اندلعت عام 2019.

7أكتوبر/تشرين الأول: منعت القوات الأمنية في أربيل ثلاثة فرق صحفية من تغطية حادثة انفجار السيارة الملغومة بحي سريستي باربيل، وحطمت معداتهم، واعتدت على آخرين بالضرب. وأفاد مراسل "ويستكه" نبز رشاد أنه وصل إلى مكان الحادث بعد دقائق على الانفجار في شارع بختياري، وفوجئ فور وصوله بمنعه من التغطية من قبل القوات الأمنية التي حوطت مكان الحادث، إذ استولوا على معداته، بعد كسر الميكروفون، وحامل الكاميرا الخاص به، لافتا إلى

عناصر أخرى من القوة قامت بالاعتداء بالضرب على مصور "روداو" أحمد يونس الذي كان مع زميله المراسل "فرهاد دولاماري" لتغطية الحادث، إلا أن الأمن منعهم مع مراسل "كوردسات" رانج رحمن، فاضطر الصحفيون لمغادرة المكان على الفور.

4 أكتوبر/تشرين الأول: اقتحم اتباع التيار الصدري قناة "رابعة" الفضائية وحطمت جزءا من أجهزتها واثاثها على خلفية ما اعتبره التيار الصدري اتهاما لجيش المهدي بالتفاوض مع الجيش الأمريكي وتسليمه سلاحه لهم في السنوات السابقة.

الأول من أكتوبر/تشرين الأول: منعت شرطة قضاء سوران التابع لمحافظة اربيل مراسل قناة "سبيدة" يونس حامد، من تغطية تظاهرة طلابية لاحدى المدارس في القضاء.

29 سبتمبر/أيلول: منعت القوات الأمنية في كركوك قناتي "كركوك وكوردسات نيوز" من تغطية صور الدمار التي لحقت ناحية "التون كوبري" جراء الضربات الايرانية المتوالية، وسحبت قوات الأمن معدات (كاروان محمد ،عيسى نورالدين ،يوسف مراد، داره‌وان علي.)

27 سبتمبر/أيلول: تعرض كادر قناة دجلة المكون من المصورين (طاهر العساف، زيد السلامي) إلى اعتداء بالضرب من قبل موظفي إحدى شركات المقاولات، أثناء قيام المصورين بتوثيق مراحل تنفيذ المجسرات في محافظة النجف.

24 سبتمبر/أيلول: احتجزت القوات الأمنية في أربيل مراسلين اثنين ومصور موقع إعلامي، بهدف منعهم من تغطية تظاهرة انطلقت في اربيل، تأييدا لاحتجاجات الشعب الإيراني على خلفية مقتل الفتاة الكردية الايرانية مهسا أميني، وهم مراسل ويستكه نيوز نبز رشاد، وريبين سردار عبدالقادر، و سيبر عبدالله احمد.

19 سبتمبر/أيلول: منعت قوة من الشرطة عددا من الفرق الصحفية من تغطية حادثة حريق نشب في محال تجارية في سوق "داون تاون" في أربيل كردستان. وطال المنع مراسل مؤسسة 'ويستكة نيوز' الإعلامية "نبز رشاد" ومراسل "بولتيك بريس" بريار محمد و"ايستا نيوز" ديار حسين. وأظهر مقطع فيديو انتشر في مواقع التواصل الاجتماعي قيام عناصر أمنية، بالتدافع مع الصحفيين، لمنعهم من التغطية.

01 أغسطس/آب: أظهر مقطع فيديو قيام أحد المتظاهرين المناصرين للإطار التنسيقي بمنع فريق قناة العراقية الرسمية المتكون من الصحفيين أحمد عرام وأحمد ماجد من التغطية "لارتباط القناة بالسلطة".

11 سبتمبر/أيلول: احتجزت عناصر أمنية تابعة لقوات سوات النجف مراسل صحيفة 'المستقل' علي الشريفي، أثناء نقله الازدحامات المرورية والمعاناة التي تواجه الزائرين للوصول إلى محافظة النجف. وأظهر مقطع فيديو انتشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، لحظة اقتحام العناصر الأمنية موقع التصوير، والاعتداء على المراسل.

9 سبتمبر/أيلول: تعرض عدنان التونجي مذيع الأخبار في قناة 'TERT' لخطر استخدام القضاء السياسي لتقويض عمله، بعد أن رفعت مديرية تربية كركوك شكوى إلى محكمة تحقيق كركوك ومديرية الأمن الوطني، ضده بسبب نشره ملفات فساد المسؤولين هناك. بعد قيامه بنشر منشور على صفحة الفيسبوك، عن تقرير يكشف تلاعب المسؤولين بملف تعيين، المحاضرين، وعدم صرف مستحقاتهم المالية، رغم استمرارهم بالعمل.

7 سبتمبر/أيلول: احتجزت قوات الأمن بطلب من المعاون الإداري في المستشفى التركي في منطقة ذي قار أربعة مراسلين صحفيين، وهم مراسل قناة زاغروس 'علي صالح' ومراسل قناة دجلة 'راسم كريم ' ومراسل قناة المسرى 'نور السعيدي ' ومراسل قناة افاق 'ازهر الازرقي ' داخل غرفة بالمشفى، لمنعهم من تغطية عدد من المصابين جراء هجوم قطيع ذئاب على قرية في ذي قار. واشترط على الصحفيين المحتجزين لإطلاق سراحهم مسح الموثق من على كاميراتهم؛ وتم الإفراج عنهم بعد أن نفذوا ذلك.

5 سبتمبر/أيلول: اعتقلت عناصر أمنية من "الاسايش" في اربيل "كريم كيفي" مراسل قناة NRT أثناء تغطيته لحادث قصف طائرة مسيرة. وأفرج عنه في اليوم التالي.

29 أغسطس/آب: اعتقال مراسل الجزيرة "سامر يوسف" والمصور"محمد ملا" داخل القصر الحكومي في بغداد من قبل قوة أمنية لمنعهم من التصوير، واخلي سبيلهم بعد أكثر من ساعة على احتجازهم.

10 أغسطس/آب: منعت الحكومة المحلية في الموصل وسائل الإعلام الخاصة من تغطية زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، إلى المحافظة، وقصرت التغطية على القنوات الرسمية فقط.

08 أغسطس/آب: منعت عناصر تابعة لسرايا السلام في النجف عددا من القنوات التلفزيونية، من تغطية حريق شب في أحد مقراتها، واحتجزت مصور قناة التغيير مصطفى ولاء لتوثيقه الحريق. والمراسلون الذي تعرضوا للطرد من مقر القوات قنوات ووكالات: "التغيير، وان نيوز، دجلة، العراقية، زاكروس، الفلوجة، وكالة رويترز، وكالة الأنباء العراقية. جرى احتجاز مصطفى في المقر وتم مصادرة كاميرته، وحذف المسجل من أشرطة الفيديو، قبل إعادتها إليه وإخلاء سبيله.

3 يونيو/حزيران: منعت قوات الأمن في كركوك مراسل ومصور قناة روداو "هردي محمد" و"محمد شكور" من تغطية تظاهرة في المدينة.

يونيو/حزيران: أوقفت شبكة الإعلام العراقي برنامج "المحايد" على خلفية اعتراضات سياسية على رأي أحد ضيوف البرنامج بسبب انتقادات وجهها للقضاء.

29 مايو/أيار: منع مدير مستشفى ازادي (حكومي) في كركوك الصحفي احمد عبدالله' مراسل موقع "باس نيوز" الاخباري من الدخول إلى مبنى المشفى لتقديم تقرير صحفي. بالرغم من حصوله على رخصة من مديرية صحة كركوك.

01 أغسطس/آب: اعتقلت قوة من "الاسايش" في السليمانية مراسل قناة NRT 'كارزان طارق ' والمصور 'جينز أحمد'، أثناء تنفيذ تقرير في جامع السليمانية، وجرى الإفراج عنهم لاحقاً.

5 يوليو/تموز: احتجزت عناصر من قوات حفظ القانون في البصرة كرار المحمداوي مصور قناة "وطن" واستولت على معداته الصحفية لمنعه من تغطية تظاهرة، وأفرج عنه بعد ساعات.

26 يونيو/ حزيران: منعت شرطة كربلاء عددا من وسائل الإعلام من تغطية حادثة حريق شب في إحدى مطاعم المدينة، وقام قائد الشرطة في كربلاء بسب وشتم مراسل قناة البغدادية فاضل الغزي. ومنعت وسائل الإعلام التالية من التغطية (الجورنال، جريدة النداء، اذاعة المحافظة، البغدادية)

18 يونيو/حزيران: أقدم قائد الشرطة الاتحادية في كربلاء على سب وقذف مدير فرع نقابة الصحفيين في كربلاء حسين الشمري.

13 يونيو/حزيران: منعت قوات الأمن في كركوك مراسل وكالة الأنباء العراقية "مهدي الربحاوي" من استكمال تقرير عن تفاقم أزمة الوقود خلال تواجده في واحدة من المحطات.

09 يونيو/حزيران: منعت قوات الأمن أربيل من تغطية موقع انفجار الطائرة المسيرة الملغومة التي انفجرت في المدينة، (KNN، وكالة ئيستا، GK TV، روداو، وكوردستان tv، كوردستان 24، NRT) وصادر معدات الطواقم الصحفية، وأفرجت عنها لاحقاً بإجبار المغادرة فوراً.

22 مايو/أيار: أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات تعميماً، إلى وسائل الإعلام كافة بمنع ظهور المحلل السياسي 'نجاح محمد علي" المثير للجدل، بداعي تصريحاته التي وصفتها الهيئة بالتي تحض على العنف والكراهية.

26 أبريل/نيسان: منعت قوة أمنية وسائل الإعلام من تغطية تظاهرة في أربيل ضد القصف التركي على المناطق في اربيل.

13 ابريل/نيسان: أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات إنذارا إلى قناة Utv استنادا إلى بيان الوقف الشيعي بخصوص محتوى بث إحدى حلقات مسلسل درامي. طالبت فيه الهيئة القناة بالتوقيع على تعهد بعدم تكرار هذه المخالفات.

8 ابريل/نيسان: أنهت شبكة الإعلام العراقي خدمات مقدم البرامج صالح الحمداني بسبب منشور اعتبرته جهات سياسية مسيئا لأحد الرموز الدينية في البلاد.

15 مارس/آذار: أظهر مقطع فيديو نشره مكتب شبكة الإعلام العراقي في لبنان قيام السفير العراقي ببيروت بمنع مراسلة الشبكة "ريما حمدان" من أداء مهامها لتغطية زيارة وفد عراقي معني بالطاقة.

5 فبراير/شباط: احتجزت قوة أمنية مراسل ومصور قناة سبيدة "بارزان حسن" و"مشير أحمد" أثناء تغطية افتتاح مركز ديني في زاخو، وأفرجت عنهم لاحقاً.

27 يناير/كانون الثاني: احتجز ضابط أمن (مخابرات) يرتدي الزي المدني في البصرة كادر راديو المربد "المراسلة نور التميمي"، والمصورين "علي طيبنة وأزهر العبداني" على خلفية تغطية زيارة الكاظمي إلى المحافظة، واعتدى على المراسلة والمصورين بالضرب والشتم. وصادر معداتهم الصحفية، ومسح مواد مسجلة في ذاكرة الكاميرات، بذريعة ظهور الضابط في تسجيلات الفيديو.

1 يناير/كانون الثاني: اعتدت القوات الأمنية في كركوك على مراسل قناة NRT (ديار محمد) أثناء تغطيته احتفالات العام الميلادي الجديد، وحطمت الهاتف الخاص بالمراسل.

الجمهورية السورية

الدم في مواجهة القلم

لم تكن حرية الصحافة في سوريا أفضل حالاً عام 2022، إذ ما تزال البلاد مغلقة بالكامل منذ2011 تحت سلطتين متناقضتين الأولى للدكتاتور بشار الأسد، والثانية تحت الفصائل السورية المعارضة. وما يزال الدم والاعتقال والتعذيب يواجه الصحافيين أثناء تغطيتهم أو انتقادهم أياً من السلطات؛ ويشتد القمع والتنكيل بالصحفيين حتى تكاد حرية الصحفيين معدومة في مناطق سيطرة "الأسد".

والصحافيون أو الناشطون في مجال الصحافة والإعلام في سوريا هم الحلقة الأضعف في الصراع حيث يعيشون في خطر داهم لأنهم يتعرضون للهجوم من جميع الأطراف، ولعل الموت تحت التعذيب أو بالاغتيال واحداً من أبرز الانتهاكات التي يتعرضون لها بشكل دائم منذ 2011م والذي تشير منظمات رصد محلية إلى أن عددهم منذ ذلك العام إلى أكثر من 300 قتيل من الصحافيين والناشطين الإعلاميين السوريين.

وفي عام 2022، رصدت منظمة "صحفيات بلاقيود" عشرات الانتهاكات مورست في سوريا، بينها انتهاكات ضد (69 صحفياً وناشطاً إعلامياً) بينهم ستة صحفيين ونشطاء إعلاميين قُتلوا أو جرى اغتيالهم بينهم ناشطين إعلاميين قُتلا تحت التعذيب في السجن العسكري التابع للنظام السوري.

قتل الصحافيين تحت التعذيب

في أغسطس/آب 2022 أُعلن عن مقتل أحمد تيسير العيسى الخطيب(27 عاماً)، وهو صحافي وناشط إعلامي سوري من مدينة درعا. وحسب مصادر مقربة من العائلة فإن "العائلة حصلت على معلومات من سجن صيدنايا العسكري بوفاة أحمد نتيجة التعذيب والإهمال الطبي"، وتلقت العائلة نبأ الوفاة من النظام السوري في 16 أغسطس/آب رغم إخفاء السلطات اعتقاله منذ اختطافه في حاجز عسكري للنظام نهاية 2018م أثناء محاولة انتقاله من دمشق إلى بلدته الجيزة في درعا.

وطوال فترة اعتقال "الخطيب" لم يسمح لمحاميه بزيارته أو أحداً من أفراد عائلته. وعمل الخطيب في المجال الإعلامي قبيل إعادة سيطرة النظام السوري على محافظة درعا، يوليو/تموز 2018، وبقيّ فيها بعد قيامه ما عُرف بالتسوية مع النظام وهي اتفاقيات المصالحة التي تمّت بين المعارضة والنظام في درعا، وبناء على ذلك بقي في الداخل السوري.

وبعد أسابيع من مقتل الخطيب، في نوفمبر/تشرين الثاني 2022، قُتل الناشط الإعلامي أحمد عودة المعبر، تحت التعذيب في سجن صيدنايا العسكري، حسب ما أفاد مصدر في العائلة الذي قال إن "العائلة تسلمت بياناً من دائرة النفوس الحكومية، يثبت وفاته". واعتقل "المعبر" في 2018، رغم خضوعه للتسوية. وكان يقوم قبل ذلك التاريخ برصد الانتهاكات التي يقوم بها النظام السوري بحق المدنيين، ويراسل صحفاً الكترونية.

قانون الجرائم المعلوماتية

في 18 أبريل/نيسان إصدار الرئيس السوري بشار الأسد القانون رقم 20 الذي عدّل فيه المرسوم التشريعي رقم 17 للعام 2012، المعروف باسم "قانون الجرائم المعلوماتية"، حيث شدّد عقوبة "النيل من هيبة الدولة" ورفع سقف العقوبات المالي. كما تُعتبر الإساءة للرموز الوطنية أو الإدارات العامة أو القضاء أو موظف يمارس السلطة العامة جريمة يعاقب عليها القانون، وتتصدى لها الضابطة العدلية بعلم المحامي العام في المحافظة.

واطلعت "صحفيات بلاقيود" على القانون الصادر الذي لا يحتوي على مواد فضفاضة مصممة خصيصاً لإدانة المدونين والصحافيين وحظر تداول المعلومات ونشرها، بل يمتد إلى حظر السوريين من الحديث على الوضع العام على الانترنت حتى ولو في بشكل محدود وليس بشكل علني. وتشدّد القانون في العقوبات وأصبحت ماسّة بحرية الأفراد. وغدت الغرامات المالية أكثر قسوة من نظيرتها الواردة في قانون العقوبات العام، إذ تتراوح مدة عقوبة السجن بين شهر واحد إلى 15 سنة، فيما تتراوح الغرامات المالية ما بين 200 ألف ليرة سورية إلى 15 مليون ليرة سورية.

يمكن أن نشير إلى بعض هذه المواد، حيث يعاقب بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة تصل إلى عشرة ملايين ليرة "كل من قام بإحدى وسائل تقانة المعلومات بنشر أخبار كاذبة على الشبكة من شأنها النيل من هيبة الدولة أو المساس بالوحدة الوطنية".-المادة 28

ويعاقب بالسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً وغرامة 15 مليون ليرة سورية: كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو صفحة إلكترونية أو نشر محتوى رقمياً على الشبكة بقصد إثارة أفعال تهدف أو تدعو إلى تغيير الدستور بطرق غير مشروعة، أو سلخ جزء من الأرض السورية عن سيادة الدولة، أو إثارة عصيان مسلح ضد السلطات القائمة بموجب الدستور أو منعها من ممارسة وظائفها المستمدة من الدستور، أو قلب أو تغيير نظام الحكم في الدولة.-المادة 27

ويعاقب بالسجن لمدة تصل إلى 15 عاماً وغرامة تصل إلى عشرة ملايين ليرة: كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو صفحة إلكترونية أو نشر محتوى رقمياً على الشبكة بقصد إحداث التدني أو عدم الاستقرار أو زعزعة الثقة في أوراق النقد الوطنية أو أسعار صرفها المحددة في النشرات الرسمية.- المادة 29

ويعاقب القانون بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات وغرامة أربعة ملايين ليرة سورية: كل من هدد بالنشر أو نشر على الشبكة صوراً ثابتة أو متحركة أو محادثات أو تسجيلات صوتية منافية للحشمة أو الحياء عائدة لأحد الناس ولو حصل عليها برضاه.-المادة 26/ب

ويعاقب القانون بالسجن لمدة تصل لثلاث سنوات وغرامة تصل إلى ستة ملايين ليرة: كل من أنشأ أو أدار موقعاً إلكترونياً أو صفحة إلكترونية أو نشر محتوى رقمياً على الشبكة بقصد الإساءة إلى أحد الأديان أو أحد المقدسات أو الشعائر الدينية أو الحض على الكراهية أو التحريض على العنف.-المادة 30

القانون أفرد مواداً فضفاضة تحظر انتقاد المسؤولين الحكوميين وتضاعف العقوبات على من يقوم بانتقادهم أو يقول القانون "تحقير أو قدح أو ذم" وتعاقب بالسجن من أيام لأشهر وغرامات تصل مليون ليرة سورية لمن يرتكب ذلك حتى ولو كان الأمر داخل مجموعة خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي وليس علناً.- المادتان 24 و25.

كما يعتبر القانون إعادة النشر على شبكة الانترنت بحكم النشر من حيث التجريم والعقاب- حسب المادة 35- ما يعني أن مشاركة أي منشور على شبكات التواصل الاجتماعي يعتبر مجرماً وفقاً للقانون.

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الجسدية

26فبراير/شباط: قتل مجهولون الناشط الإعلامي السوري محمود بكور بطلق ناري في رأسه داخل منزله في مدينة تلبيسة في ريف حمص .

16 أغسطس/آب: مقتل الناشط الإعلامي أحمد الخطيب تحت التعذيب في سجن صيدنايا العسكري التابع للنظام السوري.

٧ أكتوبر/تشرين الأول: اغتال مسلحون مجهولون الناشط الإعلامي السوري محمد عبد اللطيف أبو غنوم وزوجته الحامل في مدينة الباب شرق حلب.

5 نوفمبر/تشرين الثاني: قُتل الناشط الإعلامي عاطف الساعدي برصاص "تنظيم الدولة الإسلامية" في درعا.

نوفمبر/تشرين الثاني: قُتل الناشط الإعلامي أحمد عودة المعبر، المنحدر من محافظة درعا جنوبي سورية، تحت التعذيب في سجن صيدنايا العسكري التابع للنظام السوري، وذلك بعد اعتقال دام أكثر من 4 سنوات بالرغم من إجرائه التسوية.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: قُتل مراسل وكالة "هاوار" الكردية عصام عبد الله بقصف الجيش التركي على القامشلي.

21 يناير/كانون الثاني: في الحسكة، أصيب مراسل وكالة "نورث برس" (North Press) جيندار عبد القادر ومراسل وكالة "هاوار" باسل رشيد ومدير المركز الإعلامي للمجلس العسكري السرياني فايز الأملح، خلال تغطيتهم الاشتباكات بين "تنظيم الدولة الإسلامية" و "قوات سوريا الديمقراطية" في محيط سجن الحسكة المركزي.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: أصيب مراسل فضائية "ستيرك تي في" محمد جرادة بقصف الجيش التركي في ريف حلب.

ثانياً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين

10 يناير/كانون الثاني: منع الأمن السوري الصحفي كنان وقاف من العمل في الإعلام الحكومي والخاص.

5 فبراير/شباط: اعتقل مسلّحو حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي مراسل موقع "يكيتي ميديا" باور ملا أحمد من مدينة القامشلي ومراسلي قناة ARK صبري فخري من مدينة القامشلي أيضاً.

19 فبراير/شباط: اعتقل مسلّحو حزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي أحمد صوفي من ريف مدينة المالكية و دارا عبدو من مدينة الحسكة..

5 فبراير/شباط: داهمت قوات النظام السوري (نظام الأسد) الصحفي كنان وقاف في طرطوس بهدف اعتقاله. لم يكن في المنزل.

8فبراير/ شباط: قوات النظام السوري تداهم منزل الصحفي محمود إبراهيم في طرطوس بهدف اعتقاله. لم يكن في المنزل.

15 مايو/أيار: اعتقلت الشرطة العسكرية التابعة للجيش السوري المعارِض الناشط الإعلامي محمود الدمشقي ستة أيام في عفرين.

١٦ مايو/أيار: اعتقلت "قوات سوريا الديمقراطية" الناشط الإعلامي وسام الأحمد في الرقة.

30 يوليو/تموز: اعتقلت دوريات "قوات سوريا الديمقراطية"الأمنية 16 ناشطاً إعلامياً وصحفياً، إثر دهم أماكن تواجدهم في مدينة الرقة شمال شرقي سوريا

5 أغسطس/آب: اعتقلت الشرطة العسكرية عضو اتحاد الإعلاميين السوريين الناشط لؤي اليونس في مدينة جنديرس في منطقة عفرين شمالي حلب ثلاثة أيام.

2 أغسطس/آب: اعتقلت "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) مراسل شبكة رووداو برزان فرمان في القامشلي.

23 أغسطس/آب: اعتقلت "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) الناشط الإعلامي علي الكريّم في دير الزور

12 ديسمبر/كانون الأول: اعتقل القضاء العسكري التابع لنظام الأسد الإعلامي رضا الباشا في مدينة حلب بسبب منشور عن "مافيا المحروقات".

5 ديسمبر/كانون الأول: اعتقلت شرطة المعارضة السورية الناشط الإعلامي محمد زين العابدين في ريف حلب بسبب منشورات تنتقد السياسة التركية.

ثانياً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة

18 يناير/كانون الثاني: اختطف عناصر من حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي الناشط الإعلامي جيندار بركات لساعات واعتدوا عليه بالضرب.

1 مايو/أيار: تهجّم مرافقو وزير التجارة السورية عمرو سالم على الصحفي المتقاعد بسام غبرة في دمشق.

1 يونيو/حزيران: اعتدى عناصر "فيلق الشام" المعارِض بالضرب على كلّ من الإعلاميين محمد الضاهر وعز الدين القاسم وعبد العزيز قيطاز في ريف إدلب.

1 أغسطس/آب: اعتدت عناصر من جهاز الشرطة المدنية (قوات المعارضة السورية المسلّحة) في مدينة الباب شرقي ريف حلب على كلّ من الناشطين الإعلاميين بدر طالب، مالك الخبي، محمد السباعي، همام أبو الزين، نزار أبو أيمن، عماد البصيري، مالك أبو عبيدة.

12 سبتمبر/أيلول: اعتدت عناصر أمنية تابعة لـ"هيئة تحرير الشام" بالضرب على كلّ من الإعلاميين أحمد فلاحة ومحمد الضاهر وعبد العزيز قيطاز وهادي العبد الله في إدلب.

28 سبتمبر/أيلول: اعتدت عناصر من "الشبيبة الثورية" التابعة لحزب "الاتحاد الديمقراطي" الكردي بالضرب على الإعلامي إيفان حسيب في القامشلي.

29 نوفمبر/ تشرين الثاني: اعتدى مرافق رئيس المجلس المحلّي في مدينة رأس العين في ريف الحسكة بالضرب على مراسل وكالة "قاسيون" عبد الباسط الأحمد.

18 يوليو/تموز: أعلن مراسل قناة "الإخبارية السورية" محمد الصغير إضرابه عن الطعام في سجن غويران الذي تديره "قوات سوريا الديموقراطية" في الحسكة ويقبع فيه منذ نحو ثلاث سنوات.

ثالثاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية

20 يناير/كانون الثاني: احتجزت السلطات التركية الناشط الإعلامي عمار الدليمي لساعات ومنعته من التصوير في عفرين في ريف حلب.

28 يناير/كانون الثاني: منعت قوات "الأسايش" أعضاء فريق شبكة "رووداو" الإعلامية الكردية من تغطية أحداث سجن غويران وطردتهم من مدينة الحسكة بشكل نهائي.

5 فبراير/شباط: قررت الإدارة الذاتية الكردية إيقاف عمل شبكة "رووداو" الإعلامية في كافة المدن الخاضعة لسلطتها.

١٧ يوليو/تموز: احتجز الأمن العام السوري الصحفية في جريدة "نداء الوطن" اللبنانية نوال نصر في مطار القامشلي ومنعها من الدخول لتغطية الذكرى العاشرة لانطلاقة ثورة 19 تموز وتمّ نقلها إلى مطار الشام جواً وإعادتها برّاً إلى بلدها بعد يومين.

29 سبتمبر/أيلول: منعت صحيفة "الثورة" التابعة للنظام الزاوية الأسبوعية للصحفية لينا ديوب بسبب تغريدة.

3 أكتوبر/تشرين الأول: هدّد عنصر من الجيش الوطني التابع للمعارضة السورية المسلّحة كلّاً من الناشطين الإعلاميين محمد السباعي وسراج الشامي وقاسم حبار بمنعهم من التغطية وتحطيم معدّاتهم إذا ما تابعوا تغطيتهم احتجاجات المعلّمين وسط مدينة الباب شرق حلب.

30 أكتوبر/تشرين الأول: منعت "هيئة تحرير الشام" الناشط الإعلامي عدنان الإمام من العمل في مناطقها 15 يوماً بسبب تصويره تقريراً لقناة "أورينت"، والتي كانت قد قررت منعها من العمل في مناطق سيطرتها أول الشهر.

6 ديسمبر/كانون الأول: منع محافظ اللاذقية التابع للنظام السوري الجهات الرسمية في المحافظة إعطاء وسائل الإعلام أي معلومة. 14 أبريل/نيسان: إيقاف إدارة التلفزيون الحكومي السوري الإعلامي الرياضي محمد الخطيب عن الظهور مجدداً في برنامج "الكابتن" الذي تبثّه قناة "سوريا دراما".

جمهورية مصر العربية

صناعة الخوف

تبدو مصر في كوكب مختلف من القمع، حاولت السلطات تحسين سمعتها بإخراج بعض الصحفيين من السجون بإعفاءات رئاسية على الرغم من أنهم لم يرتكبوا جرماً، لكنها سرعان ما اعتقلت صحفيين آخرين، ليبقى صوت القمع هو البارز والظاهر والسيف المسلط على الصحفيين، ورصدت "صحفيات بلاقيود" 135 انتهاكا لحرية الصحافة

تسببت الضغوط الاقتصادية وتفشي القمع على المصريين في 2022 إلى حديث بعض الصحفيين عن أحوالهم بما يمليه عليهم ضميرهم، حيث يعيشون أسوأ خريف للحقوق والحريات منذ ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011م. وبدلاً من أن تقوم السلطات بتحسين الوضع المعيشي واحترام الحريات في البلاد تصر على إسكات أي انتقاد، بما في ذلك انتقاد المسؤولين من الدرجة الثالثة، حيث أُعتقلت الصحفية شيرين شوقي لأنها تحدثت عن انتهاك ضابط شرطة وابتزازها، بدلاً من أن تقوم وزارة الداخلية والسلطات بمنظومتها الأمنية والعدلية بمحاسبة الضابط. وأُعتقلت "دنيا سمير فتحي" وأطفالها الثلاثة-ثم أفرج عنهم- بسبب نشرها فيديو عن تعرضها للمضايقات من طرف أحد المحافظين، وقدمت بذلك بلاغا للشرطة.

أُعتقل عدد كبير من الصحفيين لأنهم انتقدوا تعامل السلطات مع ملف سد النهضة، أو ناقشوا الوضع الاقتصادي مع انهيار العملة الوطنية. لقد قررت السلطات الانتقام من الصحفيين والإعلاميين مهما كان هذا الانتقاد صغيراً.

أُعتقل قرابة سبعة صحفيين مع مخاوف السلطات من تظاهرات كانت مقررة في نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2022.، تطالب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بتحسين الأوضاع المعيشية، لقد انتشرت قوات الشرطة وداهمت المنازل والمناطق لملاحقة المعبرين عن آرائهم طوال العام. ولم تتوقف النيابات والمحاكم عن العمل في قضايا معتقلي الرأي والتعبير وفي مقدمتهم الصحفيين، حيث رصدت منظمة صحفيات بلاقيود، تجديد حبس أكثر من53 صحفياً خلال العام.

تفاءل الصحفيون مع إعلان الرئيس المصري "الحوار الوطني" لكن منذ ذلك الحين اشتدت حملة القمع واستهداف الصحفيين، من اعتقالات إلى الفصل التعسفي من وسائل الإعلام الحكومية إلى، حظر تناول أي أخبار وأي بيانات عن «الحركة المدنية الديمقراطية» واجتماعاتها بشأن التباحث حول أجندة الحوار الوطني. وأدرجت في أكتوبر/تشرين الأول خمسة صحفيين في قوائم الإرهاب.

كما هو حال الأنظمة القمعية الأخرى في الشرق الأوسط فإن التُهم الموجهة للصحفيين المعتقلين في السجون المصرية، لا تخرج من ثلاث تهم: نشر أخبار كاذبة، والانضمام إلى جماعة إرهابية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

خلال عام 2022، تعرض أكثر من 112 صحفي وصحفية للانتهاكات، بينهم قرابة 20 صحفية مصرية: شملت الاعتقال، والاعتداء، والتعذيب، والفصل من العمل وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

علاء عبدالفتاح

في 6 نوفمبر/تشرين الثاني أعلن الصحفي والمدون علاء عبدالفتاح إضرابه كليًا عن الطعام والشراب، بعد 7 أشهر من الإضراب الجزئي، للمطالبة بمقابلة وفد من السفارة البريطانية في القاهرة تمهيدا للإفراج عنه. رفض النظام المصري مطالبات عبدالفتاح وعائلته والسفارة البريطانية إلى أن تدهورت صحته في محبسه، و أنهى إضرابه الشامل بعد عدة أيام. وقالت عائلته إنه ربما تعرض للإطعام القسري في محبسه. وفي نوفمبر/تشرين الثاني قررت إدارة سجن وادي النطرون منع المحامي خالد علي من زيارة موكله علاء عبدالفتاح للمرة الثالثة خلال الشهر بالرغم من حصوله على تصريح الزيارة من النائب العام.

لم تكتفِ السلطات بحرمان "علاء عبدالفتاح" من حريته، وارتكاب الانتهاكات بحقه، بل تحظر الصحفيين من التضامن معه واعتقل أحمد فايز في 9 نوفمبر/تشرين الثاني، الصحفي بجريدة البرلمان، بسبب نشره بوست على صفحته الشخصية بموقع فيسبوك حول فك إضراب الطعام القسري الذي تعرض له زميله الصحفي علاء عبد الفتاح داخل السجن ووجهت له اتهامات: نشر أخبار كاذبة، والانضمام إلى جماعة إرهابية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

مصر قمة المناخ كوب 27

استضافت مصر قمة المناخ 27، على الرغم من انتقادات المنظمات الحقوقية، وخيم جو من القمع الخفي على مؤتمر، وتعرض الصحفيون المصريون الذين غطوا أحداث القمة للتهديد من نقل صورة غير جيدة عن مصر، حيث لا تظهر الحكومة أي بوادر للتراجع عن الاضطهاد المنهجي الذي تمارسه حتى في حالة استضافة فعاليات دولية.

واقتحم أعضاء في البرلمان وناشطات مواليات للسلطات ندوة نُظمت من أجل قضية علاء عبدالفتاح، وحاولن تعطيلها. وكانت سناء سيف، شقيقة المضرب عن الطعام البريطاني-المصري المسجون علاء عبد الفتاح، محورًا رئيسيًا لهذه العملية الأمنية عندما وصلت إلى كوب27 للمطالبة بالإفراج عن شقيقها. وتعرضت لتعقب عناصر شرطة يرتدون ملابس مدنية تحركاتها. كما شكا الصحفيون من تعرضهم للمراقبة من قبل الشرطة.

أولاً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين

26 ابريل/نيسان: أصدرت نيابة أمن الدولة في مصر قرارا بحبس الصحفية "هالة فهمي" 15 يوما على ذمة التحقيق بنفس التهمة التي تواجهها زميلتها "صفاء الكوربيجي" والتي أصدرت النيابة بحقها، قرارا بحبسها 15 يوما وهي "الانضمام لجماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة".

5 نوفمبر/تشرين الثاني: اعتقلت السلطات المصرية الصحفي" محمد مصطفى موسى "وحجزته في مكان مجهول.

31 أكتوبر/تشرين الأول: اعتقلت السلطات المصرية الصحفية "منال عجرمة"، نائبة رئيس التحرير في مجلة «الإذاعة والتلفزيون» الأسبوعية، من منزلها بسبب منشورات تعارض سياسات رئيس الدولة. في 3 نوفمبر/تشرين الثاني مثلت "عجرمة" (٦٠ عام) أمام النيابة بعد اختفائها ووجهت لها النيابة تهمة الانتماء لجماعة إرهابية، وقررت النيابة حبسها ١٥ يومًا على ذمة التحقيقات. وجرى التجديد 15 يوماً أخرى في 28 ديسمبر/كانون الأول.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: امتثل الصحفي محمود كامل للتحقيق أمام مكتب النائب العام، وذلك في البلاغ المقدم من علاء ثابت رئيس تحرير الأهرام حول ما دونه سابقا عن واقعة وفاة الزميل الراحل عماد الفقي.. تقدم كامل للنقيب ومجلس النقابة بطلب رسمي لتشكيل لجنة تحقيق نقابية مستقلة، حول الشبهات الخاصة بأوضاع العمل في الواقعة.. وتم رفض طلبه.

27 يوليو/تموز: السلطات المصرية تقرر تجديد حبس الصحفي بقناة الجزيرة مباشر ربيع الشيخ، احتياطيا لمدة 45 يوما، والذي تم احتجازه دون محاكمة أو تهم منذ 1 أغسطس/آب 2021.

1 ديسمبر/كانون الأول: قررت المحكمة تجديد حبس الصحفيين "أحمد سعد، وأسامة سعد عمارة" 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

4 ديسمبر/كانون الأول: قررت المحكمة تجديد حبس الصحفي "أحمد فايز" 15 يومًا على ذمة التحقيقات، وفي 19 من الشهر ذاته تم التجديد له 15 يومًا مرة أخرى.

8 ديسمبر/كانون الأول: قررت المحكمة تجديد حبس الصحفيين "حسين كريم" و "حمدي الزعيم" و "محمد سعيد" 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

12 ديسمبر/كانون الأول: قررت النيابة تجديد حبس الصحفي "محمد مصطفى" 15يومًا احتياطيا على ذمة التحقيقات.

3 ديسمبر/كانون الأول: غرمت محكمة محلية الصحفي حسام السويفي بـ 20 ألف جنية على سبيل التعويض المدني المؤقت لنشره مقالا ينتقد فيه إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط بلائحة جزاءات مخالفة لقانون الوطنية للصحافة

1 نوفمبر/تشرين الثاني: ألقت قوات الأمن القبض على يحيى السيد عثمان، نائب مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات بجريدة الأخبار، بسبب نشره فيديو يتحدث فيه عن غلاء الأسعار.

9 نوفمبر/تشرين الثاني: قامت قوات الأمن بالقبض على "أحمد فايز عبد المجيد"، الصحفي بجريدة البرلمان، بسبب منشور على صفحته الشخصية بموقع فيسبوك حول فك إضراب الطعام القسري الذي تعرض له الناشط علاء عبد الفتاح داخل السجن.

9 أكتوبر/تشرين الأول: اعتقلت قوات الأمن عضو نقابة الصحفيين عمرو شنن وشقيقه الأكبر، داهمت القوات المنزل في قرية ناهيا-مركز كرداسة -محافظة الجيزة. وذكر شهود عيان أن

قوات الأمن كسرت محتويات شقتهما السكنية وروعت أسرتيهما وسرقت بعض الأجهزة الإلكترونية والهواتف والمبالغ المالية قبل أن تقتاد الشقيقين إلى جهة غير معلومة، ولم يعرضا على أي من جهات التحقيق. أفرج عنه في ديسمبر/كانون الأول 2022..

7 سبتمبر/أيلول: تم استدعاء رئيسة تحرير موقع "مدى مصر" الإخباري المستقل، لينا عطا الله وثلاث صحفيات من المنظمة، رنا ممدوح، وسارة سيف الدين، وبيسان كساب للاستجواب بعد اتهامات من أعضاء حزب مستقبل الوطن الموالي للحكومة لهن بنشر أخبار كاذبة والتشهير بأعضاء الحزب في مقال يحقق في الفساد المالي. بعد الإفراج عنهن بكفالة، لا تزال الصحفيات يواجهن تهم بنشر "أخبار كاذبة" بالإضافة إلى "تشغيل الموقع الكتروني بدون ترخيص".

7 يوليو/تموز: القبض على الصحفي رؤوف عباس عبيد، المحرر بجريدة "روز اليوسف" وجريدة "الوطني اليوم" واقتياده لجهة غير معلومة وظل مختفيًا لمدة 12 يومًا حتى ظهر في نيابة أمن الدولة يوم 18 يوليو/تموز، والتي أمرت بحبسه 15 يومًا على ذمة التحقيقات بتهمة الانضمام لجماعة إرهابية.

25 يونيو/حزيران: ألقت قوة أمنية القبض على الصحفي مجدي عطية الجندي، مدير مكتب جريدة المساء بالإسماعيلية والصحفي بموقع "الجمهورية"، وجرى التحقيق معه في نيابة أمن الدولة في 4 يوليو/تموز، واجه الجندي اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، بعد أن نشر منشوراً على موقع فيسبوك حول مريضة تعرضت للتخدير في سيارة أجرة ونقلها للمستشفى بناء على كلام مسعف وممرضة في الاستقبال، وهو ما نفته لاحقا الصفحة الرسمية لوزارة الداخلية. أفرج عن عطية في سبتمبر/أيلول بناءً على عفو من لجنة العفو الرئاسية.

21 يوليو/تموز: ألقت قوات الأمن القبض على "هاني عبدالرحمن" مدير مكتب صحيفة المصري اليوم بالإسماعيلية و "محمد جمعة" مراسل جريدة الوفد، بسبب نشرهما فيديو على فيس بوك يكشف الاتجار بالمخدرات متهمين الجهات المعنية بالتواطؤ، ومطالبين رئيس الجمهورية بالتدخل. بعد أيام ظهرا في نيابة أمن الدولة ووجهت لهما اتهامات بالانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي. ظهر الصحفيان في فيديو لصفحة وزارة الداخلية يقولون إنهم "قاموا بفبركة الفيديو"، أفرج عنهما في 3 أغسطس/آب.

26 مايو/أيار: ألقت قوات الأمن القبض على "شيرين شوقي" الصحفية في قناة الرافدين، ووجهت لها اتهامات نشر أخبار كاذبة، بعد نشرها مقطع فيديو على صفحتها في فيسبوك تتهم ضابطاً في وزارة الداخلية بمضايقتها وابتزازها.

29 مايو/أيار: صدور حكم بسجن مذيع قناة الجزيرة "أحمد طه" 15 عاما وتعود القضية إلى مقابلة تلفزيونية أجراها "طه" مع المرشح الرئاسي السابق ورئيس حزب مصر القوية عبدالمنعم أبو الفتوح الذي تلقى عقوبة مماثلة بسبب هذا الحوار.

14 مايو/أيار: ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي "محمد فوزي مسعد مصطفى "وأخفته قسريًا في أحد مقرات أمن الدولة إلى أن ظهر في نيابة أمن الدولة في ٢٩ مايو/أيار، ووجهت له النيابة اتهامات بالانضمام إلى جماعة ارهابية ونشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل، وكشف المحامي أنه قبض عليه بسبب آخر بوست كتبه وكان ينتقد فيه "إفطار الحوار الوطني ورموز المعارضة".

21 ابريل/نيسان: ألقت قوات الأمن القبض على الصحفية "صفاء الكوربيجي" سكرتير تحرير مجلة الإذاعة والتليفزيون، وداهمت منزلها بمنطقة المقطم واقتادتها إلى جهة غير معلومة، بالرغم من أنها مصابة بإعاقة حركية بنسبة ٨٥٪ في إحدى قدميها وارتشاح في ركبة القدم الأخرى. ووجهت لها النيابة الاتهامات بالانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون ونشر أخبار كاذبة، بسبب نشرها عدة فيديوهات تنتقد فيها سيطرة المخابرات على مبنى الإذاعة والتلفزيون وفصل عشرات الموظفين.

22 أبريل/نيسان: ألقت قوات الأمن القبض على "هالة فهمي" المذيعة في التلفزيون المصري، بعد مطاردتها و اقتحام منزلها الذي لم تكن موجودة بداخله. ووجهت لها نيابة أمن الدولة اتهامات بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.

17 أبريل/نيسان: احتجزت قوات الأمن "أحمد الباهي" الصحفي ومراسل موقع "مصراوي"، عقب تغطيته لقضية مقتل شاب في مدينة السادات بالمنوفية، وتم حبسه 4 أيام على ذمة التحقيقات بتهمة التحريض على العنف، وقررت محكمة السادات إخلاء سبيله بكفالة قدرها 5 آلاف جنيه.

24 أبريل/نيسان: احتجزت قوات الأمن الصحفي "محمد فوزي" داخل القسم وتم التحقيق معه، دون الكشف عن رقم وماهية التهمة، وأفرجت عنه بعد 24 ساعة من احتجازه.

17 أبريل/نيسان: قضت المحكمة الاقتصادية بالمنصورة على "غادة عبد الحافظ" الصحفية بالمصري اليوم بالحبس سنتين وغرامة 100 ألف جنيه وكفالة 10 آلاف جنيه، وذلك بسبب منشور على فيس بوك يتضمن شكوى بعض الموظفين من قيام محافظ الدقهلية بتعيين موظفة في منصب لا يتناسب مع مؤهلها الدراسي.

31 مارس/آذار: قضت محكمة جنايات القاهرة، بمعاقبة الدكتور أيمن منصور ندا، في اتهامه بسب وقذف الإعلاميين، بالحبس عامًا مع إيقاف التنفيذ مع تغريمه 20 ألف جنيه، مع إيقاف التنفيذ.

4 يناير/كانون الثاني: حققت النيابة العام مع رئيس تحرير موقع درب "خالد البلشي" لمدة 4 ساعات في 9 بلاغات قدمت ضده من مجهولين يتهمونه بنشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام إحدى وسائل التواصل,

1 نوفمبر/تشرين الثاني كشفت مصادر صحفية عن احتجاز محمود سعد دياب الصحفي في مؤسسة الأهرام وعضو نقابة الصحفيين منذ نحو 60 يوماً في سجن عسكري. واعتُقل دياب من مطار القاهرة الدولي في (1 سبتمبر/أيلول 2021)، أثناء إتمام إجراءات سفره إلى العاصمة الصينية بكين للعمل هناك، واتهم "بالتخابر مع منظمات وجهات أجنبية خارج البلاد".

الصحفيون الذين جرى إعادة تجديد حبسهم عدة مرات خلال 2022

	الاسم	التهمة	تفاصيل
1.	ربيع الشيخ	الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة.	صحفي في الجزيرة مباشر اعتقل فور عودته إلى القاهرة في 3 أغسطس/آب 2021

2.	مصطفى الخطيب	الانضمام إلى جماعة ارهابية، ونشر أخبار كاذبة.	الصحفى بوكالة أسوشيتد برس، ألقت قوات الأمن القبض عليه من منزله في 13 أكتوبر/تشرين الأول 2019.
3.	هشام عبد العزيز	الانضمام لجماعة إرهابية ونشر أخبار كاذبة.	الصحفي بقناة الجزيرة مباشر،
4.	خالد غنيم	نشر أخبار كاذبة وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.	أُعتقل في أبريل/نيسان 2020، وجدد حبسه في يناير/كانون الثاني، وأفرج عنه بعفو رئاسي في مايو/أيار 2022.
5.	أحمد محمد ابو خليل	نشر أخبار كاذبة، والانضمام إلى جماعة إرهابية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.	الرئيس التحرير السابق لموقع "إضاءات"؛ اعتقل في 3 يونيو/حزيران 2020، وجدد حبسه في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط، أفرج عنه في أبريل/نيسان 2022.
6.	أحمد علام	الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	اعتقل من منزل أهله في محافظة الجيزة، في 21 أبريل/نيسان 2020.
7.	أحمد سبيع	بث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، ومشاركة جماعة إرهابية	المدير السابق لمكتب قناة "الأقصى" بالقاهرة، اعتقل في أبريل/نيسان 2020 .

		مع العلم والترويج لأغراضها.	
8.	هشام فؤاد	الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي	صحفي وعضو نقابة الصحفيين، اعتقل في 25 يونيو/حزيران 2019. أفرج عنه في يوليو/تموز بعفو رئاسي.
9.	بدر محمد بدر	بث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.	اعتقل في 30 مارس/آذار 2017 وافرجت عنه المحكمة في نهاية 2019 قبل أن ينقل إلى سجن جديد وتوجه له الاتهامات الجديدة في فبراير/شباط 2020.
10.	محمد إبراهيم رضوان (محمد اكسجين)	الانضمام إلى جماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة،	مدون وناشط مصري، وهو صاحب مدونة "أكسجين مصر"، اعتقل في سبتمبر/أيلول 2019 غير مسموح له بالزيارات سواء من الأهل أو المحامين منذ فبراير/شباط 2020.
11.	أحمد حمدي أبو زيد	نشر أخبار كاذبة،	جرى اعتقاله في 21 ديسمبر/كانون الأول 2017، حكم عليه في قضية في محكمة عسكرية بالسجن عشر سنوات في فبراير/شباط 2021.
12.	عامر عبد المنعم	"الانضمام لجماعة إرهابية، ونشر أخبار كاذبة، واستخدام	مدير تحرير لصحيفة الشعب وهو معتقل منذ 19 ديسمبر/كانون الأول 2020

		حساب على أحد مواقع التواصل الاجتماعي لارتكاب جريمة".	قالت أنباء إنه جرى الإفراج عنه في أبريل/نيسان 2022.
13.	محمد صلاح	الانضمام إلى "جماعة إرهابية" ونشر أخبار كاذبة،	اعتقل يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019
14.	عبد الله شوشة	الانضمام إلى "جماعة إرهابية" ونشر أخبار كاذبة،	صحفي ومراسل قناة أمجاد الفضائية، معتقل منذ سبتمبر/أيلول 2013،
15.	سيد عبداللاه	مشاركة جماعة إرهابية في تنفيذ أغراضها ونشر أخبار كاذبة	صحفي مستقل، معتقل منذ سبتمبر/أيلول 2019، أُخلي سبيله في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 وتم تدويره على ذمة القضية 1106 لسنة 2020 في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2020 ومازال قيد الحبس الاحتياطي.
16.	يحيى خلف الله	الانضمام إلى جماعة أنشئت على خلاف أحكام القانون.	صحفي نقابي ومؤسس شبكة يقين، اعتقل يوم 23 ديسمبر/كانون الأول 2019.
17.	صلاح الإمام أحمد	نشر أخبار كاذبة	عمل لسنوات في مجلة الموقف العربى فى السبعينيات، ثم جريدة العربى، وعدد من الصحف العربية، معتقل منذ سبتمبر/أيلول 2021، تقول المعلومات إنه اعتقل بعد خلاف نشأ بينه وبين الإعلامي مصطفى بكري المقرب من الأجهزة الأمنية، وتقديم بكري، بلاغ ضده على الهواء.

.18	محمد سعيد	الانضمام إلى جماعة أنشئت على خلاف أحكام القانون، نشر أخبار كاذبة	عضو نقابة الصحفيين، جريدة "الحرية والعدالة"، ألقي القبض عليه في 31 مايو/أيار 2018.
.19	حمدي مختار (الزعيم)	الانضمام إلى جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها، ونشر أخبار كاذبة	مصور صحفي. قامت قوات الأمن بمداهمة منزله والقبض عليه يوم 4 يناير/كانون الثاني 2021.
.20	كريم إبراهيم سيد	بث ونشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة، إساءة استخدام وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم والترويج لأغراضها.	صحفي بموقع البوابة نيوز، ألقت قوات الأمن القبض عليه في 14 أبريل/نيسان 2020.
.21	بهاء الدين إبراهيم	نشر وإذاعة أخبار وبيانات كاذبة.	صحفي في الجزيرة مباشر، اعتقل في فبراير/شباط 2020 بمطار برج العرب بالإسكندرية أثناء مغادرته إلى الدوحة.
.22	عبد الناصر سلامة	لتحريض على قلب نظام الحكم في مصر	رئيس تحرير الأهرام الأسبق، جرى اعتقاله في 18 يوليو/تموز 2021، وذلك في أعقاب مقال نشره على حسابه الشخصي بموقع فيسبوك، طالب فيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بالتنحي بسبب الفشل في إدارة ملف قضية سد النهضة الإثيوبي.

			جرى الإفراج عنه بعفو رئاسي في يوليو/تموز 2022
.23	محمد عطية الشاعر	نشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة إرهابية.	اعتقل في فبراير/شباط ٢٠١٨.
.24	مدحت رمضان	نشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة إرهابية.	صحفي في موقع شبابيك، جرى اعتقاله في مايو/أيار 2020.
.25	عبده فايد	نشر أخبار كاذبة، والانضمام لجماعة إرهابية.	صحفي في موقع المنصة، جرى اعتقاله في مارس/آذار 2020
.26	توفيق غانم	بث ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة جماعة إرهابية مع العلم بأغراضها.	كاتب صحفي وصاحب خبرة مهنية كبيرة إقليمياً ودولياً تمتد لأكثر من 30 عاماً، اعتقل في مايو/أيار 2021
.27	محمد هاني جريشة	مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ونشر أخبار وبيانات كاذبة،	صحفي رياضي، مسئول تحرير موقع "سوبر كورة" التابع لليوم السابع؛ اعتقل في سبتمبر/أيلول 2020 قالت أنباء إنه جرى الإفراج عنه في أبريل/نيسان 2022.
.28	أحمد سعد عمارة	الانضمام لجماعة إرهابية.	اعتقل وشقيقه أسامة ووالدهم في 29 يوليو 2020 نجل الدكتور سعد عمارة عضو البرلمان

			2012
29.	أسامة سعد عمارة	الانضمام لجماعة إرهابية.	اعتقل وشقيقه أحمد ووالدهم في 29 يوليو2020 نجل الدكتور سعد عمارة عضو البرلمان 2012
30.	عصام عابدين	مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، وإساءة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ونشر أخبار وبيانات كاذبة،	مدير موقع "فالصو" التابع لمؤسسة اليوم السابع، اعتقل في سبتمبر/أيلول 2020 قالت أنباء إنه جرى الإفراج عنه في أبريل/نيسان 2022.
31.	حسين على احمد كريم	الانضمام إلى جماعة ارهابية ونشر أخبار كاذبة	عمل في جريدة الحرية والعدالة، اعتقل في نوفمبر/تشرين الثاني 2020
32.	عبدالرحمن عبدالمنعم فراج	الانضمام إلى جماعة ارهابية ونشر أخبار كاذبة	صحفي بوكالة الأناضول، اعتقل يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، حيث ظل قيد الاختفاء القسري والتعذيب لمدة 67 يومًا، قبل عرضه على النيابة.
33.	محمد فوزي مسعد	"الانضمام إلى جماعة إرهابية" ونشر أخبار كاذبة" و"إساءة استخدام وسائل التواصل".	صحفي في (جريدة الديار)، اعتقل في 16 مايو/أيار 2022
34.	محمد صبري دسوقي	"الانضمام إلى جماعة إرهابية" و "نشر أخبار كاذبة"	اعلامي، أفرج عنه ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول بضمان محل الإقامة.

.35	عادل الحبروني	نشر أخبار كاذبة	اعلامي، الإفراج عنه في 20 أكتوبر/تشرين الأول.
.36	بهاء الدين إبراهيم	"الانضمام إلى جماعة إرهابية" و "نشر أخبار كاذبة"	جرى اعتقاله في فبراير 2020 ألقت أجهزة الأمن بمطار برج العرب بالإسكندرية. عمل إبراهيم صحفي ومترجم في العديد من وسائل الإعلام المصرية والدولية والتي أبرزهم، قناة النيل للأخبار الحكومية المصرية، ووكالة أسوشيتد برس، وقناة الجزيرة مباشر.
.37	أحمد سامي	"الانضمام إلى جماعة إرهابية" و "نشر أخبار كاذبة"	صحفي بجريدة الوطن
.38	صلاح رمضان	"الانضمام إلى جماعة إرهابية" و "نشر أخبار كاذبة"	يوتيوبر
.39	مصعب عبد الحميد	"الانضمام إلى جماعة إرهابية" و "نشر أخبار كاذبة"	مدير تصوير
.40	دنيا سمير فتحي	"الانضمام إلى جماعة إرهابية" و "نشر أخبار كاذبة"	اعتقلت في 27 مايو/أيار 2022، على خلفية قيامها بنشر فيديو على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك حول تعرضها لمضايقات من جانب محافظ جنوب سيناء.
.41	محمد أبو المعاطي خليل	نشر أخبار وبيانات كاذبة.	مراسل سابق قناة يابانية من القاهرة، وموقع البديل، اعتقل في 30 أبريل/نيسان 2021، يبلغ من العمر 67 عاما، يعاني من

			حالة صحية سيئة، تزايدت حدتها مع استمرار حبسه، حيث يقول ابنه إن سلطات السجن رفضت تسليمه طعاما وعلاج خلال زيارته له، حسب تأكيده.
42.	سليم صفي الدين	نشر أخبار وبيانات كاذبة.	صحفي في نيوز 180، اعتقل في أغسطس 2021 أفرج عنه في يوليو/تموز 2022 بعفو رئاسي.
43.	معتز عبدالوهاب		مخرج، أقرت النيابة الإفراج عنه في يونيو/حزيران 2022 مع إتمامه عامين في السجن.
44.	هالة فهمي	مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أغراضها، والتحريض على ارتكاب جرائم إرهابية، ونشر أخبار وإشاعات وبيانات كاذبة بداخل البلاد وخارجها،	إعلامية، اعتقلت في أبريل/نيسان 2022، بسبب منشورات عن سد النهضة والتمويل الإماراتي للنظام المصري.
45.	رؤوف عبيد	الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة.	اعتقل في يوليو/تموز 2022، بسبب منشورات على فيسبوك.
46.	شيرين شوقي	نشر أخبار كاذبة	صحفية بقناة الرافدين اعتقلت في 26 مايو/أيار، سبق ونشرت فيديو تستغيث فيه من ضابط شرطة تحرش بها وقام بتهديدها وقد اعتقلت بعد أن تقدمت بعمل بلاغ ضده.

			وأفرج عنها في سبتمبر/أيلول.
47.	صفاء الكوربيجي	الانضمام إلى جماعة محظورة والترويج لأفكارها، وبث أخبار وبيانات كاذبة	صحفية تعمل سكرتير تحرير في مجلة الإذاعة والتلفزيون منذ سنوات، كما أنها من ذوي الهمم – مصابة بإعاقة حركية بنسبة ٨٥٪ في إحدى قدميها وارتشاح في ركبة القدم الأخرى- وهي عضو نقابة الصحفيين. اعتقلت في 20 أبريل/ نيسان من منزل والدتها في المقطم، وفصلت من وظيفتها.
48.	يحيى السيد عثمان	الانتماء إلى جماعة إرهابية مع علمه بأغراضها وتمويل تلك الجماعة.	قبض عليه في 1 نوفمبر/تشرين الثاني نائب مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات بجريدة الأخبار، وقررت النيابة في 14 نوفمبر حبسه 15يومًا على ذمة التحقيقات في القضية رقم 1893 لسنة 2022 حصر أمن دولة عليا.
49.	أحمد فايز عبدالمجيد	الانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة.	اعتقل في ٩ نوفمبر/تشرين الثاني، وهو صحفي بجريدة البرلمان، بسبب نشره بوست على صفحته الشخصية بموقع فيسبوك حول فك إضراب الطعام القسري الذي تعرض له زميله الصحفي علاء عبد الفتاح داخل السجن.
50.	محمد مصطفى محمد موسى	نشر أخبار كاذبة.	عضو نقابة الصحفيين من (صحيفة اليوم السابع) اعتقل في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بسبب انتقاده للنظام المصري عبر

			"فيسبوك"، وذلك ضمن حملة الاعتقالات.
.51	محمود سعد دياب	تهم "بالتخابر مع منظمات وجهات أجنبية خارج البلاد".	اعتُقل دياب من مطار القاهرة الدولي في (1 سبتمبر/أيلول 2021)، أثناء إتمام إجراءات سفره إلى العاصمة الصينية بكين للعمل هناك
.52	منال عجرمة	الانتماء لجماعة إرهابية	نائبة رئيس التحرير في مجلة «الإذاعة والتلفزيون» الأسبوعية، اعتقلت من منزلها بسبب منشورات تعارض سياسات رئيس الدولة.
.53	مصطفى محمد سعد يوسف	نشر أخبار كاذبة.	مصور تلفزيوني قال في رسالة له إنه قبض عليه من مطار القاهرة في 8 نوفمبر 2019 أثناء عودته من الدوحة. عُرف اعتقاله في نوفمبر إلى 2022.
الجدول (5) الصحافيون المعتقلون في مصر.			

ثانياً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة والعقاب والمنع من التغطية

5 ديسمبر/كانون الأول: اعتدى أحد ضباط الترحيلات على الصحفي والباحث "إسماعيل الإسكندراني" أثناء ترحيله إلى قسم شرطة المنتزه تمهيداً للإفراج عنه.

- يونيو/حزيران: تعرضت المذيعة "أماني صباح" للسب والضرب والتهديد بالاعتقال، من جانب مدير إدارة إذاعة وسط الدلتا هاني محمد عماشة، على خلفية انتقادها سياسات "الهيئة الوطنية للإعلام"، ومطالبتها بحقوقها المادية والأدبية.

24 أبريل/نيسان: تم الاعتداء على عدد من الصحفيين بالإسكندرية أثناء قيامهم بأداء عملهم، بتغطية جنازة والدة الفنانة سمية الخشاب بمقابر المنارة، تعرضوا للسب والقذف، ثم وصل الأمر إلى التعدي بالأيدي ومطاردتهم خارج المقابر، رغم قيامهم بالكشف عن هويتهم، وكونهم أعضاء نقابة الصحفيين.

14 نوفمبر/تشرين الثاني: منع ضابط شرطة في مترو الأنفاق المصور الصحفي "محمود فكري"، عضو نقابة الصحفيين، من اصطحاب الكاميرا معه داخل مترو الأنفاق.

- أغسطس/آب: منعت السلطات الصحفية إيمان عوف، مراسلة موقع "رصيف 22" من تغطية اقتحام الشرطة لجزيرة الوراق.

2 أغسطس/آب: أصدر رئيس الوزراء مصطفى مدبولي قرارًا بشأن قواعد التصوير في الشوارع العامة، حيث تضمن القرار منع تصوير أقسام الشرطة والمحاكم والنيابات والوزارات والهيئات الحكومية، كما منع تصوير ونشر ما وصفها بالمشاهد الـ "مسيئة للبلاد".

- يوليو/تموز: منع أمن نقابة الصحفيين، الصحفي عبدالرحمن عباس من التصوير داخل مقر النقابة، وقالوا إنها أوامر من مدير النقابة.-حسب إفادة عباس.

- يوليو/تموز: أصدرت محكمة استئناف القاهرة، قرارًا بحظر النشر في قضية مقتل الإعلامية "شيماء جمال"، وكانت التحقيقات قد أظهرت أن المتهم الأول هو زوجها المسؤول الحكومي البارز الذي يعمل وكيلا لمجلس الدولة.

- مايو/أيار: أصدرت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية -التابعة لجهاز المخابرات مباشرة- المالكة لغالبية القنوات والمواقع الإخبارية، تعليمات لمديري المحتوى في صالات تحرير صحف المجموعة ومديري برامج قنوات المجموعة، بحظر ظهور أو تناول أي أخبار وأي بيانات عن «الحركة المدنية الديمقراطية» واجتماعاتها بشأن التباحث حول أجندة الحوار الوطني.

- فبراير/شباط: أصدر نقيب الإعلاميين طارق سعده، قراران، الأول بشأن إيقاف الإعلامي هاني حتحوت مقدم برنامج " الماتش" على قناة صدى البلد، عن ممارسة النشاط الإعلامي على أي وسيلة إعلامية داخل جمهورية مصر لمدة أسبوعين بين فبراير/شباط ومارس/آذار. القرار الثاني منع ظهور الإعلامي حسام حداد في برنامجه "صباح الخير يا مصر" الذي يقدمه على شاشة القناة الأولى.

مايو/أيار: كشفت ليلى سويف والدة الصحفي المحبوس علاء عبدالفتاح عن جملة من الانتهاكات التي مارستها إدارة السجن خلال زيارتها له في 12 مايو/أيار، حيث أخبرها علاء باعتداء مأمور

السجن وبعض الضباط والعساكر عليه بالضرب، كما منعت إدارة السجن دخول كامل زيارة علاء من ملابس وكتب، وكشفت الوالدة عن تدهور صحة علاء بسبب إضرابه عن الطعام.

- مارس/آذار: تدهورت الحالة الصحية لأحمد النجدي (67 عامًا) الصحفي بقناة الجزيرة، لعدم توافر المتابعة الطبية والتحاليل اللازمة.

- فبراير/شباط: كشفت عبير محمد زوجة الصحفي عامر عبدالمنعم عن تعنت إدارة السجن في إدخال الأدوية والأنسولين والطعام لزوجها الذي يعاني من أمراض عدة داخل محبسه دون مراعاة من إدارة السجن، وقالت عبير إن الإهمال تسبب في رفع نسبة السكر لعامر ووصلت لـ 600 لمدة 4 أيام.

- يناير/كانون الثاني: تعرض الصحفي عبدالناصر سلامة لوعكة صحية شديدة وارتفاع في درجة حرارته وصلت إلى 40 درجة والتهابات في الأمعاء والقولون و خشونة في المفاصل؛ ترتب عليها تنميل في الأطراف وربو بسبب برودة السجن، وساءت حالة عبدالناصر الصحية بصورة كبيرة بسبب ظروف اعتقاله. أفرج عنه في يوليو/تموز 2022.

16 أكتوبر/تشرين الأول: أفادت الجريدة الرسمية بإدراج 5 صحفيين في قوائم الإرهاب وهم الكاتب الصحفي قطب العربي رئيس المرصد العربي لحرية الإعلام، والمذيع أسامة جاويش بقناة مكملين وجلال عبد السميع جبريل ،وبدر محمد بدر رئيس تحرير جريدة "آفاق عربية" الأسبق، وياسر عبد الحليم أحمد.

انتهاكات متصلة

25 نوفمبر/تشرين الثاني: فصلت صحيفة الدستور الصحفية "إيمان عادل"، بعد يومين من زيارة الأمن الوطني لمنزل أسرتها، وتلقيها رسائل غير مباشرة بخطورة العودة إلى بلادها، وكانت "إيمان" قد نشرت مقالات في موقع درج المحجوب في مصر.

- يونيو/حزيران: قامت إدارة سجن وادي النطرون بمنع المحامي خالد علي من زيارة موكله الصحفي "علاء عبدالفتاح" للاطمئنان على حالته بعد إعلان إضرابه عن الطعام.

- مايو/أيار: قررت مؤسسة "أخبار اليوم" فصل ٩ صحفيين هربًا من تعيينهم، و إدراجهم على القوائم المرشحة لنقابة الصحفيين، بالرغم من قضاء بعضهم أكثر من ٩ سنوات عمل داخل المؤسسة، ومن بينهم الصحفي "هارون أمين عبد الحافظ"

26 يناير/كانون الثاني: بالرغم من إلزام المحكمة لجريدة الموجز بدفع راتب 4 أشهر للصحفية شيرين جمال، بعدما قررت الجريدة فصلها تعسفيًا والامتناع عن دفع راتبها، إلا أن المحكمة قضت بقبول الدعوى المقامة من الجريدة ضد الصحفية بفصلها عن العمل والتي ادعى فيها رئيس التحرير تغيبها عن العمل.

7 يونيو/حزيران: أكدت الصحفية سامية فاروق المحررة بجريدة الوفد صدور قرار من رئيس الحزب عبد السند يمامة ورئيس التحرير بوقفها عن تغطية الملف الذي تخصصت بتغطيته (القوات المسلحة) وكذا فصل ابنتها من الجريدة فصلا تعسفيا.

نوفمبر/تشرين الثاني: فصلت جريدة الدستور أربعة صحفيين، وقالت الصحفية إيمان عادل، إن إدارة الجريدة أبلغتها تليفونيًا بفصلها عن العمل بسبب نشرها موضوعات في موقع درج، وذلك بعد يومين من زيارة أفراد أمن عرفوا أنفسهم بأنهم تابعين لجهاز الأمن الوطني لأسرتها في محافظة بني سويف وسؤالهم عن عنوانها في القاهرة، وحجب السلطات لـ «درج» في البلاد.

ديسمبر/كانون الأول: قام عبد اللطيف المناوي رئيس تحرير المصري اليوم بفصل ٩ صحفيين قدامى وأبلغهم بقرار الاستغناء عنهم، وتأتي القرارات على خلفية معارضة الصحفيين المفصولين لقرار رئيس التحرير فيما يتعلق بإدخال عناصر غير صحفية بجدول القيد بنقابة الصحفيين على حساب صحفيين يعملون بالمؤسسة منذ عدة سنوات في انتظار الانضمام للنقابة.

المملكة الأردنية الهاشمية

بيئة معادية للإعلام

خلال العقد الماضي زادت السلطات الأردنية من تقييد الحريات الصحافية في البلاد، كان لذلك تأثير على مستوى الحريات بشكل عام في الأردن؛ ورفع الرقابة الذاتية لدى الصحفيين الاردنيين إذ أصبحوا يخشون الذهاب إلى السجن بسبب القوانين والمواد الفضفاضة التي يحتويها.

تتعامل السلطات الأردنية بما في ذلك البرلمان مع الإعلام كبيئة معادية؛ حيث فرض البرلمان تعديلات جديدة عام 2022 على القوانين المتعلقة بالنشر والتدوين على الانترنت تشدد العقوبات وتستهدف أي انتقاد مهما كان بسيطاً.

وتشير التعديلات على القوانين إلى نهج حكومي لتقنين القمع واستهداف الحريات، حيث عُدّل "قانون المطبوعات والنشر" عدة مرات ليُحجَب عدد من المواقع الإخبارية بعد كلّ تعديل بحجة عدم حصول المواقع الإلكترونية على ترخيص من دائرة المطبوعات والنشر. و يستخدم "قانون الجرائم الإلكترونية" كأداة قانونية لتوقيف الصحفيين وسجنهم وزيادة رسوم الترخيص للمواقع الإلكترونية، علاوة على فرض ترخيص على خاصية البث المباشر "لايف" عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

واستمر خلال2022 قرار النائب العام الأردني -الذي أصدره في أبريل/ نيسان 2021 - بحظر نشر أي معلومات على جميع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي تتعلق بالخلافات بين الملك عبد الله وأخيه غير الشقيق الأمير حمزة بن الحسين، إلا أن الحظر لم يقتصر على محاضر التحقيق بل شمل القضية برمتها عندما مارست السلطات الاردنية ضغوطا على الإعلام المحلي الذي غاب عن الحادثة.

استخدمت السلطات الأردنية أوامر حظر النشر في الماضي لإلغاء مناقشة القضايا التي كانت تهم الأردنيين. لم تقتصر الأوامر على حظر نشر التحقيقات، لكنها تضمنت تغطية لقصص إخبارية مثل أوراق باندورا المسربة التي كشفت عن صفقات عقارية باهظة الثمن للملك عبد الله الثاني. كما عممت "هيئة الإعلام" الحكومية على وسائل الإعلام بفرض رقابة على تعليقات المواطنين في وقت تزايدت التظاهرات في الأردن.

ورصدت "صحفيات بلاقيود" انتهاكات ارتكبتها السلطات الأردنية بحق12 صحافياً وصحافية، بينهم خمس صحفيات. كما أغلقت عدد من وسائل الإعلام الالكترونية، ومنعت الصحفيين ووسائل الإعلام في أكثر من مناسبة من التغطية بما في ذلك البرلمان.

تشديد عقوبات القوانين

في 25 ابريل/ نيسان 2022 وافق مجلس النواب على مشروع الحكومة الأردنية باستبدال عقوبة الغرامة (5 - 25 دينار)، بالحبس حتى ثلاثة أشهر لكل من يخالف المادة 225 من قانون العقوبات والمتعلقة بما يحظر نشره.

قبل التعديل، نصت المادة 225 من قانون العقوبات الأردني على غرامة قدرها 17 دولارًا لمخالفة أوامر منع النشر ، لكن الآن صوّت النواب على إضافة عقوبة بالسجن لمدة ثلاثة أشهر.

قانون العقوبات أعطى في المادة (225) صفة السرية على إجراءات التحقيق وجعل الأصل حظر نشر هذه الإجراءات والاستثناء هو جواز النشر بإجازة من النيابة العامة.

ويشمل نطاق الحظر نشر الأخبار المتعلقة بالتحقيق، وأخبار التحقيق التي يحظر نشرها تتناول بطبيعة الحال: نشر محاضر التحقيق نفسها بما فيها أقوال الشهود ومحضر استجواب المشتكى عليه ومحاضر الانتقال والمعاينة وتقارير الخبراء وغيرها من إجراءات التحقيق، أما التعليقات والأخبار العامة لا يشملها طالما أن هذه التعليقات لا تتناول وقائع التحقيق.

يتعارض ذلك مع ممارسة الصحافة ورسالتها في خدمة المجتمع بنشر الأخبار والموضوعات التي تهم الرأي العام.

تتشابه هذه الشروط الجديدة مع قانون منع الجرائم الإلكترونية المثير للجدل في الأردن (المادة 11) التي تجرم القذف والتشهير بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. استهدف هذا القانون مئات النشطاء السياسيين والصحفيين والمواطنين بسبب تعبيرهم عن آرائهم السياسية عبر حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي. وبالمثل، فإن التعديل الجديد للمادة 225 يجعل من غير القانوني عدم تنفيذ أوامر منع النشر على الأخبار التي تغطي التظاهرات لنقابة المعلمين الأردنيين وأي عمل نقابي في البلاد.

أولاً: محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين

6 مارس/آذار: احتجز أمن مطار الملكة علياء الصحفية تغريد الرشق على خلفية قضايا نشر قبل إطلاق سراحها.

8 مارس/آذار: احتجز أمن مطار الملكة علياء الصحفي داود كتّاب على خلفية قضايا نشر، قبل إطلاق سراحه.

24 مارس/آذار: أوقفت الشرطة الأردنية الصحفي أحمد الزعبي أثناء توجّهه إلى المطار على خلفية الدعوة إلى التظاهر.

9 يونيو/حزيران: قضت محكمة صلح جزاء عمّان في حكم غيابي بإدانة الصحفية الأردنية هبة أبو طه التي تعيش حالياً في العاصمة القطرية الدوحة، والحبس ثلاثة شهور بتهمة "ذم هيئة رسمية".

26 يوليو/تموز: قرّر مدّعي عام شمال عمّان توقيف الناشطة سمية أبو نبعة أسبوعين بسبب منشور، والتي أعلنت الإضراب عن الطعام فور توقيفها في سجن "ماركا"

15 أغسطس/آب: أوقفت الأجهزة الأمنية الأردنية الكاتب عدنان الروسان أسبوعاً بسبب مقالات تنتقد سياسة الملك، ورفض القاضي إطلاق سراحه بكفالة.

11 أكتوبر/تشرين الأول: مثلت شروق البو الصحافية في صحيفة "الغد" أمام الادّعاء العام في قصر العدل في عمّان بعد استدعائها إثر شكوى "جرائم إلكترونية" تقدّم بها مواطن أردني ضدّها، والذي كان من أولى الحالات التي أصيبت بفيروس "كورونا" في الأردن، لأنها ذكرت اسمه الأول في مادة صحافية لها نُشرت في شهر مار/آذار2022 مع العلم أن قصته كانت متداولة بشكل واسع في وسائل الإعلام الأردنية.

15 ديسمبر/كانون الأول: احتجزت الشرطة الصحافية أحكام الدجاني خلال تصويرها مسيرة احتجاج في عمّان وأخلت سبيلها بعد ساعة من دون معرفة الأسباب.

18 ديسمبر/كانون الأول: اعتقلت الأجهزة الأمنية الإعلامي خالد المجالي بتهم التحريض والقدح والذمّ، وأخلي سبيله في اليوم التالي.

ثانياً: القيود على الحركة والتغطية

9 يناير/كانون الثاني: منع أمن رئاسة الوزراء ثلاثة صحفيين من حضور مؤتمر لرئيس الحكومة بسبب وجود مستحقات مالية في ذمّتهم مرتبطة بقروض ومنح جامعية.

15أيا/مايو: حجبت هيئة الإعلام الأردنية موقع صحيفة "المجد" الإلكترونية عن شبكة الإنترنت في البلاد، بحجّة عدم استكمال إجراءات الترخيص، ومن دون إبلاغ الأطراف المعنيّة بذلك، في حين أكد رئيس تحرير موقع "المجد" فهد الريماوي أن أي جهة رسمية لم تطالب بإعادة ترخيص موقع الصحيفة.

23 يونيو/حزيران: منع مدّعي عام عمّان وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ومواقع التواصل من نشر أية معلومات تتعلّق بقضية مقتل الطالبة إيمان إرشيد.

27 يوليو/تموز: منَع رئيس مجلس النواب الأردني عبد الكريم الدغمي مندوبي وسائل الإعلام من حضور وتغطية الجلسة غير الرسمية التي جمعت مجلسَي النواب والوزراء.

15 أغسطس/آب: حجبت "هيئة الإعلام" موقع "ملح الأرض" ورفضت ترخيصه.

5 سبتمبر/أيلول: لوّح رئيس البرلمان بإجراءات بحقّ الصحفيين في حال تصوير مراسلات النواب.

16 ديسمبر/كانون الأول: حجبت السلطات الأردنية عبر وحدة الجرائم الإلكترونية منصّة "تيك توك" بحجّة إساءة استخدامها.

20 ديسمبر/كانون الأول: عمّمت "هيئة الإعلام" الأردنية على وسائل الإعلام بفرض الرقابة على تعليقات المواطنين بالتزامن مع الاحتجاجات في أكثر من محافظة.

24 ديسمبر/كانون الأول: حظّر مدعي عام إربد النشر في جريمة قتل فتاة و3 من أفراد عائلتها.

جمهورية السودان

الجيش والأمن بنادق على الصحفيين

انحدرت الصحافة في السودان من سيء إلى أسوأ خلال 2022، بسبب التضييق الذي تمارسه السلطات العسكرية الحاكمة، حيث جرى الاعتداء على عشرات الصحفيين، وتلقت الصحافيات السودانيات عشرات التهديدات.

وقامت السلطة العسكرية بعد 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021 باستهداف الصحافيين عبر قوات الجيش والأمن والقوات شبه النظامية التابعة لها، في مسعى كما يبدو لإضعاف وحجب التغطية الإعلامية للاحتجاجات الشعبية التي استمرت خلال 2022، وعادة ما قدمت تلك التغطية صورة واضحة لانتهاكات الأجهزة الأمنية بحق المتظاهرين السلميين.

وعانى قطاع الصحافة والإعلام في 2022 من سيطرة أمنية صارمة، وفرضت القيود على حرية الرأي والتعبير، وقطعت خدمات الانترنت عدة مرات، إضافة إلى فرض إجراءات عقابية ضد وسائل الإعلام التي قامت بتغطية حملة القمع التي قادها الأمن ضد المتظاهرين.

يفقد السودان الحريات الصحافية التي تحصل عليها بعد انهيار نظام الحكم الدكتاتوري الذي كان يقوده عمر البشير بعد تظاهرات واسعة عام 2018م. خلال 2022 كانت الانتهاكات أكثر توسعاً من الشروع بالقتل والإصابات المباشرة للصحافيين إلى اعتقال وسجن الصحافيين، وإغلاق المحطات ووسائل الإعلام أو حظر الصحافيين من الوصول إلى مقرات أعمالهم.

ورصدت منظمات "صحفيات بلاقيود" عشرات الانتهاكات في السودان خلال إلى 2022.، وتعرض (52) صحفياً لانتهاكات مباشرة بينها انتهاكات تستهدف حياتهم، بينهم (20) صحفية سودانية تعرضن للانتهاكات. وتعرض عشرة صحافيين للإصابات برصاص الأمن والجيش أو جماعات مسلحة أثناء ممارسة عملهم الصحافي، ومثل هذا العدد تعرضوا للضرب والمعاملة الحاطة بالكرامة.

واقتحمت قوات من الجيش في عدة مناسبات: مقر تلفزيون العربي، وتلفزيون الجزيرة مباشر قبل أن تسحب ترخيص القناة ومراسلوها، واحتجزت مراسلي تلفزيون بي بي سي وشينخوا، ومراسلين وصحافيين من صحف محلية.

مساءلة الصحفيين بعدة قوانين

تتم مساءلة الصحفي في السودان وفق ثلاثة قوانين في آنٍ واحد وهي قوانين: الصحافة والمطبوعات، جرائم المعلوماتية، بالإضافة للقانون الجنائي. ويعرضون للتحقيق والمحاكمة في أكثر من نيابة متخصصة في القضية ذاتها. مما يعرضهم لعقوبات تصل للسجن والغرامة تحت طائلة تلك القوانين، التي هي سيوف مسلطة على رقاب الصحفيين، ما يتنافى بشكل قاطع مع أبسط أسس العدالة.

وعادة ما تستخدم السلطات القانون السوداني لمعاقبة النشطاء على الإنترنت، والصحفيين، والمستخدمين العاديين، كإجراء انتقامي لنشر محتوى مشروع على الإنترنت.

وفقًا لتقرير في أبريل/نيسان 2022 ، تعد السلطات السودانية قانونًا يجرم إهانة قادة الدولة.

المادة 23 من قانون جرائم المعلوماتية تفرض عقوبات مثل "السجن لمدة لا تزيد عن عام أو الجلد أو دفع غرامة" على "أي شخص يستخدم الإنترنت، أو أي وسيلة اتصال أو نقل معلومات، أو التطبيقات، لنشر أي أخبار أو إشاعة أو تقرير، مع العلم بأنها مزيفة، لإحداث الخوف أو الذعر العام، وتهديد السلامة العامة والإساءة إلى هيبة الدولة".

عودة نقابة الصحافيين

عادت نقابة الصحافيين السودانيين للعمل بعد 33 عاماً من حظرها على يد نظام عمر البشير. وبذلك يتطلع الصحافيون إلى العمل بحرية تامة، مع وجود نقابة تدافع على حقوقهم وحرياتهم. وذلك بعقدهم أعمال الجمعية العمومية، وإجازة ميثاق الشرف الصحفي ومشروع النظام الأساسي، وتكوين لجنة انتخابات مسؤولة عن انتخاب نقيب للصحفيين وأعضاء مجلس النقابة.

كما فازت قائمة (الوحدة الصحفية)، التي ترأسها عبد المنعم أبو إدريس، انتخابات مجلس نقابة الصحفيين السودانيين، وأصبح نقيباً للصحفيين.

وحُلّت نقابة الصحفيين عقب استيلاء الرئيس المعزول عمر البشير على السلطة يوم 30 يونيو/حزيران 1989.

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة والسلامة الجسدية

17 ديسمبر/كانون الأول: تعرضت الصحفية سلمى عبد العزيز لإصابة بعبوة غاز مسيل للدموع خلال تغطية تظاهرات في الخرطوم. وأصيبت بجرح سطحي بشقها الأيسر ما استدعى نقلها إلى المشفى لتلقي العلاج.

30 أكتوبر/تشرين الأول: أصيب المصور الصحفي المستقل، "فايز أبوبكر" أصيب بعبوة غاز مسيل للدموع في الرأس خلال احتجاجات المعارضة في الخرطوم بمناسبة مرور سنة على الانقلاب العسكري.

30 أكتوبر/تشرين الأول: تعرض الصحفي محمد المصطفى لإصابة بقنبلة صوتية في الظهر. أثناء تغطية مظاهرات في الخرطوم.

14 سبتمبر/أيلول: إصابة الصحفي المستقل، "عمر إبراهيم هنري" بقنبلة صوتية خلال تغطية تظاهرات بالخرطوم.

19 ديسمبر/كانون الأول: إصابة الصحفي "محمد سعيد حلفاوي" أثناء تغطية تظاهرة تطالب بالحكم المدني بقنبلة مسيلة للدموع.

30 أكتوبر/ تشرين الأول: تعرض الزميل الصحفي الهضيبى يس لحادث نهب واعتداء بساطور من قبل عصابات "9 طويلة" - وهي تشكيل عصابي يمارس جرائم السرقة بالإكراه- بمنطقة شرق النيل أثناء عودته من تغطية تظاهرات بالخرطوم، وقد أسفر الاعتداء عن جراح غائرة بالكفين وإصابات في جسده، بجانب جراح أخرى في جسده بواسطة سواطير وتم إسعافه للمشفى لخياطة الجروح وغادره في اليوم التالي. في 01 نوفمبر/تشرين الثاني: تعرضت الصحفية لبنى ابو القاسم إلى اعتداء مماثل بشارع منزلهم بحي النصر شرق النيل.

30 مايو/أيار: تعرض الصحفي صالح عبدالله بلال سرور لإصابة خطيرة برصاص مطاطي في العين أُثناء تغطية تظاهرات في أم درمان.

26 مايو/أيار: أصيبت الزميلة الصحفية أميرة صالح بمقذوف عبوة غاز مسيل للدموع في الصدر مباشرة أثناء تغطيتها لتظاهرات في الخرطوم. ونقلت أميرة إلى المستشفى لتلقي العلاج.

26 مايو/أيار: تعرضت الزميلة الصحفية امتثال عبدالفضيل للاختناق بالغاز المسيل للدموع، ونقلت إلى المستشفى لتلقي العلاج.

13 يناير/كانون الثاني: تعرضت الزميلة شمائل النور للضرب على يد قوات الجيش، ونجا الزميلان عثمان فضل الله وبكري خليفة بأعجوبة من الموت دهساً بناقلات الجنود خلال تغطية التظاهرات في الخرطوم.

ثانياً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين

24 نوفمبر/تشرين الثاني: احتجزت شرطة محلية سواكن بولاية البحر الأحمر الصحفي "محمد الأمين أوشيك"، على خلفية منشور له بصفحته على الفيسبوك، وأفرجت عنه في وقت لاحق.

16 كتوبر/تشرين الأول: اعتقلت قوة حكومية في مدينة زالنجي بولاية وسط دارفور الصحفية "حفيظة عبدالله موسى" أثناء أداء عملها وقامت بمنعها من تغطية وقفة احتجاجية. وأجبرت مجموعة نظامية الصحفية على التوجه معهم إلى قسم الشرطة، وحاولوا إدخالها إلى الحراسة دون فتح بلاغ في مواجهتها، وهو ما رفضه الضابط المناوب في القسم، حيث اشترط فتح بلاغ لإدخالها إلى الحراسة. وأصرت القوة النظامية على كتابة الصحفية حفيظة عبد الله تعهدا بعدم تغطية مثل هذه الأحداث مرة أخرى، لكنها رفضت التعهد بشكل قاطع. وتم الإفراج عنها لاحقا.

22 سبتمبر/أيلول: اعتقلت قوات الأمن الصحفي "عبدالرحمن العاجب" من منطقة وسط الخرطوم دون أي سبب واضح. وكان الصحفي قد اعتقل في (15 سبتمبر/أيلول) بطريقة مهينة قبل إطلاق سراحه على خلفية بلاغ في نيابة المعلوماتية من قبل الشركة السودانية للموارد المعدنية بسبب مقالات عن تعيينات وزير المعادن للأقارب.

17 أغسطس/آب: قضت محكمة المعلوماتية حكماً بالسجن شهراً ضد الصحفية عائشة الماجدي بعد إدانتها بمخالفة المادتين 25 و26 من قانون المعلوماتية، وترحيلها لسجن أمدرمان، في القضية التي رفعها ضدها المستشار الأمني لرئيس الوزراء السابق عبدالله حمدوك بعد اتهام الصحفية بنشر أخبار مغلوطة.

17 يونيو/حزيران: استدعى مكتب النائب العام في الخرطوم، الصحفية بصحيفة "السوداني" الدولية، شيرين أبو بكر، على خلفية خبر منشور في الصحيفة يكشف عن اتجاه لتنفيذ إضراب

داخل النيابة العامة. بموجب الاستدعاء حضرت أبوبكر للنيابة وتم التحقيق معها من قبل ثلاثة وكلاء نيابة بحسب حديثها. وأوضحت أنه تم الضغط عليها لكي تكشف عن مصادرها داخل النيابة العامة، لكنها رفضت ذلك. وقال صحفي مطلع على التفاصيل إن الاستدعاء كان يتم من قبل جهاز الأمن والمخابرات، وأن تقوم النيابة العامة بذلك يعتبر تطورا خطيرا في قمع حرية الإعلام والصحافة، والحق في الحصول على المعلومات.

17 يونيو/حزيران: تهجمت قوات من الشرطة على الصحفية "هنادي عثمان" وطلبوا منها النزول من سيارتها وحين رفضت.. أتلفوا باب السيارة، ثم اقتادوها لأحد المقار الشرطية وزعموا أنها كانت توزع أموالا على المتظاهرين وبقيت محتجزة 24 ساعة.

20 مايو/أيار: استدعت شرطة مدينة الضعين بولاية شرق دارفور محمد صالح البشر الصحفي بموقع دارفور 24 وأخضعته للتحقيق على خلفية نشر خبر بالموقع نقلا عن مصادر أهلية يتعلق بمقتل شخص في إحدى مناطق شرق دارفور.

31 مارس/آذار: اعتقال الصحفية بجريدة" الجريدة" مآب ميرغني أثناء قيامها بواجبها في تغطية الاحتجاجات التي شهدتها منطقة السوق العربي، واحتجازها والتحقيق معها لأكثر من (٨) ساعات في قسم شرطة الخرطوم شمال وتدوين بلاغ في مواجهتها، تحت المادة (٧٧) الإزعاج العام.

8 فبراير/شباط: قالت هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي" إن السلطات السودانية اعتقلت 3 من الصحفيين العاملين بها في الخرطوم، خلال تغطية خروج مظاهرات مناهضة لاستيلاء الجيش على السلطة. وأفرج عنهم في وقت لاحق.

27 يناير/كانون الثاني: اعتقلت قوات الأمن الصحفي يوسف عبد المنان وتم تحويله إلى النيابة المعلوماتية، وأفرج عنه في وقت لاحق.

13 يناير/كانون الثاني: اعتقلت قوة عسكرية محمد خضر و مجدي عبد الله المصوران الصحفيان بوكالة شينخوا الصينية بمدينة أم درمان، واستمر اعتقالهما أياماً قبل الإفراج عنهم. وأخضعتهما إلى استجواب امتدّ لساعات بعد أن انتزعت هواتفهما النقّالة لتضييق الخناق عليهما ومنع الاتصال بهما.

13 يناير/كانون الثاني: اقتحمت قوات الجيش، مكتب قناة "العربي" بالخرطوم و اقتادت الزملاء إسلام صالح و وائل محمد الحسن والمصور مازن أونور إلى جهة غير مَعلومةٍ. وأفرج عنهم لاحقاً، وقال مراسل العربي وائل محمد الحسن بعد إطلاق سراحه إن فريق القناة تعرض لمعاملة وحشية.

المصور إبراهيم نقد الله:

يواجه المصور "إبراهيم نقد الله" 3 تهم بعد اعتقاله بعنف شديد في 17 يوليو/تموز من قِبل الاستخبارات العسكرية وسلمته للشرطة بعد الاعتداء عليه بالضرب، و هو يغطي تظاهرة في الخرطوم، و مثل أمام القضاء بمحكمة الجنايات في 18 أغسطس/آب بتهم تصوير المناطق العسكرية و الإخلال بالسلامة العامة. وأحيل للمحكمة بعد الإفراج عنه بالضمانة العادية.

طه مدثر

في 19 مايو/أيار قامت قوة قوامها ثلاث عربات تتبع لجهاز الأمن بمداهمة منزل الزميل طه مدثر بحي ديم النور، و اقتادته قسرا على خلفية مقال تحدث فيه عن بيع الجيش لمياه الشرب لمواطني مدينة القضارف. وأفرج عنه بالضمان. وفي يوليو/تموز: حكمت جنايات القضارف بتبرئة طه مدثر من تهمة "نشر معلومات غير صحيحة بقصد إشانة السمعة للجيش". وكان قائد عسكري قد وجه بفتح بلاغ بحق مدثر بسبب مقال كتب بصحيفة "الجريدة" أكد فيه أن الجيش يبيع مياه الشرب للمواطنين. وفي 17 يناير/كانون الثاني 2023 حكمت المحكمة العليا لصالح الصحفي "مدثر"، وضد قائد الجيش بالقضارف .

القضاء ومؤسسات الصحفيين

17 فبراير/شباط: أصدرت دائرة الطعون الإدارية بالمحكمة العليا في السودان حكما بإبطال قرار فصل 78 من العاملين بالهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون وإعادتهم إلى وظائفهم.

أقدمت الحكومة الانتقالية في السودان يوم 10 ديسمبر/كانون الأول 2021 على فصل 79 من الصحفيين العاملين في الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون بسبب مزاعم "ولائهم" للرئيس السابق عمر البشير ووجود تجاوزات إدارية في تعيينهم قبل سنوات.

ألحقت المحكمة أحكام قضائية أخرى في السادس عشر من مارس/آذار 2022 ببطلان قرارات فصل الصحافيين بوكالة السودان للأنباء وفي التاسع والعشرين من أبريل/نيسان أصدرت المحكمة العليا حكما ببطلان قرار لجنة إزالة التمكين مصادرة "قناة الشروق "حيث أمرت المحكمة بعودة أسهمها لمالكها الأصلي، وبررت المحكمة العليا ذلك بعدم اختصاص لجنة تفكيك نظام الثلاثين من يونيو/حزيران بإصدار القرار، حيث استندت اللجنة للمادة (١/٧/ن) من قانون تفكيك نظام الثلاثين من يونيو والتي تتعارض مع أحكام الوثيقة الدستورية للفترة الانتقالية لسنة 2019 المادة 61/2 حيث لا يجوز نزع الملكية الخاصة إلا بموجب قانون وللمصلحة العامة وفي مقابل تعويض عادل وفوري ولا تصادر الأموال الخاصة إلا بموجب حكم قضائي.

في 11 أكتوبر/ تشرين الأول: رحب الاتحاد العام للصحفيين السودانيين بقرار مسجل عام تنظيمات العمال إلغاء قرار لجنة إزالة التمكين، القاضي بحل الاتحاد وتجميد أصوله، وأكد الاتحاد في بيان صحفي أن القرار جاء متوافقاً مع النظام الأساسي للاتحاد واللوائح التي تحكم عمله، وهنأ قاعدته العريضة داخل وخارج السودان على استعادة هذا الحق الشرعي، ويؤكد أنه سيزاول نشاطه.

ثالثاً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة

19 سبتمبر/أيلول: أصيب مصور قناة الجزيرة مباشر بالخرطوم "عثمان عبدالرحيم" بقنبلة غاز مسيل للدموع أثناء تغطيته لاحتجاجات.

14 سبتمبر/أيلول: تعرضت الصحفية "أميرة صالح" للضرب المبرح على يد قوات الأمن واعتقالها. وأفرج عنها لاحقاً.

14 مارس/آذار: تهجمت قوة من الجيش على الزميلتين شذى الشيخ و نسمة أبو خماشة قرب مقر جريدة "الجريدة" بوسط الخرطوم و تم إجبار الاثنتين على الجلوس أرضا وإهانتهما.

14 مارس/آذار: اعتدت قوة عسكرية بالضرب والإساءة اللفظية على الصحفية بمدينة بورتسودان عزة ايرا.

03 مارس/آذار: تعرضت سيارة الصحفي طارق عبدالله، للإحراق من قبل أشخاص رصدهم أهل الحي الذي يقطن به. استطاع الجيران السيطرة على الحريق دون وجود خسائر. ولم تقم الشرطة بدورها لمتابعة الجناة.

9 أبريل/نيسان: اقتحام شقة الزميلة رجاء نمر في منطقة الحلفايا بالخرطوم بحري من قبل مجهولين.

9 مارس/آذار: قال الصحفي محمد المختار إنه نجا "من عملية نهب من قبل قوة نظامية بالسوق العربي" في الخرطوم.

9 مارس/آذار: تعرض الزميل بهرام عبد المنعم للنهب من قبل قوات نظامية ترتدي زي الأمن المركزي عند مدخل كُبري المسلمية بالخرطوم وفقد بهرام هاتفه ومبلغ 50 ألف جنيه .

رابعاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية

17 ديسمبر/كانون الأول: تلّقت الزميلة الصحفية المستقلة، أميرة عمر، مكالمات ورسائل صوتية من عدة جهات مجهولة تهدّدها بالقتل وانتهاك الشرف، وذلك عقب نشرها خبر مقتل أحد المتهمين بقضية الفاشر.

27 سبتمبر/أيلول: أغلقت السلطات السودانية موقع جريدة السوداني بدون سبب و بدون سابق انذار.

12 سبتمبر/أيلول: توقيف الصحفية "آية الصباغ" من العمل في إذاعة "البيت السوداني" لدعوتها صحفيين خلال برنامجها من أجل مناقشة الانتخابات الأخيرة لنقابة الصحفيين.

11 أكتوبر/ تشرين الأول: منعت الأجهزة الرسمية بولاية نهر النيل فريق قناة **BBC** عربية من إعداد تقرير مصور بمناطق المكايلاب وقندتو بولاية نهر النيل، ليومين متتاليين، على الرغم من اتباع فريق القناة الإجراءات الرسمية. وقال فريق عمل BBC إن مجموعة رسمية قدمت نفسها

على أنها استخبارات الفرقة الثالثة مشاة، منعتهم من العمل وأمرتهم بمغادرة الولاية، وهو ما حدث بالفعل.

16 يناير/كانون الثاني: قررت السلطات السودانية سحب ترخيص قناة الجزيرة مباشر في السودان. وسحب ترخيص مراسل القناة محمد عمر و المصور بدوي بشير.

3 أكتوبر/تشرين الأول: تلقى الصحفي "ناصف صلاح الدين" المسؤول عن موقع "مونتي كاروو الإخباري" تهديدات من قوات نظامية بسبب منشوراته المتعلقة بقضايا الفساد في البلاد.

27 مايو/أيار: فصل الصحفي "صالح أبو علامة" موفد تلفزيون السودان بولاية شرق دارفور تعسفياً بسبب تقرير تلفزيوني يتناول زيادة الرسوم الدراسية بجامعة الضعين.

19 أكتوبر/ تشرين الأول: أطلق الوالي المكلف لولاية جنوب دارفور إساءات عنصرية تجاه الزميل الصحفي محجوب حسون في رسالة نصية بمجموعة على تطبيق "واتس آب". اعتذر الوالي في وقت لاحق من هنون بزيارة إلى منزله.

30 أكتوبر/ تشرين الأول: أرسلت لجنة الانضباط بالاتحاد السوداني لكرة القدم خطاب استدعاء إلى عضو مجلس إدارة نادي الشرطة القضارف، الصحفية ناهد بشير الباقر، دون توضيح الأسباب ويعتقد أن السبب انتقاد وجهته لمسؤولين في الاتحاد. وفي 15 نوفمبر/تشرين الثاني قررت اللجنة استدعاء المدرب العام للمنتخب الأولمبي محمد محي الدين الديبة كشاهد في دعوى الصحفية ناهد. في ديسمبر/كانون الأول تم حظر "الباقر" من السفر .وفي يناير/كانون الثاني 2023 قررت اللجنة شطب الشكوى المقدمة من عضو في مجلس إدارة الإتحاد السوداني في مواجهة ناهد بشير.

24 أغسطس/آب: قيدت رئيسة قسم القضايا والحوادث في صحيفة "الانتباهة" هاجر سليمان بلاغا في نيابة جرائم المعلوماتية في مواجهة متهم انتحل صفتها وفبرك خبرا حول شراء أراضي جامعة الخرطوم وذيل المتهم الخبر باسم الصحفية لإكسابه نوعا من المصداقية وقام بنشره في مواقع التواصل الاجتماعي.

11 ديسمبر/كانون الأول: تعرضت الإعلامية والصحفية بجريدة الوطن الورقية اشتياق عبدالله للنهب المسلح أثناء عودتها للمنزل بمنطقة "السلمة الخرطوم" وأخذ اللصوص الشنطة الخاصة بها والتي بها جميع المستندات الخاصة بها ومبالغ مالية تحت تهديد السلاح والتهديد بالطعن.

10 يونيو/حزيران: تعرض الصحفي/ عادل إبراهيم "كلر" لضرب شديد من قبل مسلحين، عندما كان في طريقه للمشاركة في (مواكب 9 يونيو/حزيران) بالخرطوم، المسلحون قاموا بنهب هاتف جوال وأموال من الصحفي عادل كلر.

05 يونيو/حزيران: قالت الصحفية "فدوى خزرجي" أنها تلقيها تهديدا بالاعتقال من قبل شخص مجهول، وأفادت "خزرجي" التي تعمل بصحيفة الجريدة أنه إبان قيامها بعملها الصحفي لأخذ إفادة من والد أحد شهداء ثورة ديسمبر بخصوص الإنتهاكات فى الذكرى الثالثة لمجزرة فض الاعتصام، اقتحم شخص حديثهما وهددهابالاعتقال في وقت قريب.

26 مارس/آذار: اقتحم مجهولان مقر انعقاد الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، وحاولا إثارة الفوضى.

المملكة المغربية الهاشمية

قمع وانتقام وتشهير

لا شيء تغيّر في حرية الصحافة في المغرب عدا تصاعد التشهير الذي يقوده صحافيون موالون للسلطات بحق الصحافيين المستقلين الذين يتحدثون في الشأن العام وينتقدون السلطات.

وتصر السلطات على استمرار متابعة الصحفيين بموجب القانون الجنائي في قضايا النشر، وعدم الاكتفاء بمدونة الصحافة والنشر في متابعة الصحفيين في قضايا النشر. والمدونة أيضاً تستخدم أيضاً لتقييد حرية الصحافة وبعيدة عن المعايير العالمية لحرية التعبير.

واستمرت السلطات المغربية بالمحاكمة الاستئنافية للصحافيين عمر الراضي وسليمان الريسوني، وهي محاكمات ذات دوافع سياسية واضحة، كما قضت بالسجن على مدونين ومتحدثين في الشأن العام.

وتتجه السلطات المغربية إلى إضافة قيود جديدة للقانون الجنائي ضد حرية التعبير والإعلام في البلاد، حسب تصريحات و زير العدل المغربي في ديسمبر/كانون الأول2022.

في عام 2022، كان هناك ارتفاع كبير في احتجاز الدولة التعسفي للصحفيين بسبب عملهم، واستخدام أساليب الرقابة والمراقبة، وطرد الصحفيين الأجانب في المغرب. حدث هذا جنبًا إلى جنب مع حملة قمع أوسع نطاقا لحرية التعبير في البلاد. تعرض الصحفيون الذين ينتقدون الحكومة المغربية لمضايقات قضائية وتحويل التهم المتعلقة بالجنس إليهم كسلاح. هؤلاء الصحفيون لم يخضعوا لمحاكمات عادلة. بدلاً من ذلك، اعتمدت المحاكم على المقالات التي نشرتها وسائل الإعلام والصحف الشعبية الموالية للدولة لمقاضاتهم.

تعرض 21 صحفياً، لانتهاكات في المغرب خلال 2022، بينهم صحفيتين.

الصحفيون في المحاكم عام 2022: عمر الرضي، سليمان الريسوني، المعطى منجب، هشام المنصوري، وعبد الصمد عياش، وهشام خربيشي (خارج البلاد)، مارية مكريم.

المدونون الذين جرى محاكمتهم أو استدعائهم للتحقيق: ياسر عبادي، حسن بناجح، عبدالرزاق بوغنبور.

الصحفيون المسجونون :عمر الرضي(من2020)، سليمان الريسوني (من 2020)، توفيق أبو العشرين .(2018)

المدونون والنشطاء المسجونين بسبب التعبير عن الرأي خلال 2022: رضا بنعثمان، محمد زيان، سعيدة العلمي، ربيع الأبلق.

أولاً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين

قضية عمر الرضي

مارس/آذار2022: أيدت محكمة الاستئناف الحكم على الصحفي المستقل، عمر الراضي (33 عاما) بالسجن ست سنوات. وأدانته محكمة ابتدائية في 19 يوليو/تموز 2021، ليس فقط بتهم التجسس التي اعتقل بسببها، لكن أيضا بتهمتي هتك العرض والاغتصاب. واعتقلت الشرطة الراضي في 29 يوليو/تموز 2020 بتهمة التجسس، وقضى العام التالي في الحبس الاحتياطي، قبل أن تدينه المحكمة.

سبق أن أدين الراضي وحُوكم وسجن بتهمة نشر تغريدة، واختُرق هاتفه الذكي ببرنامج تجسس، وتعرض لحملة تشهير واسعة النطاق من قبل وسائل إعلام موالية للدولة، وتعرض لاعتداء جسدي مريب، لم تحرك الشرطة ساكنا للتحقيق فيه رغم وعودها.

الصحفي سليمان الريسوني

في فبراير/شباط 2022: أيدت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء الحكم الابتدائي بسجن الصحفي سليمان الريسوني، المعتقل منذ العام 2020، والقاضي بالحكم عليه خمسة أعوام بتهمة "اعتداء جنسي" ضد شاب! وخلال المحاكمة جدد الريسوني (49 عاما) الذي اشتهر بافتتاحياته المنتقدة للسلطات التأكيد على براءته وعلى "تناقضات" المشتكي، معتبرا أن محاكمته "سياسية"، بينما جدد الأخير تشبّثه بروايته.

في يونيو/حزيران جرى نقل الريسوني بشكل تعسفي ودون سابق إعلامه أو إشعار عائلته من السجن المحلي بعكاشة إلى سجن عين البرجة.

في سبتمبر/أيلول بعد حوالي 16 أسبوعا أوقف الصحفي الريسوني، إضرابه عن التواصل والزيارات العائلية، احتجاجا على حرمانه من عدة حقوق من ضمنها الكتابة.

قضية المعطي منجب

استمر القضاء المغربي في تأجيل جلسات محكمة الاستئناف في قضية الصحفي والمؤرخ المعطي منجب وستة آخرين من المتهمين في قضية 2015م، فاستدعتهم محكمة استئناف للمحاكمة نحو عشر مرات بين أبريل/نيسان 2021 وديسمبر/كانون الأول 2022. تأجلت الجلسات العشر للسبب نفسه التي تأجلت بها المحاكمة الابتدائية والتي وصلت لنحو 33 مرة منذ 2015: غياب ثلاثة من المتهمين بسبب تواجدهم في المنفى وهم الصحفيين(هشام المنصوري ،وعبد الصمد عياش ،وهشام خربيشي .(

وفي يناير/كانون الثاني 2021، أدانت المحكمة الابتدائية في الرباط "منجب" وستة متهمين آخرين بتهم متعددة من ضمنها "تلقي أموال من منظمة أجنبية للمسّ بالأمن الداخلي للمغرب". استندت هذه القضية إلى منحة قدّمتها منظمة غير حكومية هولندية للجمعية المغربية لصحافة التحقيق، التي أنشأها منجب مع نشطاء آخرين، لتنظيم تدريبات على تطبيق خاص بصحافة المواطن. قضت المحكمة بسجن منجب وثلاثة متهمين آخرين لمدة سنة، ومتهم خامس بالسجن ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، والاثنين الآخرين بغرامة مالية. وبقية المتهمين هم الناشط الحقوقي محمد الصبر، الصحفية مارية مكريم والناشط رشيد طارق.

محمد زيان ورضا بنعثمان

نوفمبر/تشرين الثاني 2022: اعتقلت السلطات المغربية وزير حقوق الإنسان السابق والمحامي محمد زيان، في نفس اليوم الذي أيدت فيه محكمة استئناف حكماً ابتدائياً بسجنه ثلاث سنوات.

وطعن مدافعون عن حقوق الإنسان في التهم الموجهة إلى زيان (80 عاماً)، وهو أيضاً مؤسس الحزب المغربي الحر ونقيب سابق للمحامين. وأدين بسبب مارسته الحق في التعبير حسب ما تفيد ديباجة الاتهامات إهانة "القضاء وموظفين عموميين (...) ونشر أقوال بقصد التأثير على قرارات القضاء قبل صدور حكم غير قابل للطعن، و تحقير مقررات قضائية، وقام بالتشهير بأشخاص عن طريق الأنظمة المعلوماتية، بالإضافة إلى التحريض على خرق التدابير الصحية، عن طريق أقوال منشورة على دعامة إلكترونية".

في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 قضت محكمة في الرباط على المدون والناشط الحقوقي رضا بنعثمان، بالسجن ثلاث سنوات بتهمة ازدراء المؤسسات، بعدما استخدم وسائل التواصل الاجتماعي للدعوة إلى احتجاجات ضد الإجراءات التي فُرضت لاحتواء انتشار كوفيد-19 العام الماضي.

المدونة سعيدة العلمي وآخرون

في سبتمبر/أيلول 2022: رفعت محكمة الاستئناف بالبيضاء الأربعاء عقوبة السجن على المدونة والناشطة الحقوقية سعيدة العلمي من سنتين إلى ثلاث سنوات حبسا نافذا.

وكانت المحكمة الابتدائية بالدار البيضاء قد أدانت 29 أبريل/نيسان العلمي بالسجن عامين نافذا وغرامة 5000 درهم، بعدما وجهت لها تهم إهانة هيئة ينظمها القانون، وإهانة موظفين عموميين، وتحقير مقررات قضائية، وبث وقائع كاذبة لأشخاص قصد التشهير بهم. والعلمي هي ناشطة في مجموعة "مغربيات ضد الاعتقال السياسي".

حُرمت العلمي من حقها في حضور الجلسات السابقة لمحاكمتها وفرض محاكمة الاستئناف عن بعد عليها. وأضربت العلمي عدة أسابيع عن الطعام للمطالبة بحقها في المحاكمة العادلة التي حرمت منها في المرحلة الابتدائية.

يونيو/حزيران 2022: أيدت محكمة الاستئناف بمنطقة الحسمية الحكم الابتدائي الصادر في أبريل/نيسان ضد المدون والناشط ربيع الأبلق القاضي بسجنه أربع سنوات حبسا نافذا وعشرون

ألف درهم غرامة. بتهمة "الإخلال بواجب التوقير والاحترام للمؤسسة الدستورية العليا للمملكة بوسائل إلكترونية".

يونيو/حزيران 2022: أيدت الغرفة الاستئنافية بسلا، الحكم الابتدائي القاضي بإدانة المدون ياسر عبادي بـ 6 أشهر موقوفة التنفيذ وأداء غرامة مالية قدرها 500 درهم. ووجهت له تهمة إهانة هيئة منظمة، وذلك على خلفية تدوينة له على فيسبوك، انتقد فيها سلوك أجهزة السلطة خلال فترة الحجر الصحي.

سبتمبر/أيلول 2022: استدعت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية القيادي البارز في جماعة العدل والإحسان حسن بناجح للتحقيق معه حول تدوينة قديمة. وحسب إفادته فإن الأمر يتعلق بشكاية "من قبل النيابة العامة ضدي بسبب تدوينة رأي كتبتها شهر مايو/أيار بمناسبة استشهاد الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة وحول التطبيع".

فبراير/شباط 2022: استدعت الشرطة القضائية بالمنطقة الأمنية الصخيرات المدون والناشط الحقوقي عبد الرزاق بوغنبور واستمعت إليه على خلفية تدوينات نشرها على الفايسبوك حول الاحتجاج في ذكرى 20 فبراير الذي أعلنته الجبهة الاجتماعية المغربية.

ثانياً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة

تشهير وسائل إعلام "المخزن"

المخزن (مصطلح يستخدمه المغاربة والمهتمون بالشأن المغربي للإشارة إلى شبكة أصحاب السلطة المرتبطين بالملك وأعوانه من خلال الولاء والمحسوبية) ولا تنفك السلطات المغربية عن استخدام التشهير والاتهامات المشينة كوسيلة لدفع الصحفيين المغاربة خارج ممارسة عملهم وملاحقة الفساد؛ حتى بات الصحفيين يخشون التشهير أكثر من الاعتقال.

التشهير يطال من هم خارج الحدود" في 3 فبراير/شباط 2022، نشرت "وكالة المغرب العربي للأنباء"، وكالة الأنباء الرسمية في المغرب، مقالة تنتقد خافيير أوتازو، المراسل السابق ل "وكالة الأنباء الإسبانية" (إيفي) في المغرب، الذي كان قد نشر كتابا انتقد فيه السياسات الاستبدادية المتزايدة في المغرب. اعتمدت مقالة وكالة المغرب العربي بشكل كبير على ملفّ عن أوتازو أعدّه موقع إخباري يُعد من وسائل الإعلام المؤيدة للمخزن تحدث المقال عن "غرقه في كراهية المغرب"، و"برّر" ذلك بالمرارة التي عاشها، "حيث تزوّج بسيدة مغربية أنجب منها طفلين...

يعيشان مع والدتهما بعد طلاق سبقته مجموعة من المشاكل". مع أن مثل هذه التعليقات متوقعة من موقع إخباري موال للمخزن، لكن تجدر الإشارة إلى أن وكالة الأنباء المغربية أعادت نشرها بأربع لغات.!

التجسس

حسب تحقيق في مشروع برنامج بيغاسوس التجسسي في يوليو / تموز 2022 أن السلطات المغربية تتجسس على هواتف سبعة صحفيين: سليمان الريسوني (الموجود في السجن الآن)، هشام المنصوري ،ماريا مكرم ،ابوبكر جامعي، توفيق بوعشرين (موجود في السجن الآن)، عمر بروكسي، علي عمار. تحالف "فوربيدين ستوريز" الصحفي[3]. في 2019 و2020 أكد تحقيق آخر عن العفو الدولية وجود عمر الراضي (الموجود في السجن الآن) و المعطي منجب.

يشير ذلك إلى أن هناك نمطا بين هجمات السلطات المغربية باستخدام البرامج التجسسية على الصحفيين والانتهاكات الأخرى التي تمارسها على الصحفيين.

- **منع الصحفيين من السفر:**

- في أكتوبر/تشرين الأول 2022 أعلن الناشط الحقوقي والمؤرخ المغربي، معطي منجب, أحد مؤسسي الجمعية المغربية لصحافة التحقيق عن الدخول في إضراب عن الطعام، احتجاجا على "منع غير قانوني" من السفر, وذلك على خلفية ملاحقته في قضيتي "مساس بأمن الدولة" و"غسل أموال". وقال إن "المنع من السفر في إطار تحقيق قضائي لا يمكن أن يتعدى أجله عاما على الأقصى, في حين أن القرار الذي اتخذ ضدي يعود إلى 24 سبتمبر 2020".

[3] اتحاد استقصائي مؤلف من عدة مؤسسات إعلامية
https://forbiddenstories.org/pegasus-journalists-under-surveillance/

الجمهورية التونسية

الردة عن ثورة الياسمين

تعتبر حرية الرأي والتعبير والصحافة والإعلام، أبرز مكاسب ثورة الياسمين في تونس (2011). لكن هذا المكسب بات على شفا الانهيار، في ظل السلطة الشمولية الناشئة للرئيس الحالي قيس سعيّد. وقرع الصحافيون خلال 2022 ناقوس الخطر، لما يتعرضون له من اعتقالات ومضايقات وانتهاك لحريتهم في العمل الصحفي.

واستمر خلال العام 2022 تواتر مثول الصحافيين التونسيين أمام القضاء العسكري في قضايا كان يفترض أن تحال إلى القضاء المدني بحسب المرسوم 115 و116 المنظم للقطاع منذ عام 2011 لا القوانين العسكرية؛ من بين هؤلاء عامر عياد الذي حُكم عليه في محكمة الاستئناف العسكرية بالسجن شهرين على خلفية بثه قصيدة في برنامجه التلفزيوني على قناة الزيتونة اعتبرت ذماً للرئيس التونسي، قيس سعيد، وتشويهاً لصورة الجيش التونسي. وكانت المحكمة العسكرية الابتدائية قد حكمت عليه بالسجن أربعة أشهر في ابريل/نيسان2022م.

وفي الخامس والعشرين من يوليو/ تموز 2021 اجتمع الرئيس التونسي قيس سعيد بأعضاء مجلس الأمن القومي وقرر إعلان التدابير الاستثنائية في البلاد معللا قراره بوجود "خطر داهم" يهدد كيان الدولة مستندا في ذلك إلى الفصل 80 من الدستور؛ ورغم تعهده بالحفاظ على باب الحقوق والحريات في الدستور إلا أنه علقه لاحقاً، ويصر على الحكم من خلال مراسيم رئاسية. ورغم أن الصحافيين عانوا منذ وصول "قيس سعيد" -2019- إلى قصر قرطاج، إلا أن معانتهم اشتدت في مرحلة ما بعد 25 يوليو/تموز تضييقات عرقلت أداءهم لواجبهم المهني، وتسببت بإحالاتهم للمحاكم وقطعت التواصل بين الحكومة ووسائل الإعلام المحلية.

وأصبح ترهيب الصحفيين أمراً شائعاً في تونس، حيث يتعرض الصحافيون والإعلاميون لأعمال العنف على أيدي قوات الأمن، والطرد في أحيان كثيرة من تغطية المحاكمات.

وعلى الرغم من مرور أكثر من12 عاماً على سقوط دكتاتورية "نظام بن علي" ما زالت السلطة في تونس تفشل في تقبل فكرة أن وسائل الإعلام العامة هي مستقلة عن السلطة التنفيذية، إذ تسعى

على تعيين الموالين لها في المناصب الرئيسية في الإذاعة والتلفزة ووكالة الأنباء الوطنية والتحكم بالخط التحريري لهذه الوسائل.

ورصدت "صحفيات بلاقيود" خلال عام 2022، ارتكاب السلطات التونسية انتهاكات بحق 132 صحفياً تونسياً بينهم (37) صحفية تونسية. تنوعت بين (22) تعرضوا للمحاكمات والتحقق و(12) للاعتقال والاحتجاز المؤقت، و 31 صحفياً تعرضوا للاعتداء المباشر، (67) صحفياً منعوا من ممارسة عملهم وتغطية الأحداث.

- **المرسوم الرئاسي 54**

في سبتمبر/أيلول 2022 أصدر الرئيس التونسي قيس سعيد، مرسومًا جديدًا متعلقًا بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، أطلق عليه "المرسوم 54"، الذي يقوض حرية الرأي والتعبير في البلاد، واستخدم بالفعل في فتح ملفات قضايا ضد صحفيين ومحامين. تضمن المرسوم قيودا غير مسبوقة، من شأن تطبيقها أن يؤدي إلى ترهيب الصحفيين والتونسيين من التعبير عن آرائهم خاصة تجاه المسؤولين السياسيين.

ويتضمّن المرسوم 54 ثمانية وثلاثين فصلاً موزعة على خمسة أبواب، ينص على عقوبات تصل إلى السجن ست سنوات، وغرامات مالية تصل إلى 20 الف دولار، على من يرتكب جرائم مثل "الأخبار الزائفة والاشاعات" وما وصفها ب"الوثائق المصطنعة أو المزورة". ولم يقدم المرسوم تعريفاً للأخبار الزائفة أو الإشاعة أو الوثائق التي يقصدها. وقد تستخدم هذه المصطلحات الفضفاضة التي تفتقر إلى التعريف كذريعة لشرعنة انتهاك الصحافة إذ تمتلك السلطات سلطة تفسيره.

بموجب الفصلين 9 و 10 من المرسوم، يجوز للسلطات القضائية أن تأمر بمراقبة استخدام الناس للإنترنت وجمع بيانات الاتصالات الشخصية الخاصة بهم من مقدمي الخدمات على أسس غامضة بأن "من شأنها أن تساعد في كشف الحقيقة" أو "ضرورية للتحقيق" في جريمة مشتبه بارتكابها. بموجب الفصل 35، يمكن للسلطات التونسية تبادل هذه البيانات مع حكومات أجنبية.

ينص الفصل 24 من المرسوم على أنه «يعاقب بالسجن مدة خمسة أعوام وبخطية قدرها خمسون ألف دينار كل من يتعمّد استعمال شبكات وأنظمة معلومات واتّصال لإنتاج أو ترويج أو نشر أو إرسال أو إعداد أخبار أو بيانات أو إشاعات كاذبة أو وثائق مصطنعة أو مزوّرة أو منسوبة كذبا للغير بهدف الاعتداء على حقوق الغير أو الإضرار بالأمن العام أو الدفاع الوطني أو بث الرعب بين السكان." وتضاعف العقوبات المقررة إذا كان الشخص المستهدف موظفا عموميا أو شبهه."

القانون الجديد لا يستهدف الصحافيين التونسيين وحدهم بل حتى الصحافيين الأجانب حيث يتيح النص للقضاء التونسي ملاحقة المخالفين للفصل34حتى لو وقعت المخالفة خارج تونس: إذا ارتكبت ضدّ أطراف أو مصالح تونسية. ويهدد الصحافيين والمقيمين الأجانب في تونس بالمحاكمة إذا انتهكوا القانون حتى لو كان الانتقاد لأطراف ومصالح أجنبية: إذا ارتكبت ضدّ أطراف أو مصالح أجنبية من قبل أجنبي أو شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد داخل التراب التونسي أو من قبل أجنبي أو شخص عديم الجنسية وجد بالتراب التونسي.

لا يضمن القانون الحماية للبيانات في وسائل الاتصالات والانترنت، فلم يحدد المدة المسموح بها بتخزين المعطيات، ويفسح المجال لانتهاك سرّية مصادر الصحافي دون أي حماية. حيث خصص القانون باباً كاملاً متعلقة بشروط وكيفية معاينة الجريمة حيث يمكن "لوكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق أو مأموري الضابطة العدلية المأذونين في ذلك كتابياً أن يأمروا بتمكينهم من البيانات المعلوماتية المخزنة بنظام أو حامل معلوماتي، أو المتعلّقة بحركة اتصالات، أو بمستعمليها، أو غيرها من البيانات التي من شأنها أن تساعد على كشف الحقيقة".

أولاً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين

قضية صالح عطية:

في 16 أغسطس/آب، قضت محكمة عسكرية بسجن الصحفي صالح عطية لمدة 3 أشهر، وفق ما أكده المحامي وعضو هيئة الدفاع عنه سمير ديلو، الذي أكد أنّ "القضيّة كانت حُجزت للمفاوضة بعد استنطاقه ومرافعات المحامين دفعًا للتّهم المنسوبة له وهي: المسّ من كرامة الجيش الوطنيّ وسمعته والقيام بما من شأنه أن يُضعف في الجيش روح النّظام العسكريّ

والطّاعة للرّؤساء. ونسبة أمور غير قانونيّة لموظّف عموميّ دون الإدلاء بما يُثبت صحّة ذلك. الإساءة للغير عبر الشّبكة العموميّة للاتّصالات.

وفي 10 يونيو/حزيران كان عطية، مالك ومحرر صحيفة "الرأي الجديد"، وهي صحيفة إلكترونية مقرها تونس، أدلى بتصريحات لقناة "الجزيرة" القطرية قال فيها، إن "الرئيس قيس سعيد، أذن للمؤسسة العسكرية بغلق مقرات الاتحاد العام التونسي للشغل جراء دعوة الأخير لإضراب عام".

13 يونيو/ حزيران، أصدر قاضي تحقيق عسكري في تونس، بطاقة سجن (على ذمة التحقيق) للصحفي عطية، لحين محاكمته على خلفية تصريحات حول الجيش، فيما عبرت نقابة الصحفيين حينها عن رفضها محاكمة مدنيين أمام قضاء عسكري.

أفرج عنه في 26 سبتمبر/أيلول 2022 بعد انقضاء فترة الثلاثة أشهر.

قضية عامر عياد

6 أبريل/نيسان: حكمت محكمة عسكرية بسجن "عامر عياد" الصحفي في قناة الزيتونة، بالسجن أربعة أشهر، بتهمة "التآمر على أمن الدولة الداخلي والدعوة إلى العصيان وارتكاب أمر موحش ضد رئيس الجمهورية ونسب أمور غير قانونية لموظف دولة". وفي ديسمبر/كانون الأول: قضت محكمة الاستئناف العسكري قضت بسجن الصحافي عامر عياد لمدة شهرين، والنائب في مجلس النواب التونسي المنحل عبد اللطيف العلوي لمدة شهر.

واعتُقل عامر عياد في 3 أكتوبر/تشرين الأول 2021 رفقة عبد اللطيف العلوي، على خلفية بثه قصيدة في برنامجه التلفزيوني على قناة الزيتونة اعتبرت ذماً للرئيس التونسي، قيس سعيد، وتشويهاً لصورة الجيش التونسي، وبقي عياد مدة شهر في السجن. وافرج عن العلوي قبله بأيام.

قضية خليفة القاسمي

29 نوفمبر/تشرين الثاني 2022: أصدرت الدائرة المختصة في القضايا الإرهابية حكما بالسجن لمدة سنة في حق خليفة القاسمي مراسل إذاعة "موزاييك أف أم" بالقيروان على معنى قانون مكافحة الإرهاب وذلك على خلفية نشره خبرا صحفيا صحيحا يتعلق بتفكيك خلية ارهابية

بالقيروان. طلب باحث البداية من الصحفي الكشف عن مصادر معلوماته لكنه تمسك بحقه القانوني في حمايته كما حافظ على سرية معطياته الشخصية.

تعود القضية إلى 18 مارس/آذار حيث قامت (وحدة التحقيق في جرائم مكافحة الإرهاب) بالتحقيق مع خليفة القاسمي مراسل "موزابيك أف أم" في القيروان في الوحدة الوطنية للأبحاث في الجرائم الإرهابية للحرس الوطني في تونس لمدة 9 ساعات بإذن من وكيل الجمهورية بالقطب القضائي لمكافحة الإرهاب الذي أثار الدعوة ضده في شبهة نشر معلومات مباشرة أو بواسطة وسيلة إعلامية، لفائدة تنظيم أو وفاق إرهابي، أو لفائدة أشخاص لهم علاقة بالجرائم الإرهابية بقصد المساعدة على ارتكابها، أو التستر عليها. وجرى الضغط عليه لتسليم مصدر معلوماته الذي سلم نفسه لاحقاً للشرطة.

في 19 مارس/آذار قامت قوات أمن باحتجاز "القاسمي" ونقله إلى ثكنة العوينة من مكان للاحتفاظ به في بوشوشة دون موجب الاستماع إليه. وقد وضع القاسمي حسب قوله في غرفة مجاورة على غرفة يعتقد أنها لإرهابيين. استمر اعتقاله خمسة أيام ثانية كان خلالها مضرباً عن الطعام. وعرضه عليه يوم 25 مارس 2022 بحالة احتفاظ للبحث معه على خلفية نشره في موقع الإذاعة خبرا عن تفكيك خلية إرهابية بولاية القيروان. تم التحقيق معه لاحقاً في 25 مارس بعد إحالته لقاضي التحقيق الذي وجه بإطلاق سراحه في انتظار إتمام الأبحاث في الملف.

قضايا أخرى

28 أكتوبر/تشرين الأول: فتحت النيابة العامة تحقيقاً ضد المحامي مهدي زقروبة، متهمةً إياه بالتشهير بوزيرة العدل ليلى جفال، في منشور على فيسبوك في 23 أكتوبر/تشرين الأول. وفي المنشور، اتهم زقروبة جفال بـ "فبركة" ملفات المحكمة وبجعل الوكلاء العامين ينفّذون "أجندتك" [نسبةً إلى جفال]. قال زقروبة إن منشورة يشير إلى تحقيقات قضائية زائفة حرضت عليها "جفال" ضد القضاة الذين أقالهم سعيّد تعسّفا.

نوفمبر/تشرين الثاني 2022: استمعت فرقة مكافحة الإجرام بالقرجاني إلى الصحفي ومؤسس ومدير موقع " business news" نزار بهلول على خلفية شكاية تقدمت بها ضدّه وزيرة العدل ليلى جفال إثر نشر الموقع مقالا تحليليا لحصيلة عمل حكومة نجلاء بودن خلال 13 شهرا من

العمل تحت عنوان " ".Najla Bouden, la gentille woman...وقد أثارت ليلى جفال الشكوى ضد نزار بهلول على معنى الفصل 24 من المرسوم54 بتهمة "نشر أخبار غير صحيحة، وثلب رئيسة الحكومة، والادعاء بالباطل، وماله من تأثير على الأمن العام بغاية المساس بأمن الدولة".

28 مارس/آذار: جرت محاولة لتوصيف جديد لملف الصحفية شذى الحاج مبارك في علاقة بإحالتها إلى قطب مكافحة الإرهاب فيما يعرف إعلاميا بقضية شركة "إنستالينغو"، ولحسن الحظ ربحت هيئة الدفاع ملف النقض وتم إعادتها إلى صبغتها المدنية.

ومنذ سبتمبر/أيلول 2021 تُتابَعُ الصحفية شذى الحاج مبارك، فيما تُعرف بقضية "شركة انستالينغو"، وهي مختصة بصناعة المحتوى والاتصال الرقمي، وذلك بتهم بينها "ارتكاب أمر موحش (جسيم) ضد رئيس الدولة والتآمر ضد أمن الدولة الداخلي، وحمل السكان على مهاجمة بعضهم بعض بالسلاح و إثارة الهرج و القتل والسلب بالتراب التونسي على معنى الفصول 67 و 68 و 72 من المجلة الجزائية".

30 نوفمبر/تشرين الثاني 2022: مثل الصحفي بإذاعة "أم أف أم" نزار بن حسن بصفته رئيس تحريرها أمام الدائرة الابتدائية بمحكمة المهدية إثر اعتراضه على صدور حكم غيابي صادر في شهر مارس 2022 يقضي بسجنه سنة بسبب خبر نشره في موقع الإذاعة حول ملف اعتصام مواطن أمام مقر ولاية المهدية مرفوقا بابنته. تم الحكم على بن حسن بعد أن وجهت له تهمة "جمع معطيات شخصية تخص الغير لأغراض غير مشروعة وإحالتها بغاية الإضرار بصاحبها" على خلفية تصويره للطفلة المرافقة للرجل اثر شكاية أثارتها والدة الطفلة.

17مايو/أيار: قضت محكمة ابتدائية في تونس العاصمة بسجن الصحفي محمد بوغلاب من إذاعة "شمس أف أم" أربعة أشهر وغرامة ألفي دينار بتهمة الإساءة للغير عبر شبكات الاتصالات العمومية. على خلفية نقده مدير الأمن الرئاسي في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة خلال برنامج تونس اليوم على قناة الحوار التونسي في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 .

أبريل/نيسان: قضت محكمة ابتدائية في ولاية نابل بسجن الصحفي منتصر ساسي المراسل السابق لإذاعة "شمس أف أم" بالسجن لمدة 4 أشهر على خلفية نشره خبراً حول غلق مستوصف في مارس 2020، ووجهت له اتهامات "الاساءة إلى الغير عبر شبكات الاتصال العمومية".

19 مايو/أيار: بدأت الفرقة المركزية الثالثة للأبحاث في ولاية تونس العاصمة بالاستماع للصحفي "ماهر قاسم" بتهمة الإساءة إلى الغير عبر شبكات الاتصالات العمومية.

18 مارس/آذار: حققت الوحدة الوطنية للأبحاث في الجرائم الإرهابية للحرس الوطني (وحدة التحقيق في جرائم مكافحة الإرهاب) مع الصحفي حسين الدبابي رئيس تحرير قسم الأخبار بإذاعة "موزاييك أف أم" على خلفية نشر خبر في موقع الإذاعة خاص بتفكيك خلية إرهابية بالقيروان أرسله مراسل المؤسسة إلى هناك. وجهت اتهامات للدبابي "نشر أخبار من شأنها مساعدة إرهابيين على الفرار"، رفعت عنه التهمة بعد أسبوع.

19 مارس/آذار: حققت الوحدة الوطنية للأبحاث في الجرائم الإرهابية للحرس الوطني (وحدة التحقيق في جرائم مكافحة الإرهاب) مع الصحفية أمل المناعي بإذاعة "موزاييك أف أم" بصفتها ذات شبهة على خلفية نشرها خبرا على صفحة واب الإذاعة يتعلق بتفكيك خلية إرهابية بالقيروان أرسله المراسل خليفة القاسمي.

3فبراير/شباط: استمعت الفرقة العدلية للحرس الوطني بالقصرين إلى حسام الهرماسي مدير برمجة إذاعة "سيليوم أف أم" والمدير العام للإذاعة محمد الصالح قاهري على إثر شكاية تقدمت بها الإدارة الجهوية للصحة ورئيس قسم الاستعجالي بالقصرين على خلفية نشر مقال بالموقع حول وضعية المستشفى.

3مارس/آذار: حققت الإدارة الفرعية للقضايا الإجرامية إلى الصحفية شهرزاد عكاشة من موقع "سكوب أنفو" على خلفية شكوى رفعتها ضدها وزارة الداخلية تتهمها بترويج أخبار زائفة من شأنها المساس بالأمن العام إثر نشرها تدوينات على حسابها على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك حول قضايا تهريب، سبق لها نشرها بالموقع بتاريخ 17 مارس العام الماضي.

15 فبراير/شباط: حقق قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس لكل من الصحفيين سناء الماجري، ومنى بوعزيزي، وليد الماجري، والمصور الصحفي حسام بوحلي، على خلفية شكاية تقدم بها الرئيس الأسبق لفرقة حماية الطائرات بمطار تونس قرطاج عبد الكريم العبيدي، بوصفهم كمتهمين ومتهمات. تم التحقيق مع الصحفيين والمصور الصحفي حول تهم تشكيل وفاق إجرامي ونسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي دون الإدلاء بما يثبت ذلك والإساءة إلى الغير عبر شبكة الاتصالات العمومية" على خلفية مقالات نشرت سنوات 2013 و2015 حول "الأمن الموازي" و"أمن المطار".

18 يونيو/حزيران: استمعت الشرطة العدلية في منطقة باب بحر بتونس إلى الصحفيتين في جريدة الشروق "منى البوعزيزي وإيمان خلفت" ومديرة المؤسسة سعيدة العامري على خلفية شكوى تقدم بها القيادي بحركة النهضة نور الدين البحيري، على خلفية مقال نشر في نوفمبر/تشرين الأول 2022 تتهم فيه البحري بتركيع القضاء له.

15 نوفمبر/ تشرين الثاني: احتجزت وحدات الحرس الوطني بجرجيس من ولاية مدنين المصور الصحفي المستقل ،عز الدين مسلم خلال تغطيته لاحتجاجات جرجيس؛ وجرى الإفراج عنه في وقت لاحق.

28 أكتوبر/تشرين الأول: ألقت الشرطة القبض على الطالب الجامعي أحمد حمادة، وصادرت حاسوبه وهاتفه. وتم احتجازه. لاحقًا، في 31 أكتوبر/تشرين الأول، استجوبوه حول بيانات من جهاز الكمبيوتر الخاص به وصفحة فيسبوك أنشأها عن حي التضامن، وهو حي للطبقة العاملة في تونس العاصمة حيث اشتبكت الشرطة مؤخرًا مع المتظاهرين، بحسب المحامية سامية عبو، التي حضرت الاستجواب.

8 مايو/أيار: احتجزت قوات الأمن مراسل تلفزيون "العربي" خليل الكلاعي ونقل إلى مركز الأمن في نهج ابن خلدون في العاصمة تونس، بتهمة تصوير مركز أمني بشارع الحبيب بورقيبة. وكان "الكلاعي" يقوم في شارع الحبيب بورقيبة بتغطية تظاهرة نظمها أنصار الرئيس قيس سعيد، وقام عناصر الأمن بطلب التصريح ورغم إعطائهم التصريح طلبوا حضوره إلى مركز الأمن. وأفرج عنه بعد ساعة على احتجازه.

23مارس/آذار: احتجزت قوات الأمن بالزي المدني المصوران الصحفيان سيف الكوساني و طارق العبيدي بموقع "نواة" وحجزوا معداتهما ،اصطحبوهما إلى مركز الشرطة "برادس مليان" في ولاية بن عروس خلال تصويرهما روبورتاج بالمنطقة. رفض الصحفيات الكشف عن ما يصورانه لانتفائه مع القانون الساري، وتواصل مدير مركز الشرطة برئيس تحرير الموقع الذي رفض تقديم إجابة حول عملهما التزاماً بالقانون، وجرى تحرير محضر لعرضهما على النيابة في الشهر اللاحق.

9 مارس/آذار: منع أحد المسؤولين بنزل بالضاحية الشمالية بالعاصمة فريق عمل التلفزة التونسية من العمل على تغطية ندوة صحفية حول تثمين المياه المهدورة.

14يناير/كانون الثاني: دمر أفراد من قوات الأمن هاتف الصحفية زينة الماجري من منصة "فالصو" وتم نقلها إلى مركز الأمن بنهج ابن خلدون في العاصمة على خلفية تصويرها عملية

إيقاف طفل في سن 15 سنة خلال احتجاجات معارضي قرارات الرئيس قيس سعيد، بشارع محمد الخامس، وتم احتجازها لأكثر من ساعة حتى حضور محاميتها.

14يناير/كانون الثاني: اعتدت قوات الأمن على مراسل جريدة "ليبراسيون" الفرنسية ماثيو غالتير خلال تغطيته لفض الاحتجاجات في شارع بورقيبة، تعرض للضرب وتهشيم هاتفه. ونقل إلى مركز "نهج ابن خلدون" واحتجز أكثر من ساعة وتم مصادرة ذاكرة هاتفه حيث توجد صور وفيديوهات لفض الاعتصام. تم الإفراج عنه بعد التأكد من هويته.

14يناير/كانون الثاني: تم الاعتداء على معظم الصحفيين الميدانيين الذين عملوا على تغطية الاحتجاج بينهم، أميرة جبالي الصحفية بموقع "حقائق أون لاين"؛ وحليمة بن نصر الصحفية بـ "عربي 24"؛ أحمد زروقي المصور الصحفي المستقل. وفادية الحسيني مراسلة "وكالة نيونيوز اللبنانية". وعربي المحجوبي المصور الصحفي بـ "وكالة الأناضول". و ياسين القايدي المصور الصحفي بـ "وكالة الأناضول". وآية مقدم وأحمد لالي الصحفيان المستقلان. ونور الدين أحمد المصور الصحفي بوكالة Shutterstock Editorial الأمريكية. والصحفية بإذاعة "إي اف ام" أنيسة المكشاح؛ ونهلة حبشي الصحفية بموقع "آخر خبر أون لاين،" إسكندر نوار الصحفي المستقل ،وجدي بن مسعود الصحفي بموقع "بوابة تونس" ،وأسماء قناقن الصحفية المستقلة.

14يناير/كانون الثاني: اعتقلت قوات الأمن الصحفي مهدي العش من المفكرة القانونية خلال تغطيته للاحتجاجات في محيط شارع جون جوراس بالعاصمة. ونقل الصحفي إلى مركز الأمن بنهج ابن خلدون بالعاصمة. كما قام أفراد الأمن بنقل المصور الصحفي بموقع "بيزنس نيوز" مروان السهيلي إلى المركز ذاته بسبب التصوير بشارع الحبيب بورقيبة.

وقامت قوات الأمن بالاعتداء على سفيان قوبنطيني الصحفي بموقع "بيزنس نيوز" خلال عمله على تغطية احتجاجات 14 يناير/ كانون الثاني أمام البنك المركزي. حيث تعمد الأمني دفع الصحفي وضرب آلة التصوير الخاصة به لمنع تصوير اعتداء القوات الأمنية على أحد المواطنين.

قامت قوات الأمن بمراقبة لصيقة للصحفيتين ريم مرزوق وسارة العوجي من موقع "تونيسكوب"، وقام أحدهما بافتكاك هاتف ريم مرزوق خلال تغطيتهما المباشرة للاحتجاجات على قرارات الرئيس قيس سعيد، واختراق خصوصياتها بحجة أنهما تبثان لقناة الجزيرة التي تنقل من صفحاتهما على شبكات التواصل الاجتماعي.

3يناير/كانون الثاني: منعت قوات الأمن الصحفية بموقع "jeunesse news" وصال عيادي والمصورة الصحفية آمنة بحيرة من التصوير في منطقة باب بحر بالعاصمة.

قامت قوات الأمن باصطحاب الصحفية نورز المشراوي والمصور الصحفي مكرم مفتاحي العاملين في قناة "الحوار التونسي" خلال عملهم على تحقيق صحفي لصالح برنامج الحقائق الأربع، إلى إقليم الأمن الوطني بولاية نابل خلال تصويرهم بإحدى الحدائق العمومية المجاورة للإقليم. وتم الإفراج عنهم في وقت لاحق.

ثانياً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة

17 سبتمبر/أيلول: اعتدى عناصر من الأمن في ولاية تونس بالعنف الشديد على الصحفي في إذاعة تونس الدولية سفيان بن نجمة خلال تواجده بمركز الأمن لتقديم شكوى في عملية سلب ليلي تعرض لها خلال مغادرة مقر عمله. تم إيقاف ثلاثة من العناصر لاحقاً وترك اثنين في حالة إطلاق سراح.

7 أغسطس/آب: اعتدت عناصر تنتسب إلى نقابات أمنية في ولاية صفاقس الصحفية سرور الهدار من إذاعة صفاقس والصحفي فتحي الطريقي، والمصورين الصحفيين أيمن هديدر وأحمد حنتوش، خلال تغطيتهم وتصويرهم تهجم أمنيين في مهرجان صفاقس الدولي على مسؤولين، وجرى تصوير الصحفيين الأربعة وتهديدهم بالانتقام إذا أذاعوا شيء بعد مسح ما بحوزتهم من فيديوهات.

16 أغسطس/آب: تعرض المصور الصحفي محمد السماوي لمضايقة الأمن ومصادرة بطاقته الصحفية، خلال مهرجان قرطاج الدولي في العاصمة تونس. تم إعادة بطاقته لكن رفض الكشف عن المعتدين أو إحالتهم للتحقيق.

22 يوليو/تموز: اعتدت قوات الأمن على نقيب الصحفيين محمد ياسين الجلاصي خلال مشاركته في مسيرة مناهضة لمشروع الدستور في الجانب المتعلق بالحقوق والحريات من بينها حرية الصحافة، واضطر لتدخل طبي.

22يوليو/تموز: اعتدت قوات الأمن على الصحفية غاية بن مبارك الصحفية بموقع مشكال خلال تغطيتها للمسيرة الرافضة لمشروع الدستور الذي جرى الاستفتاء عليه في وقت لاحق.

22 يوليو/تموز: اعتدت قوات الأمن على الصحفية يسرى الشيخاوي من موقع حقائق أون لاين خلال تغطية المسيرة الرافضة لمشروع الدستور. قام أحد قوات الأمن بصفعها بعد أن حاول منعها من التغطية، حتى سقطت أرضاً، وتعرضت للإغماء.

14 أبريل/نيسان: اعتدت قوات الأمن على الصحفي كريم مقني الصحفي في إذاعة "الديوان أف أم" ومنعوه من دخول ملعب الطيب المهيري، (في صفاقس)، رغم إظهاره بطاقته الصحفية التي حاولوا مصادرتها.

23 ابريل/نيسان: اعتدى جنديان أمنيان على شكري الشيحي الصحفي في موقع الحصري بالضرب المبرح، أثناء مغادرته قاعة القرجاني بعد تغطية مباراة لكرة اليد. منعاه من الوصول إلى سيارته وقاما باحتجاز "الشيحي" في سيارة وضربه، نقل على إثرها للمستشفى.

19 فبراير/شباط: اعتدى عناصر الأمن ومراقب مباراة كرة قدم في ولاية بسليانة على الصحفي المستقل، ماهر الهماسي خلال تغطيته للمباراة بملعب الوسلاتية.

10 فبراير/شباط: تلقى مراسل قناة "العربية" وليد عبد الله تأكيدا رسميا من الجهات الأمنية بفتح تحقيق حول حقيقة ورود اسمه بقائمة المهددين بالاغتيال في تونس، تم الاستماع إلى وليد عبد الله من قبل الفرقة المختصة وتوفير حماية له تفاديا لأي خطر قد يطاله.

- **ثالثاً: القيود على الحركة والتنقل، ومنع الصحفيين من التغطية:**

20 أغسطس/آب: منعت قوات الأمن الصحفية نادرة بن رجب وتقني الصوت حمدي النقبي من إذاعة المستنير من تغطية مهرجان الفسقية بولاية القيروان؛ رغم تنسيقهم مع مدير المهرجان وتدخله لإدخالهم لكن قوات الأمن رفضت ذلك.

23 أغسطس/آب: تسببت مضايقة قوات الأمن المسؤولين عن تأمين مهرجان مدنيين الدولي للصحفيين في انسحابهم من التغطية، بعد أن منعوا من تصوير الجماهير وإبعادهم وتغيير أماكنهم، الصحفيون هم فايزة السكرا ، عايدة بوقرة من التلفزة التونسية، نجاح حداد وتيرة الشيباني ، هادية قاري من إذاعة تطاوين، وعفاف بالعربي من موقع تونس الرقمية.

24 أغسطس/آب: منع الصحفي صابر بالعربي من إذاعة "صبرة أف أم" من دخول مقر ولاية القيروان لتغطية اجتماع تعيين الهيئة التيسيرية لجمعية شبيبة القيروان من قبل المسؤولين الحكوميين في الولاية. تمت بأوامر من الوالي.

26 أغسطس/آب: منعت وزارة الخارجية التونسية ممثلي وسائل الإعلام التونسية من تغطية لقاء وزير الخارجية التونسي ووزير الخارجية الياباني ضمن ندوة طوكيو الدولية للتنمية في أفريقيا.

15 سبتمبر/أيلول: قام حراس قصر الحكومة بولاية القصبة بمنع فريق عمل مكتب قناة الجزيرة المكون من الصحفي لطفي الحاجي والمصور أنيس العباسي من الدخول لتغطية الاتفاق المبرم بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل.

15 سبتمبر/أيلول: منعت مصالح الإعلام برئاسة الحكومة في ولاية تونس تمكين فريق عمل "التلفزيون العربي" وهم الصحفي خليل كلاعي والمصور أيمن منصور من النقل المباشر لإمضاء اتفاق زيادة في أجور الوظيفة العامة والقطاع الخاص بين رئاسة الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل.

19 سبتمبر/أيلول: منعت السلطات الحكومية في ولاية القصرين فريق عمل التلفزيون التونسي وهم الصحفية نادية الرطيبي والمصور الصحفي جاد المنصري من التصوير.

30 سبتمبر/أيلول: اتعرض فريق برنامج تحقيقات "الحقائق الأربع" وهم الصحفي حسان بهلول والمصور الصحفي مكرم مفتاحي والسائق حسام الفرشيشي من قِبل حراس الشركة التونسية للسكك الحديدية خلال محاولاتهم تنقلهم في الشركة للقيام بالتحقيق حول أوضاعها، وتم مصادرة معدات التصوير قبل إعادتها مع تدخل قوات الأمن.

15 نوفمبر/تشرين الثاني: قامت وحدات من الحرس الوطني باحتجاز فريق صحفي خاص بقناة تي آر تي لمدة ساعتين لمنعهم من التغطية، وهم الصحفية رحمة السياري والمصور الصحفي محمد الزرقي. وتمت بأوامر من مسؤول منطقة سيدي عمر بوحجلة في ولاية القيروان.

29 نوفمبر/تشرين الثاني: تم منع الصحفي بإذاعة "صبرة أف أم" حمزة الخلفاوي من تغطية زيارة وزيرة المرأة إلى مقر ولاية القيروان، ويأتي هذا المنع بقرار من محافظ القيروان.

في يوليو/تموز: رصدت نقابة الصحفيين التوانسة 39 حالة منع من التغطية خلال انتخابات الاستفتاء، في معظم الولايات. معظمهن لصحفيات تونسيات يعملن لوسائل إعلام محلية أو دولية.

18 مايو/أيار: أغلقت قوات الأمن مكتب وكالة تونس أفريقيا للأنباء بولاية منوبة، ومنعت رئيسة المكتب نعيمة عويشاوي من العمل. جاء ذلك بناء على قرار منع أصدره كاتب ولاية منوبة بسبب خلاف بين "عويشاوي" و كاتب عام الولاية، خلال جلسة عمل نظمتها الولاية في 11 مايو/أيار.

31 مارس/آذار: منعت قوات الأمن الصحفية المستقلة، نهلة حبشي من العمل في بهو المحكمة تطبيقا لقرار وكيل الجمهورية الذي قرر منع الصحفيين من التصوير والعمل على تغطية قضية "عمر العبيدي" ضحية العنف الأمني.

31 مارس/آذار: قرر وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بولاية بن عروس منع التصوير بفضاء المحكمة إثر مشادة جدت خلال جلسة محاكمة المتهمين في قضية الشاب "عمر العبيدي" ضحية العنف البوليسي. تم حرمان الصحفيين: غاية بن مبارك و شهد لينا الصحفيتان بموقع "مشكال"، و يسرى الشيخاوي الصحفية بموقع "حقائق أون لاين" و ريم الشعباني الصحفية بموقع " roots tv"، وانتصار قصارة الصحفية بموقع "انحياز".

ليبيا

الوضع الصعب

على الرغم من الآمال الكبيرة التي علق عليها الصحافيون في أن تكون الفترة اللاحقة لسقوط الدكتاتور معمر القذافي، وتكون ثورة السابع عشر من فبراير/شباط2011 أداة إزالة القيود التي

فرضت على حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير؛ إلا أن ما حدث كان عكس الآمال فلم يحدث تحسن مهم يمكن أن يُشار إليه عن فترة حكم الدكتاتور القذافي.

وتحت بيئة معقدة من الخوف والمخاطر، أصبح عمل الصحفيين والفاعلين الإعلاميين في ليبيا خطيراً للغاية، حيث تغرق البلاد أكثر في فوضى الجماعات المسلحة والقادة العسكريين الأكثر نفوذاً في البلاد، والمصالح القبلية المتنامية.

يرى قادة الجماعات والفصائل المسلحة في ليبيا أنه لا يوجد صحفيون مستقلون بل صحافيون يتبعون أطرافاً، وهو ما يزيد من خطر عمل الصحفيين ويصبحون ضحية الاستقطابات من أجل الحصول على الحماية.

وخلال السنوات العشر الماضية لم يرغب أي فصيل أو حزب في ليبيا بوضوح رغبته في جعل حرية الصحافة إحدى أولوياته. وعلى العكس من ذلك فإن حقيقة أن جزءًا كبيرًا من وسائل الإعلام تنتمي أو تعتمد على هذا الفصيل أو ذاك يجعل من الصعب عليهم أن يكونوا مستقلين، ويجعل الصحفيين في وضع تقديم رؤية للأحداث والمواقف وفق سياسة المانح للوسيلة الإعلامية.

وتعرض (11) صحفي للانتهاكات بينهم صحفيتان؛ تركزت سبعة منها في الاعتداء والضرب والاختطاف، فيما البقية في المنع من التغطية. وعادة ما تم في كثير من الأحيان استهداف الصحفيين بشكل مباشر لترهيب بقية الصحفيين أو ارسال رسائل لوسيلة الإعلام التي يعملون بها بأنهم سيكونون التاليين في حال جرى انتقادهم في ظل استمرار حالة الإفلات من العقاب. ويقول صحافي ليبي لـ"صحفيات بلاقيود"-حجب اسمه لدواع أمنية- إن "عدد من الصحفيين تعرضوا لانتهاكات من قِبل الطرف الذي يفترض أن الصحفي يعمل في وسيلة إعلام تابعة له، بسبب قيامه بانتقاد مسؤولين في هذا الطرف، أو في طرف آخر متحالف معهم، وتحذيره من الإعلان أو الشكوى لوسائل إعلام أو لمنظمات حقوقية".

مطاردة الصحافيين والمدونين على الانترنت

أصدر مجلس النواب الليبي القانون رقم (5) لسنة 2022 بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية في 27 سبتمبر/أيلول 2022. وأطلعت "صحفيات بلا قيود" على القانون الذي يحتوي على مواد فضفاضة وصلاحيات واسعة للحجب والحظر والحد من تداول المعلومات ونشرها والعمل الصحفي، ويمكن استخدامها لإدانة الصحافيين الذين يقومون بعملهم. من بين هذه المواد:

"يجوز للهيئة الوطنية الأمن وسلامة المعلومات مراقبة ما ينشرويعرض عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي نظام تقنى آخر، وحجب كل ما ينشر النعرات أو الأفكار التي من شأنها زعزعة أمن المجتمع واستقراره أو المساس بسلمه الاجتماعي". المادة 7.

"يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن 10,000 عشرة آلاف دينار ولا تزيد على 100,000 مئة ألف دينار كل من بث إشاعة أو نشر بيانات أو معلومات تهدد الأمن والسلامة العامة في الدولة أو أي دولة أخرى من خلال شبكة المعلومات الدولية أو استعمال أي وسيلة إلكترونية أخرى."-المادة 37.

"يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 1,000 ألف دينار ولا تزيد على 10,000 عشرة آلاف دينار كل من قام بنشر أو توزيع معلومات تثير النعرات العنصرية أو الجهوية أو المذهبية التي تهدف إلى التمييز بين أشخاص معينين عبر شبكة المعلومات الدولية أو غيرها من الوسائل الإلكترونية".-المادة29.

"يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل من تصنت لصالح نفسه أو لصالح غيره على الاتصالات التي تجرى عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى. وتكون العقوبة السجن إذا كان التصنت بقصد الحصول على أسرار حكومة أو أمنية أو عسكرية أو مصرفية. إذا نشر الأسرار المذكورة عبر شبكة المعلومات الدولية أو أي وسيلة إلكترونية أخرى أو مكن شخص أو جهة أخرى من الحصول عليها تكون العقوبة السجن المؤبد".-المادة 47.

"يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن 1,000 ألف دينار ولا تزيد على 3,000 ثلاثة آلاف دينار كل من قام بالاستلاء على أدوات التعريف والهوية العائدة لشخص آخر المستخدمة في نظام معلوماتي ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن 1,000 ألف دينار ولا تزيد على 10,000 عشرة آلاف دينار كل من قام بصورة غير مشروعة مع علمه بالأمر باستخدام أدوات التعريف والهوية العائدة إلى شخص آخر في نظام معلوماتي."- المادة 18.

" يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن 20,000 عشرين ألف دينار ولا تزيد على 100,000 مئة ألف دينار كل من أنتج أوحاز أووفر أوزرع أوسوق أوصنع أوصدر أواستورد وسائل تشفير دون ترخيص أو تصريح من قبل الجهة المختصة في الدولة."المادة 39.

تمنح المادة 7 صلاحيات واسعة بمراقبة الانترنت بما في ذلك شبكات التواصل الاجتماعي والصحف الالكترونية، دون أمر قضائي والذي يكون لحالات محددة. ولا يقدم القانون تعريفاً محدداً لأمن المجتمع و"سلمه الاجتماعي". كما يضيف غموض "أي نظام تقني آخر" معضلة أخرى في مدى إمكانية توسع الهيئة في مراقبة نظم تكنولوجية ووسائل تواصل أخرى قد لا تكون مشمولة في هذ القانون.

أما المادة 37 فهي مادة فضفاضة فلم يقدم القانون أي تعريف ل"للإشاعة، السلامة العامة"، كما أن العقوبة مبالغ فيها للغاية. والمادة 29 لا يوجد تعريف "كيف تثير النعرات، وتميز بين الأشخاص"!

أما المادة 47 فتبدو استهداف مباشر للصحافيين وحق حصولهم على المعلومات، والتواصل مع المسؤولين والمصادر الخاصة ونشر المعطيات المتحصل عليها في إطار وظيفيتهم.

أما المادتان 39 و18 فتجرم حق المواطنين والصحافيين في تشفير اتصالهم بالانترنت بما في ذلك استخدام (**VPN**). وسائل التشفير الرقمي هو أحد أبرز حقوق الليبيين والليبيات في ممارسة حقهم في الرأي والتعبير والخصوصية، وبالتالي لا يحق للسلطة أن تجرم حقهم في حيازتها أو استعمالها.

شروط غير منطقية لمزاولة الإعلام

في 15 سبتمبر/أيلول 2022، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية القرار رقم 811 لسنة 2022 والمتعلق بالشروط والضوابط الخاصة بمزاولة النشاط الإعلامي، وأطلعت عليه منظمة "صحفيات بلا قيود"

وهذا القرار يحتوي على مواد وفقرات غريبة حيث يشترط في المادة 2 وجود موافقة أمنية لمزاولة النشاط الإعلامي السمعي والبصري؛ هذا في حالة الأشخاص والجهات الليبية، أما وسائل

الإعلام الأجنبية غير الليبية فيشترط موافقتين الأولى أمنية، والثانية من جهاز المخابرات الليبي. ما يفتح الباب للسيطرة الأمنية والعسكرية في تشكيل وسائل الإعلام.

كما يشير القرار في مادته الرابعة إلى أنه يتم سحب الترخيص "إذا صدرت عقوبة تتضمن شطب الترخيص أو إذن المزاولة من إحدى الجهات المختصة"، كما "يشطب إذن المزاولة إذا صدرت عقوبة تضمن شطب إذن المزاولة من إحدى الجهات المختصة"-حسب المادة 6، ولا يعرف ما هي هذه الجهات المختصة وهل تشمل الجهات التي منحت الموافقة كما في المادة 2!

ويشطب إذن المزاولة أو يسحب الترخيص في حالة مخالفة "الضوابط الإعلامية"، ويشير القانون إليها وهي فقرات فضفاضة تفتح المجال لاستهداف من لا يروق للأجهزة الأمنية والمخابرات مثل: المحافظة على القيم والأخلاق ومبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية؛ عدم التحريض على الفتن والنزاعات القبلية وبث الإشاعات؛ عدم إثارة النعرة المذهبية والطائفية؛ عدم التحريض على العنف والكراهية والإرهاب؛ عدم إذاعة أو بث أخبار مرئية أو مسموعة من شأنها زعزعة أمن الوطن والمواطن؛ عدم إفشاء ونشر أسرار الدولة الليبية وما يهدد أمنها القومي؛ عدم انتهاك الدستور والقوانين واللوائح المعمول بها في الدولة الليبية.

وما يزيد من المخاوف، عدم استقلالية لجنة تنظيم عمل القنوات الخاصة المرئية والمسموعة التي تمنح أذونات مزاولة النشاط الإعلامي إذ تخضع إشرافيا لإدارة الإعلام والتواصل الحكومي بديوان مجلس الوزراء، ويقول الصحافيون ومالكو وسائل إعلام في ليبيا أن رئيس هذه اللجنة ضابط أمن سابق وتتضمن عضوية ممثلين عن وزارة الداخلية والمخابرات الليبية.

أولاً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة

24 ديسمبر/كانون الأول: اعتدى أحد أفراد الأمن بالضرب على المصور الصحفي لوكالة الغيمة الليبية للأخبار "المعتصم بالله الحراري" قبل أن يتم احتجازه لبعض الوقت، والاستيلاء على كاميرا ومعدات التصوير ومسح المادة الإعلامية المسجلة أثناء تغطيته للإحتفال بالذكرى (71) لاستقلال ليبيا.

15 أغسطس/آب: تعرض مراسل قناتي العربية و الحدث في ليبيا "محمد مسعود"، لاعتداء من قبل أمن البرلمان في طبرق، وتكسير كافة معدات القناة وقطع البث المباشر عنها.

14 فبراير/شباط: الاعتداء بالضرب على الصحفية "مبروكة المسماري" من قبل مسلحين في مدينة بنغازي، أثناء أدائها عملها الصحفي.

20 فبراير/شباط: الاعتداء بالضرب والمنع من العمل الذي تعرض له مراسل تلفزيون 218 علي المحمودي في طرابلس أثناء تغطيته لاحتفالات الذكرى الحادية عشرة لثورة فبراير في ميدان الشهداء الأمس الجمعة .

9 ديسمبر/كانون الأول: تهديد تعرض له الصحفي الرياضي أحمد جمعة من قبل الرئيس السابق لنادي الأهلي طرابلس. هدده باعتقاله وضربه إذا لم يفصح عن مصادره بشأن موضوع نشره يتعلق بانتخابات النادي.

15 أغسطس/آب: تعرض مراسل قناة العربية والعربية الحدث "محمد مسعود" للضرب أثناء تغطية صحفية أمام مقر مجلس النواب بمدينة طبرق، أدى إلى إصابة إحدى عينية، وبعض الكدمات.

26 مارس/آذار: قامت مجموعة مسلحة باختطاف"علي الريفاوي" في مدينة سرت، بسبب ما وصفته" إنجازه تقارير إعلامية عن عمل بلدية سرت، من شأنها أن تؤجج الرأي العام" حسب مصادر موثوقة من المدينة . أطلق سراحه في 5 يوليو/تموز 2022 بعد أكثر من مئة يوم قضاها في قبضة خاطفيه.

ثانياً: منع التغطية والقيود على الحركة والتنقل

14 نوفمبر/تشرين الثاني: مُنع فريق التلفزيون العربي اثنين من الصحفيين من التوجه إلى شرق ليبيا بالرغم من تحصله على كل التراخيص اللازمة، وذلك بحجة وجود قيد أمني على المراسل بسبب مداخلات سابقة له مع اذاعات محلية.

17 سبتمبر/أيلول: طرد الصحفية "زينب بن شرادة" خلال مؤتمر صحفي لوزير شؤون حكومة الدبيبة

20 فبراير/شباط: الاعتداء على مراسل قناة ليبيا الرسمية "محمد صبرى" داخل المؤتمر الصحفي للحكومة، وسحب "الميكرفون" منه، ومنعه من طرح سؤاله عن مصدر تمويل القروض التي أقرتها الحكومة.

24 يناير/كانون الثاني: الحكومة الليبية تقرر إنشاء هيئة رصد الإخلالات المهنية الصحفية.

الجمهورية الجزائرية

مواجهة الخطوط الحمراء

تصطدم حرية الصحافة في الجزائر بالكثير من الخطوط الحمراء، حيث يتهدد الصحافي الاعتقال والتهديد بالتصفية، إذا أثار مواضيع مثل الفساد وقمع التظاهرات، والمعارضة.

تصاعد تدهور الصحافة في الجزائر، لتصبح عام 2022 أسوأ مراحل التدهور منذ 2018، حيث تتعرض وسائل الإعلام المستقلة للضغوط، والصحافيون يطالهم السجن والمتابعات على نحو منتظم، كما يتم حجب العديد من المواقع الإلكترونية.

واشتد القمع بعد انتخاب عبد المجيد تبون رئيسا في ديسمبر/كانون الأول 2019، رغم تراجع المسيرات والحراك السياسي في العام الماضي إلا أن حملة القمع استمرت، حيث تعرض الصحافيون ونشطاء حقوق الإنسان، والمحامون للملاحقة القضائية، بسبب التعبير عن آرائهم. حيث استخدمت السلطات بشكل متزايد التهم المتعلقة بالإرهاب، إثر توسيع تعريف الجريمة في يونيو/حزيران 2021 بعد أن كان أصلا فضفاضا للغاية، لملاحقة الصحافيين، والحقوقيين، والنشطاء، وغيرهم من المنتقدين. كما اتخذت إجراءات قانونية لحل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية المعارضة أو تقييد أنشطتها بأشكال أخرى.

وعلى الرغم من أن السلطات ركزت هجمتها على المنظمات الحقوقية في البلاد خلال 2022، إلا أن الصحفيين نالوا نصيباً من الانتهاكات حيث رصدت منظمة صحفيات بلا قيود 11 صحافياً جزائرياً تعرضوا للانتهاكات عشرة منهم تعرضوا للملاحقة القضائية وأحكام السجن. فيما تعرضت إذاعة وموقع إخباري وقناة تلفزيونية للإغلاق والحظر على الانترنت.

أولاً: محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين

29 ديسمبر/كانون الثاني: أمر قاضي التحقيق بمحكمة سيدي محمد في الجزائر العاصمة 2022 بحبس الصحفي "إحسان القاضي" مدير إذاعة Radio M وموقع Maghreb Emergent الإخباري، بعدما قضى أكثر من خمسة أيام قيد الاحتجاز لدى الشرطة يوم 24 ديسمبر، وإغلاق الوسيلتين اللتين يديرهما. واتهم القاضي

باستخدام "أموال واردة من داخل البلاد وخارجها لتنفيذ أعمال من شأنها تقويض أمن الدولة والوحدة الوطنية وسلامة الأراضي ومصالح الجزائر والنظام العام". ونفى الصحفي هذه الاتهامات جملة وتفصيلاً، كما نفاها من يدعمونه. ويبدو أن وضعه في السجن يأتي بسبب مقالاته الأخيرة وتغريدات نشرها يشكك في معلومات ذكرها الرئيس الجزائري.

23 ديسمبر/ كانون الأول: أي غداة اعتقال إحسان القاضي، تم إغلاق مكاتب مؤسسة Interface Médias، التي تُدير إذاعة Radio M وموقع Maghreb Emergent الإخباري، وتم حجبهما في الجزائر.

6 ديسمبر/كانون الثاني: الحكم على رسام الكاريكاتير "غيلاس عينوش" غيابيا بالسجن 10 سنوات من طرف محكمة بجاية، بعدة تهم من بينها تهمة "الإساءة لرئيس الجمهورية".

25 أكتوبر/تشرين الأول: حكم على الصحفي بلقاسم حوام بـ عام حبس منها شهرين نافذة، و على رئيس التحرير بجريدة الشروق عبدالحميد عثماني ستة أشهر موقوفة النفاذ، بتهمة نشر أخبار كاذبة.

18 أكتوبر/تشرين الأول: محكمة جنايات دار البيضاء بالجزائر العاصمة تصدر حُكماً يقضي بحبس الصحفي محمد مولوج لمدة عامين، مع سنة نفاذ أحدهما مع وقف التنفيذ. في وقت صدور الحكم كان مولوج الصحفي ما يزال قابعاً في سجن القليعة منذ 13 شهراً بتهمة الانتماء إلى "جماعة إرهابية".

وتعود القضية إلى إرسال مولوج رسالة نصية قصيرة في 27 ابريل/نيسان إلى أحد المعارضين ويدعى فرحات مهني، زعيم الحركة من أجل استقلال منطقة القبائل، لإجراء مقابلة معه في سياق إعداد مقال في جريدة ليبيرتيه اليومية، فجرى استخدامها كذريعة لاتهامه بالانتماء لجماعة إرهابية. على الرغم من أن المجلس الأعلى لأمن

الجزائر كان قد صنف حركة فرحات جماعة إرهابية في 18 مايو/أيار 2021 أي بعد رسالة "مولوج"، ما ينتفي مع مبدأ عدم رجعية القانون.

12 أكتوبر/تشرين الأول: تم اعتقال الصحفي و مدير موقع أوتو الجزائر "نذير كري" ووضعه تحت النظر، بعد شكوى من وزارة الصناعة حول مقال كتبه بخصوص استيراد السيارات إلى الجزائر.

4 أكتوبر/تشرين الأول: استجوبت الشرطة بالجزائر ممثل مراسلون بلا حدود في شمال إفريقيا "خالد درارني" بسبب برنامج إذاعي قدمه في فبراير/شباط 2022 على راديو M.

26 سبتمبر/أيلول: غرفة الاتهام لدى مجلس قضاء الجزائر ترفض الإفراج عن "بلقاسم حوام"، الصحفي في جريدة الشروق سجن قبلها بأسبوعين (8 سبتمبر) بسبب مقال صحفي يتعلق بتصدير التمور، وأطلق سراحه في 8 نوفمبر.

قضية سعد بوعقبة

اعتقلت الأجهزة الأمنية الصحافي والكاتب سعد بوعقبة لمدة يومين في 4 فبراير/شباط 2022 ووجهت له اتهامات بسب مقال رأي كتبهووُضع تحت الرقابة القضائية مع منعه من مغادرة البلاد منذ ذلك الحين. . وتتم محاكمته وفق قانون الوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتها. وتم اعتقاله بعد أربعة أيام من نشره عموداً بعنوان "بعيداً عن السياسة" على موقع المدار، تطرق فيه إلى ما اعتبره علاقات غامضة بين السلطة والمواطنين. وقد اعتذر الصحفي عن عموده الأخير، موضحاً أن الانتقادات التي واجهها بسببه كانت ناتجة عن "سوء الفهم"، مؤكداً في الوقت ذاته أنه لم يقصد إيذاء أحد أو الإساءة إلى أحد.

3 يناير/كانون الثاني: حُكم على المدون والناشط مرزوق تواتي، بالسجن عام واحد وغرامة قدرها 100 ألف دينار جزائري (700 دولار أمريكي) في 3 يناير/كانون الثاني 2022، بتهمة "إهانة هيئة نظامية" و"نشر معلومات كاذبة" على صلة بمنشور على "فيسبوك". أيّدت محكمة الاستئناف القرار في 16 فبراير/شباط. وأضرب تواتي عن الطعام لمدة ثلاثة أسابيع احتجاجا على اعتقاله وعلى الظروف التي كان محتجزا فيها انتهت في ابريل/نيسان2022م.

ثانياً: منع التغطية والاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة

20 أكتوبر/تشرين الأول: منع الصحفي "مصطفى بن جامع" من السفر من قبل الشرطة مع أنه لم يعد خاضعًا للحظر من مغادرة البلاد، ثم اعتقاله واقتياده إلى قسم الشرطة.

16 نوفمبر/تشرين الثاني: قررت السلطات الجزائرية إغلاق قناة الأجواء بصفة نهائية بسبب بث مشاهد وصفتها بـ "المنافية لقيم المجتمع والدين الإسلامي".

موريتانيا

قيود أخرى على الصحافة

لاتزال موريتانيا أفضل حالاً في الحريات الصحافية من باقي بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا ينتفي ذلك مع ما تعانيه الصحافة الموريتانية من هشاشة وضعف وتراجع منذ 2019م، وتتطلب عملاً من أجل إصلاحها.

تستمر السلطات الموريتانية في استخدام مشروع "اصلاح مسار الصحافة"، وأصدر قانون بإعادة هيكلة السلطة العليا للصحافة والسمعيات البصرية "الهابا"، وكان يعلق عليه للخروج من الهشاشة والضعف في المسار الصحافي، لكن تقوم السلطات بتجاهل منظمات المجتمع المدني بما في ذلك نقابة الصحفيين من العضوية، حسب بيان للنقابة في يوليو/تموز2022، والذي تسبب بمقاطعة النقابة.

يعوّل الصحافيون على القوانين والمراسيم الجديدة التي تطلقها الحكومة في تعزيز دور الصحافة المستقلة في موريتانيا.

ورصدت صحفيات بلا قيود خلال 2022، انتهاكات بحق أربعة صحافيين في موريتانيا.

قانون الرموز

بدأ في عام 2022 تنفيذ قانون "حماية الرموز الوطنية وتجريم المساس بهيبة الدولة وشرف المواطن"، بعد أن أقره البرلمان الموريتاني في نوفمبر/تشرين الثاني 2021؛ من أجل مكافحة "كل ما من شأنه التأثير على وحدة الشعب، وهيبة وسيادة الدولة التي تعكس رموزها المرجعية، ووضع حد للاستخدام السيء لمنصات التواصل الإجتماعي ". ويحتوي على مواد فضفاضة تحد من عمل الصحفيين وتهدد مهنة الصحافة.

المادة 2: يعد مساسا بهيبة الدولة ورموزها كل من يقوم عن قصد عبر استخدام تقنيات الإعلام والاتصال الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي بالمساس بثوابت ومقدسات الدين الإسلامي أو بالوحدة الوطنية والحوزة الترابية أو بسب أو إهانة شخص رئيس الجمهورية أو العلم أو النشيد الوطنيين.

المادة 3: يعتبر مساسا بالأمن الوطنى كل نشر أو توزيع،لمواد نصية أو صوتية أو مصورة عبر استخدام تقنيات ووسائل الإعلام والاتصال الرقمى، ومنصات التواصل الاجتماعى تستهدف النيل من الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة وقوات الأمن، أو زعزعة ولائهم للجمهورية.

ويعتبر كذلك مساسا بالأمن الوطني تصوير ونشر وتوزيع صور أفراد أو تشكيلات القوات المسلحة وقوات الأمن أثناء أداء مهامها دون إذن صريح من القيادة المسؤولة، ويعاقب ارتكاب ذلك بالحبس من سنة (1) إلى سنتين وبغرامة مالية من مائة ألف (100000) أوقية إلى مائة وخمسين (150000) أوقية.

تحتوي على مصطلحات فضفاضة: ب"الثوابت" و"سب وإهانة" ومقدسات "الدين الإسلامي" و"الروح المعنوية" و"زعزعة ولائهم" وهي غير دقيقة وغامضة. تساهم هاتين المادتين بالفعل في تقييد أنشطة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

أما الإساءة للرئيس والتشهير به وبالعالم، تشبه إلى حد ما بالقوانين في الدكتاتوريات الملكية التي تجرم الإهانة "للذات الملكية". والشخصيات العامة بما في ذلك مناصب على أعلى مستويات السلطة السياسية معرضة شرعياً للنقد والمعارضة السياسية.

المادة 4: يعد مساسا بالسلم الأهلي وباللحمة الاجتماعية كل توزيع باستخدام تقنيات ووسائل الإعلام والاتصال الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي لمواد صوتية أو نصية أو مصورة تتضمن قذفا أو تجريحا أو سبا موجها لجهة من جهات الوطن أو مكون من مكونات الشعب أو تبث الكراهية بين هذه المكونات أو تحريض بعضها على البعض.

لا يحدد القانون تعريفاً لـ"القذف" و"التجريح" و"السب" ويجعل من السلطات والمحكمة أداة لتفسير ما يكتب من انتقادات حسب ما يرونه. كما أن عدم التمييز بين السب والقذف والتشهير من جهة، ونشر الكراهية والتحريض من جهة أخرى. قد يكون للجمع بين هذه المصطلحات في مقال واحد تأثير مخيف على حرية الصحافة.

أولاً: محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين

17 أغسطس/آب: تقديم مدير موقع يومية نواكشوط موسى سامبا سي أمام المدعي العام بعد شكوى من أحد البنوك بسبب مقال صحفي.

6 يونيو/حزيران: استجوبت الشرطة الموريتانية الصحفي الهيبة ولد الشيخ سيداتي، المدير الناشر لوكالة الأخبار المستقلة، إثر نشره تقارير حول قرار إحالة الرئيس السابق محمد ولد عبد العزيز، وبعض رموز حكمه إلى المحاكمة، تضمنت تفاصيل حول ممتلكاتهم.

15 يناير/كانون الثاني: استدعت الشرطة القضائية الصحفي الموريتاني السالك زيد، وقال ولد زيد إنه يعتقد أن الأمر يتعلق بتدوينة نشرها عن فساد في إحدى المؤسسات العمومية.

ثانياً: المنع من العمل

16 يوليو/تموز: منعت الشرطة الصحفي أحمد ولد محمد المصطفى رئيس تحرير وكالة الأخبار المستقلة، من تغطية تظاهرة وسط العاصمة نواكشوط ضد ارتفاع أسعار البنزين وصادرت هاتفه.

فلسطين والأراضي المحتلة

اغتيال الصحافة

تبدو فلسطين أسوأ بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث عدد الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون، حيث يزيد الاحتلال الإسرائيلي من حدة هذه الانتهاكات ويقوض عمل الصحافة في الأراضي المحتلة.

يوضح نمط الانتهاكات أن الاحتلال الإسرائيلي يمارس سياسة ممنهجة في استهداف الصحافة والمؤسسات الصحفية، وصلت إلى تصفية جسدية للصحافيين، كما حدث مع الزميلة شيرين أبو عقلة، والزميلة غفران هارون، وحتى تعمد إصابتهم بالرصاص الحي والمطاطي والقنابل الصوتية والمسيلة للدموع، والاعتداء بالضرب المبرح، واعتقالهم ومصادرة معداتهم والتهديدات المستمرة بحقهم، وقصف مؤسساتهم وفرق التغطية الخاصة بهم، ومنعهم من الانتقال أو السفر.

يستهدف الاحتلال الإسرائيلي الصحافيين بشكل مباشر رغم وضوح هوياتهم وارتدائهم السترات التي تحمل صفاتهم الصحافية، وتبرز الكاميرات والمعدات الصحفية على هوية المستهدفين في لحظات الاستهداف، لكن قوات الاحتلال لم تأبه لذلك وتهاجم الصحافيين وتصادر معداتهم.

وعلى الرغم من وجود التزام دولي ووطني على السلطات في الضفة الغربية وقطاع غزة باحترام وحماية وإعمال حرية الرأي والتعبير واحترام حرية الصحافة، إلا أن السلطتين مستمرتين في سياستهما لملاحقة الصحافيين وأصحاب الرأي.

ورصدت منظمة صحافيات بلاقيود تعرض195 صحافياً وصحافية للانتهاكات في فلسطين والأراضي المحتلة، بينهم 36 صحافية ومراسلة، واُستشهدت صحفيتان وصحافي، وأصيبت عشرات أخريات بالاعتداءات أكثر من 90% من الانتهاكات ارتكبها جيش وأمن الاحتلال الإسرائيلي والتي تتجاوز 500 انتهاك بين القتل والإصابة والاعتداء المباشر والاحتجاز والاعتقال.

ويبدو أن الانتهاكات ستتصاعد في ظل افلات جيش الاحتلال من العقاب.

شيرين أبو عاقلة

في 11 مايو/أيار استشهدت مراسلة الجزيرة "شيرين أبو عاقلة" (51 عاماً) برصاص القوات الأسرائيلية بعد أن استهدفتها وزميلها المنتج علي سمودي بالرصاص الحيّ، ما أدى إلى مقتلها إثر إصابتها في رأسها وإصابة سمودي برصاصة في ظهره، كانت الشهيدة "أبو عاقلة" و"سمودي" يقومان بتغطية اقتحام الجنود الإسرائيليين مخيم جنين شمال الضفة الغربية.

قالت الصحافية الفلسطينية شذى حنايشة، إن قناصة إسرائيليين أطلقت النار عليهم هي وصحافي آخر إلى جانب "شيرين أبو عاقلة" و"سمودي"، ولم يتوقفوا عن إطلاق النار حتى بعد سقوط أبو عقله، ما منعها من جر شيرين بعيداً عن النار، وتركت "شيرين" تنزف حتى الموت. كان مقتلها وحشياً بشكل لا يصدق. وأكد تشريح الجثة أن أبو عقلة قُتلت برصاصة خارقة للدروع أصابتها في مؤخرة رأسها، وخرجت من جبهتها وارتدت من خوذتها، مما تسبب في كسور في الجمجمة وتلف في الدماغ.

ارتكبت السلطات الصهيونية واحدة من أبشع الجرائم بحق الصحفيين منذ عقود، لقد قُتلت شيرين بدم بارد، وخيم الحزن على الصحافيين حول العالم. في 11 مايو/أيار، قالت مقررة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين ، فرانشيسكا ألبانيز ، إن الجريمة تشكل "انتهاكًا خطيرًا للقانون الإنساني الدولي ومن المحتمل أن تكون جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية".

اقتحم جيش الاحتلال جرائم أخرى متعلقة بشيرين أبو عاقلة، حيث اقتحم منزل أبو عقلة بعد استشهادها. وصادر الأعلام الفلسطينية ومنع "عزف الأغاني الوطنية". وأفادت ابنة أخت أبوعقله بأنها تعرضت للتهديد بالضرب من قبل ضابط إسرائيلي.

وأقيمت جنازة أبو عاقلة يوم الجمعة 13 مايو في القدس. وتم إيقاف الموكب في المستشفى الفرنسي (القديس يوسف)، في اللقطات المأخوذة من الكاميرات الأمنية المثبتة في مستشفى سانت جوزيف، شوهد العشرات من ضباط الشرطة الإسرائيلية يقتحمون مبنى المستشفى بينما لم يغادر تابوت أبو عقلة بعد، وهم يضربون المرضى ويدفعونهم ويدوسونهم، كما وقفت الشرطة الإسرائيلية المشيعين الذين حاولوا حمل نعشها وضربتهم بالهراوات، وكاد نعشها يسقط على

الأرض. واستهدفت الصحفيين الذين قاموا بتغطية جنازة زميلتهم بقنابل الصوت والغاز المسيّل للدموع، والرصاص المطاطي والضرب المبرح وأصيب في ذلك أكثر من 15 صحافياً، بينهم ثمان صحفيات.

تعرضت "شيرين" لجريمة أخرى ارتكبها الاحتلال برفضه تحمل مسؤولية قتلها، ورفضت التحقيق حول مقتلها، وخرجت بروايات مشوهة لما حدث في محاولة تضليل وتستر مثيرة للشفقة للحقائق التي حدثت. أكدت معظم التحقيقات الصحافية بما فيها التحقيقات من الصحافة العبرية أن وراء قتلها المتعمد جيش الاحتلال الإسرائيلي.

استمرت محاولات التستر الإسرائيلية على مسؤولية قوات الاحتلال حول مقتل شيرين، وحدد تحقيق مؤقت للجيش الإسرائيلي ملابسات وفاتها في حالتين محتملتين، حالة إطلاق نار عشوائي من قبل الفلسطينيين وحالة نيران قناصة إسرائيلي خاطئة محتملة. في الحالة الأولى، افترض جيش الاحتلال أنها ربما قُتلت عندما أطلق مسلحون فلسطينيون بشكل عشوائي عشرات الرصاص على مركبات تابعة للجيش الإسرائيلي في الاتجاه الذي كانت تقف فيه. في السيناريو الثاني، يُعتقد أن جنديًا داخل عربة مدرعة على بعد حوالي 200 متر من أبو عقله مسلحًا بمسدس مزود بمنظار تلسكوبي كان يطلق النار من شق في السيارة أثناء تبادل لإطلاق النار مع مسلح فلسطيني. أفاد العديد من شهود العيان، بمن فيهم صحفيان كانا يقفان بجانب أبو عقله، أن المنطقة كانت هادئة نسبيًا قبل وفاتها مباشرة ولم يكن هناك فلسطينيون، مدنيون أو غيرهم ما نقضوا رواية الاحتلال. كما أن شيرين كانت ترتدي سترتها الواقية من الرصاص وخوذتها، وأصيبت برصاصة القناص في منطقة مكشوفة تحت أذنها ما يكشف أنها قتلت عمداً.

في 16 يونيو /حزيران 2022، أفادت قناة الجزيرة أنها حصلت على صورة للرصاصة وأنه وفقًا لخبراء الباليستية والطب الشرعي، تم تصميم الرصاصة ذات الرؤوس الخضراء لاختراق الدروع وعيار 5.56 ملم لاستخدامها في بندقية M4، مثل تلك التي تستخدم بشكل منتظم من قبل القوات الإسرائيلية. واستمر الجيش الإسرائيلي في حين أن التحقيق الميداني في القتل سيستمر، إلا أنهم لن يجروا تحقيقًا على غرار التحقيق الجنائي، قائلين إنه لا يوجد شك من جانبهم في ارتكاب عمل إجرامي. أصدرت الحكومة الإسرائيلية بيانًا بعدم الحاجة إلى تحقيق جنائي.

غفران هارون حامد

في الأول من يونيو/حزيران 2022 استشهدت الصحفية غفران هارون حامد الوراسنة (31عاماً)، برصاص الجيش الإسرائيلي عند مدخل مخيم العروب شمال الخليل. وعملت إذاعة الرابعة ومتدربة في تلفزيون فلسطين، كما عملت في بعض الإذاعات المحلية مثل (ONP) وسراج وعروبة.

قُتلت غفران بينما كانت في طريقها لاستلام عملها بشكل رسم في إذاعة دريم اجري لها امتحان صوت أول أمس وأدت تجارب أداء فيه، وفي طريقها تم إطلاق النار عليها من قبل الجنود الإسرائيليين على مدخل مخيم العروب، حيث اخترقت الرصاصة صدرها من الجهة اليسرى (تحت الإبط) وخرجت من الجهة اليمنى.

رفض جيش الاحتلال فتح تحقيق في مقتلها.

الصحافي نضال اغبارية

في الرابع من سبتمبر/أيلول 2022 استشهد الصحافي نضال اغبارية (44 عاماً) بالرصاص داخل سيارته على يد مجهولين في أم الفحم. إغبارية عمل محررا في موقع "بلدتنا" الإخباري، الذي يغطي التطورات في أم الفحم. تتهم العائلة الشرطة الفلسطينية بالتقاعس، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022 تم تسريح المشتبهين في مقتله.

في يونيو/حزيران 2021 قال اغبارية إن منزله تعرض لوابل من إطلاق النار بأكثر من 50 رصاصة بعد منتصف الليل في مدينة أم الفحم، ولم تقم الشرطة بأي دور لمعرفة الجهة التي قامت بإطلاق النار على منزله.

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة

في الضفة الغربية:

11 مايو/أيار: استشهاد مراسلة الجزيرة "شيرين أبو عاقلة" برصاص القوات الإسرائيلية بعد أن استهدفتها وزميلها المنتج علي سمودي بالرصاص الحيّ، ما أدى إلى مقتلها إثر إصابتها في رأسها وإصابة سمودي برصاصة في ظهره، كانت الشهيدة "أبو عاقلة" و"سمودي" يقومان بتغطية اقتحام الجنود الإسرائيليين مخيم جنين شمال الضفة الغربية.

1 يونيو/حزيران: استشهاد الصحفية غفران هارون حامد، برصاص الجيش الإسرائيلي عند مدخل مخيم العروب شمال الخليل.

4 سبتمبر/أيلول: مقتل الصحفي نضال اغبارية بالرصاص داخل سيارته على يد مجهولين في أم الفحم. إغبارية عمل محررا في موقع "بلدتنا" الإخباري، الذي يغطي التطورات في أم الفحم. ولم يحدث تقدم في التحقيق وراء الجهة التي تقف خلف مقتله.

7 يناير/كانون الثاني: استهدفت القوات الإسرائيلية كُلاً من مراسلَي "شبكة قدس" الإخبارية نصير أبو ثابت و معتصم سقف الحيط. بالرصاص المغلّف بالمطّاط وقنابل الغاز أثناء تغطيتهم الإعلامية.

9 يناير/كانون الثاني: استهدف جنود الاحتلال مراسلة "تلفزيون فلسطين" ريما العملة بالرصاص المغلّف بالمطّاط وقنابل الغاز أثناء تغطيتهم الإعلامية.

14 يناير/كانون الثاني: استهدف جنود الاحتلال المراسل محمد الخطيب بالرصاص المغلّف بالمطّاط وقنابل الغاز أثناء تغطيتهم الإعلامية.

12 يناير/كانون الثاني: استهدفت القوات الإسرائيلية مصوّر تلفزيون "فلسطين" يوسف شحادة بالرصاص المغلّف بالمطّاط وقنابل الغاز أثناء تغطية الأحداث.

4 فبراير/شباط: استهدفت القوات الإسرائيلية بقنابل الغاز والرصاص المطاطي والقنابل الصوتية، مراسلة قناة "الكوفية" رجاء معروف جبر ومصور وكالة "جي ميديا" ليث جعار.

11 فبراير/شباط: استهدف جنود الاحتلال بالرصاص المطاطي محمد ثابت ومصور شبكة "قدس" الإخبارية عبد الله بحش أثناء تغطيه المواجهات بين جنود الأحتلال والمتظاهرين الفلسطينيين.

18 فبراير/شباط: أصيب مصور وكالة "جي ميديا" أشرف أبو شاويش بالرصاص المطاطي واعتدت عليه بالضرب في 27 فبراير.

27 فبراير/شباط: اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على المصور المستقل، ناصر اشتية و مصور وكالة "رويترز" عادل أبو نعمة والمصور المستقل، محمود فوزي ومصور "الوكالة الفرنسية" جعفر اشتية، ومصوّر وكالة "الأناضول" هشام أبو شقرا

11 فبراير/شباط: اعتدت قوات الاحتلال بالضرب المبرح والدفع على كلّ من مدير مكتب وكالة "الأناضول" التركية أنس جانلي ومصور الوكالة عصام الريماوي ومراسلة وكالة "رويترز" رنين صوافطة و استهدفتهم بقنابل الصوت والغاز المسيل للدموع.

25 فبراير/شباط: اعتدت قوات الاحتلال بالضرب والقنابل المسيلة للدموع على مراسل وكالة الأنباء الرسمية "وفا" حمزة محمد الخطّاب والمصوّر في شركة "سبيس ميديا" لؤي سعيد ومراسل تلفزيون "فلسطين" محمود فراش والمصور اياد الهشلمون.

27 فبراير/شباط: اعتدت قوات الاحتلال بالضرب والقنابل المسيلة للدموع على مراسل شبكة "قدس الإخبارية" معتصم سقف الحيط والمصور المستقل، ناصر اشتية ومصوّر "الوكالة الفرنسية" جعفر اشتية والصحفي الحرّ نضال النتشة.

17 مايو/أيار: حاول جنود إسرائيليون دهْس مصوّر "وكالة الصحافة الفرنسية" في مدينة نابلس جعفر اشتية.

13 مايو/أيار: هدد جنود الاحتلال طاقم قناة "الغد" الذي ضم المراسل رائد الشريف والمصوّر جميل سلهب بالقتل رمياً بالرصاص، كما قاموا بتكسير زجاج سيارة القناة وسيارة وكالة "رويترز".

9 أغسطس/آب: استهدفت القوات الإسرائيلية مبنى إذاعة "شباب إف إم" بالرصاص الحيّ في نابلس.

26 أغسطس/آب: هاجمت بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع مرسل قناة فلسطين فادي ياسين ومصوّر الوكالة الأوروبية علاء توفيق بدارنة، ومصوّر وكالة الصحافة الفرنسية جعفر اشتية، ومصوّر وكالة "شينخوا" نضال اشتية

6 سبتمبر/أيلول: استهدفت القوات الإسرائيلية سيارة مراسل شبكة "الإرسال" ووكالة "سند" الإخباريتين كريم خمايسة بالرصاص الحيّ في جنين.

28 سبتمبر/أيلول: استهدفت القوات الإسرائيلية كُلاً من مصوّر "شبكة قدس" عبد الله بحش ومصوّر وكالة "شينخوا" نضال اشتية بقنابل الغاز جنوب نابلس

8 أكتوبر/تشرين الأول: استهدفت القوات الإسرائيلية كُلاً من مصوّر شبكة "قدس" الإخبارية أحمد عابد، ومصوّر وكالة الصحافة الفرنسية جعفر اشتية، ومصوّر وكالة "الأنباء الصينية" نضال شفيق اشتية بالرصاص الحيّ. ولم يصبا.

29 نوفمبر/تشرين الثاني: استهدفت القوات الإسرائيلية مصوّر وكالة "أسوشيتد برس" (Associated Press) إيهاب علامي برصاصة معدنية مغلّفة بالمطّاط.

١٦ ديسمبر/كانون الأول: استهدفت القوات الإسرائيلية كُلاً من طاقم تلفزيون "فلسطين" الذي ضمّ المراسل محمد الخطيب والمصوّر فادي الجيوسي، ومصوّر قناة "الجزيرة مباشر" محمد سمرين، ومراسل وكالة "فلسطين بوست" مجاهد طبنجة، ومصوّر قناة "فلسطين اليوم" جهاد بدوي، ومصوّر وكالة "جاي ميديا" ليث جعار، ومراسل "شبكة فلسطين الإخبارية" عبد الله بحش بقنابل الغاز شرق نابلس، ما أدى إلى إصابتهم باختناق شديد

في أراضي الـ 48:

26 يناير/كانون الثاني: استهدفت قوات الاحتلال مصوّر وكالة "فرانس برس" أحمد غرابلة برصاصة مطاطية في القدس.

14 أبريل/نيسان: أطلق مسلّحان مجهولان النار على الصحفي مصطفى صرصور وأصاباه بسبع رصاصات، نقل إلى مستشفى في حالة خطرة، تمكن الأطباء من إنقاذه، وفي 17 مايو سرّحت محكمة الصلح في مدينة "بيتح تكفا"، المشتبهين بالضلوع في محاولة اغتياله.

5 سبتمبر/أيلول: أطلق مسلّحون مجهولون الرصاص الحيّ على منزل وسيارة الصحفي كمال عدوان في دالية الكرمل.

في قطاع غزة:

٧ أغسطس/آب: إصابة الصحفية ناهد أبو هربيد بقصف الطيران الإسرائيلي لمنزلها في بيت حانون.

ثانياً: محاكمات واعتقال واحتجاز الصحفيين

في الضفة الغربية:

29 يناير/كانون الثاني: احتجزت القوات الإسرائيلية الصحفيَّين في وكالة "جي ميديا" الإخبارية ليث جعّار و فيحاء خنفر.

30 يناير/كانون الثاني: قرّرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية سجْن الصحفي عاصم الشنار ستّة شهور.

3 يناير/كانون الثاني: استدعى جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني الصحفي في موقع "إخباريات "عبد السلام عواد للتحقيق.

20 يناير/كانون الثاني: قرّرت محكمة نابلس (فلسطين) سجْن المخرج عبد الرحمن ظاهر 3 أشهر بسبب منشور.

2 فبراير/شباط: احتجزت القوات الإسرائيلية المصور المستقل، وهاج بني مفلح مدة ساعة، أثناء تغطيته المواجهات بين الجنود وبين الشبان الفلسطينيين والأهالي في مناطق متفرقة.

13 فبراير/شباط: استدعى الأمن الفلسطيني الصحفي المستقل، أمين أبو وردة وحقّق معه حول عمله الصحفي.

21 مارس/آذار: اعتقلت القوات الإسرائيلية الصحفية المستقلة، بشرى الطويل أثناء مرورها على حاجز زعترة العسكري.

22 مارس/آذار: حقّق جهاز المخابرات الفلسطيني مع الصحفي إبراهيم أبو صفية حول عمله الصحفي.

14 أبريل/نيسان: اعتدت القوات الإسرائيلية على مراسلة وكالة "بال بوست" (PalPost) الصحفية شادية بني شمسة بالضرب و احتجزتها خلال تغطيتها المواجهات.

1 أبريل/نيسان: اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي الصحفي عمر أبو الرب من منزله.

10 أبريل/نيسان: احتجاز طاقم تلفزيون "فلسطين" الذي ضمّ المراسل هاني فنون والمصوّر فارس جنازرة قرب حاجز عسكري.

28 أبريل/نيسان: اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدير موقع "القسطل" أيمن قواريق على حاجز لها من دون معرفة الأسباب.

20 يونيو/حزيران: اعتقلت القوات الإسرائيلية مراسل وكالة "سند" الإخبارية الصحفي مصعب قفيشة وأفرجت عنه بعد أربعة أيام.

14 يونيو/حزيران: خطفت عناصر أمنية فلسطينية مراسل صحيفة "العربي الجديد" الصحفي سامر خويرة واعتدت عليه بالضرب المبرح على خلفية عمله الصحفي.

19 يوليو/تموز: اعتقلت القوات الإسرائيلية مراسل وكالة "قدس برس" الإخبارية الصحفي عامر أبو عرفة بعد دهم منزله في الخليل.

20 يوليو/تموز: اعتقلت القوات الإسرائيلية الصحفي فيصل الرفاعي بعد يوم على اقتحام منزله.

21 يوليو/تموز: اعتقلت المخابرات الفلسطينية الصحفي ثائر الفاخوري بعد استدعائه للمقابلة في مقرّ الجهاز في مدينة الخليل.

6 أغسطس/آب: اعتقلت القوات الإسرائيلية الصحفي إبراهيم أبو صفية من منزله.

12 أغسطس/آب: اعتقلت المخابرات الفلسطينية مراسل ومصوّر موقع "بال بوست" الإلكتروني مجاهد طبنجة 3 أيام في نابلس، وأطلقت سراحه بعد التحقيق معه حول عمله الصحفي وتعرّضه للضرب والتعذيب.

4 سبتمبر/أيلول: احتجزت القوات الإسرائيلية مراسلة وكالة "رويترز" في الأغوار رنين صوافطة والسائق الذي كان برفقتها.

3 سبتمبر/أيلول: اعتقلت الأجهزة الأمنية الفلسطينية كُلاً من الصحفي مجاهد السعدي خلال تصويره دهم منزل في جنين. وافرج عنه لاحقاً.

14 سبتمبر/أيلول: اعتقلت قوات الأمن الفلسطينية المصوّر صالح حمد خلال تغطيته الاحتجاجات في نابلس والصحفي محمد عتيق من منزله قرب جنين.

21 أكتوبر/تشرين الأول: احتجزت القوات الإسرائيلية مراسل شبكة "الإرسال" ووكالة "سند" الإخبارية كريم خمايسة، ومراسل فضائية "الجزيرة مباشر" محمد تركمان ساعتين.

30 أكتوبر/تشرين الأول: اعتقل جهاز المخابرات الفلسطيني مراسلَي "جي ميديا" محمد تركمان و حاتم حمدان من دون معرفة سبب الاعتقال.. وأفرج عنهما لاحقاً.

17 نوفمبر/تشرين الثاني: احتجزت القوات الإسرائيلية مراسل وكالة "جي ميديا" عبد المحسن شلالدة أربع ساعات، بعد الإعتداء عليه بالضرب.

28 نوفمبر/تشرين الثاني: اعتقلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مراسل وكالة "جي ميديا صبري جبريل وحقّقت معه حول عمله الصحفي، وكانت قد منعته من تغطية اقتحامها قرية حرملة شرق مدينة بيت لحم في 24 نوفمبر.

28 نوفمبر/تشرين الثاني: اعتقل الأمن الفلسطيني الصحفي أيمن قواريق بتهمة "حيازة سلاح".

1 ديسمبر/كانون الأول: اعتقلت القوات الإسرائيلية الصحفي معتصم سمارة وحقّقت معه حول عمله الصحفي ثم أطلقت سراحه بعد 13 يوماً.

8 ديسمبر/كانون الأول: احتجزت القوات الإسرائيلية المصور المستقل، عبد الرحمن حسّان.

20 ديسمبر/كانون الأول: احتجزت القوات الإسرائيلية ومصوّر شبكة "قدس الإخبارية" معتصم سقف الحيط ومراسلة وكالة "فلسطين بوست" الصحفية سجى العلمي.

في أراضي الـ48:

10 يناير/كانون الثاني: احتجزت الشرطة الإسرائيلية الصحفي ياسر العقبي ثلاث ساعات خلال تغطيته المواجهات في النقب.

3 أغسطس/آب: ثبّتت محكمة "عوفر" الإسرائيلية حكم الاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر الصادر بحقّ الصحفي فيصل الرفاعي.

4 سبتمبر/أيلول: اعتقلت القوات الإسرائيلية الصحفية لمى غوشة تسعة أيام بحجّة "التحريض عبر وسائل التواصل الإجتماعي" وأطلقت سراحها بشروط قاسية.

25 سبتمبر/أيلول: احتجزت الشرطة الإسرائيلية الصحفية منار شويكي خلال تغطيته اعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى في القدس.

27 سبتمبر/أيلول: احتجزت الشرطة الإسرائيلية المصوّر أحمد أبو صبيح خلال تغطيته اعتداءات المستوطنين على المسجد الأقصى في القدس.

22 نوفمبر/تشرين الثاني: مدّدت محكمة الصلح في القدس الحبس المنزلي بحقّ الصحفية لمى غوشة بحجّة "التحريض عبر وسائل التواصل الإجتماعي". وفي 24 ديسمبر، أجّلت محكمة القدس الجلسة "غوشة" وأبقت على حبسها منزلياً والمستمر منذ إطلاق سراحها المشروط في أيلول/سبتمبر الماضي.

في قطاع غزة:

11 يناير/كانون الثاني: احتجز الأمن الداخلي التابع لحماس الصحفي أحمد اللوح وزوجته على معبر رفح البري أثناء عودتهما من السفر، وتمّ التحقيق معه مرّتين حول أسباب سفره

20 يناير/كانون الثاني: أجّلت محكمة صلح خانيونس التابعة لحكومة "حماس" جلسة الحكم على الصحفي إيهاب فسفوس بتهمة "سوء استعمال التكنولوجيا" مرة سادسة. وفي 15 فبراير/شباط: أجلتها مجدداً، وفي جلسة 15 مارس أُجلت للمرة الثامنة، وفي 5 أبريل أجلتها لسماع شهود الدفاع وإصدار الحكم لكن تم تأجيلها في ذلك التاريخ وأجلت للمرة العاشرة في مايو.

11 أبريل/نيسان: حقّقت النيابة العامة التابعة لحكومة حماس مع رئيس تحرير صحيفة "الاقتصادية" محمد أبو جيّاب بسبب منشورات على "فيسبوك".

12 أبريل/نيسان: حققت النيابة في غزة مع الصحفي أحمد سعيد بسبب منشورات على "فيسبوك".

14 نوفمبر/تشرين الثاني: حقّق جهاز المباحث التابع لحماس مع الصحفي في صحيفة "الحياة الجديدة" هاني أبو رزق على خلفية منشور على "فيسبوك".

30 نوفمبر/تشرين الثاني: أوقف الأمن الداخلي التابع لحماس المدير التنفيذي لمجموعة "ميادين" الإعلامية الصحفي فارس الغول وحقّق معه.

28 ديسمبر/كانون الأول: استدعى جهاز المباحث العامة التابع لحماس الصحفيّتين في وكالة "نوى" الإخبارية مرح الوادية و إسلام الأسطل للتحقيق معهما على خلفية تحقيق صحفي تحت عنوان "أكاديميون خانوا الأمانة".

ثالثاً: الاعتداء بالضرب وغيره من وسائل العنف والمعاملة الحاطة من الكرامة في الضفة الغربية:

3 يونيو/حزيران: اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مراسل راديو "الخليل" مصعب التميمي بقنبلة صوت.

7 يونيو/حزيران: أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي رشّ غاز الفلفل على كُلّ من مراسل شبكة "قدس الإخبارية" عبد الله تيسير البحش، ومراسلة وكالة "رويترز" رنين صوافطة، والمصور المستقل، عادل أبو نعمة ومراسل تلفزيون "فلسطين" أمير شاهين.

11 يونيو/حزيران: اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على مصوّر الوكالة "الأوروبية" عبد الحفيظ الهشلمون بقنبلة صوت في الرأس.

11 يونيو/حزيران: اعتدت بالضرب والركل قوات الاحتلال الإسرائيلي على كل من المصور المستقل، مأمون وزوز، ومصوّر صحيفة "الحدث" مصعب شاور، ومراسل تلفزيون "فلسطين" عزمي بنات، والمصور المستقل، ساري جرادات وطاقم وكالة "رويترز" الذي ضمّ المراسل يُسري الجمل والمصوّر موسى القواسمي، بالضرب والركل والدفع والشتم.

5 أكتوبر/تشرين الأول: استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقنابل الغاز والرصاص المطاطي كلاً من مراسلة "فلسطين بوست" سجى العلمي ومراسل وكالة "جي ميديا" الإخبارية بلال عرمان، ومصوّر شبكة "قدس" الإخبارية معتصم سقف الحيط ومصوّر وكالة "أسوشيتد برس" مجدي اشتية.

11 أكتوبر/تشرين الأول: اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالضرب على مراسل"جي ميديا" محمد ثابت واحتجزته أربع ساعات

19 أكتوبر/تشرين الأول: استهدفت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقنابل الغاز والرصاص المطاطي كلاً مراسل تلفزيون "فلسطين" بدر أبو نجم والمصوّر سليم صوافطة وطاقم برنامج "ملف اليوم" في التلفزيون وأصيب مسؤول البثّ معتز سوداني في ذقنه.

20 أكتوبر/تشرين الأول: اعتدت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالضرب على المصوّر معتصم سقف الحيط.

وفي أراضي الـ 48:

13 يناير/كانون الثاني: اعتدت الشرطة الإسرائيلية على مراسل موقع "الجرمق" الإخباري عطوة أبو خرمة خلال تغطيته المواجهات في النقب.

5 يناير/كانون الثاني: اعتدى مستوطنون بالضرب على مصوّر وكالة "الأناضول" فايز أبو رميلة خلال تغطيته الميدانية.

30 يناير/كانون الثاني: اعتدى مستوطنون بالضرب مراسلة قناة "الجزيرة" نجوان سمري والمصوّر وائل السلايمة خلال تغطيتهم الميدانية.

13 فبراير/شباط: اعتدى مستوطنون على المصوّر رجائي الخطيب و عرقلوا عمل مصوّرين آخرين.

15 أبريل/نيسان: الشرطة الإسرائيلية أصابت بالرصاص المطّاطي كُلاً من مراسلة تلفزيون "الغد" نسرين سالم في تاريخ ومصوّر قناة "روسيا اليوم" علي ياسين والمصور المستقل، أحمد الشريف ومصوّر قناة "الميادين" محمد عشو ومصوّر إذاعة "الحياة" الأردنية محمد سمرين الذي اعتقلته بعدما اعتدت عليه بالضرب.

27 أبريل/نيسان: اعتدت الشرطة الإسرائيلية بالضرب على كلّ من مصوّر دائرة الأوقاف الإسلامية رامي الخطيب ومصوّر "وكالة الصحافة الفرنسية" أحمد غرابلة والمدوّنة آلاء الصوص والمصور المستقل، رجائي خطيب الذي احتجزته أيضاً ساعتين.

29 أبريل/نيسان: اعتقلت الشرطة الاسرائيلية الصحفي الحرّ عبد السلام عوّاد والمصور المستقل، محمد دويك وحقّقت معه.

11 أبريل/نيسان: ومنعت الشرطة الاسرائيلية المصور المستقل، ابراهيم السنجلاوي من دخول المسجد الأقصى للتغطية،

12 أبريل/نيسان: احتجزت الشرطة الاسرائيلية المصور المستقل، أحمد أبو صبيح ساعتين ومراسلة موقع "الجرمق" الإخباري نجاة حمودة، وأطلقت سراحها في اليوم التالي.

5 مايو/أيار: استهدفت الشرطة الإسرائيلية المصوّر أحمد جلاجل.

13 مايو/أيار: استهدفت الشرطة الإسرائيلية بالرصاص المطاطي والضرب خلال تشييع جنازة الشهيدة شيرين أبو عاقلة، مراسلة تلفزيون وإذاعة "التاج" الأردنية أحلام ملحم مراسلة صحيفة "الحياة الجديدة" ديالا جويحان، ومراسلة موقع "ميدان القدس "الإخباري براءة أبو رموز، مراسلة تلفزيون "الغد" نسرين سالم، مراسل تلفزيون "العربي" أحمد جرادات ومراسلة قناة "الجزيرة" مباشر نوال حجازي، مراسلة قناة "فرانس 24" ليلى عودة، مراسلة وكالة "معاً" ميساء أبو غزالة، طاقم قناة "الميادين" الذي ضمّ المراسلة هناء محاميد والمصوّر وهبة مكية،

29 مايو/أيار: استهدفت الشرطة الإسرائيلية بالرصاص المطاطي طاقم موقع "العربي الجديد" الذي ضمّ المراسل محمد عبد ربه والمصوّر علي ديواني، المصور المستقل، وسام بخاري، ومدير موقع "صفد ميديا" الصحفي أحمد الصفدي.

8 يونيو/حزيران: اعتدت عناصر من "الأمن الوقائي" و"المخابرات" التابعَين للسلطة الفلسطينية والأمن التابع لجامعة "النجاح" وعناصر من "الشبيبة على مصوّر وكالة "جي ميديا" ليث جعّار بالضرب المبرح وحطموا كاميرته.

7 يوليو/تموز: استهدفت الشرطة الإسرائيلية كلّاً من مصوّر تلفزيون "فلسطين" فادي ياسين، ومراسل شبكة "قدس" الإخبارية عبد الله بحش، والمصور المستقل، محمود فوزي بقنابل الغاز المسيّل للدموع

27 يوليو/تموز: استهدفت الشرطة الإسرائيلية مراسل قناة "رؤيا" الأردنية حافظ أبو صبرا بقنبلة صوت

8 أغسطس/آب: اعتدت الشرطة الإسرائيلية بالضرب والدفع على كل من مصوّر قناة "الميادين" محمد عشو، والمصور المستقل، محمد الشريف، و مراسلة تلفزيون "فلسطين" ليالي عيد، ومصوّر الوكالة الفرنسية أحمد غرابلي، والمصور المستقل، غسان أبو عيد.

17 أكتوبر/تشرين الأول: اعتدت الشرطة الإسرائيلية بالضرب على كُلّ من مراسلة وكالة "نبض القدس" هبة نجدي ومصوّر قناة "الميادين" محمد عشو ومراسل وكالة "الأناضول" التركية معاذ خطيب ومراسلة قناة "الرؤيا" براء أبو رموز .

23 نوفمبر/تشرين الثاني: اعتدى المستوطنون على طاقم تلفزيون "فرانس 24" الذي ضمّ المراسلة ليلى عودة والمصوّر نادر بيبرس أثناء تغطيتهما الإنفجار الذي حصل غرب مدينة القدس.

في قطاع غزة:

30 يونيو/حزيران: اعتدى عدد من موظّفي الأمن في بنك "فلسطين" على مراسل صحيفة "فلسطين" محمد أبو شحمة بالضرب والدفع وصادروا هاتفه الخلوي.

رابعاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية

في الضفة الغربية:

- 29 يناير/كانون الثاني: عرقلت القوات الإسرائيلية عمل كُلّ من مراسل "وكالة الصحافة الفرنسية" أيمن القواسمي، مصوّر وكالة "جي ميديا" عبد المحسن شلالدة، مصوّر "تلفزيون

فلسطين" إياد الهشلمون، مصوّر "شبكة قدس" الإخبارية ساري جرادات ومصوّر وكالة "الأناضول" التركية مأمون وزوز في الخليل.

25 يوليو/تموز: منعت القوات الإسرائيلية المراسل عبد الله بحش ومراسل قناة "الغد" خالد بدير وطاقم فضائية "معاً" الذي ضمّ المراسل رائد عمر والمصوّر أيمن عليوي، من الوصول إلى قرية قراوة بني حسان غرب مدينة سلفيت لتغطية هدم منزل أسيرَين.

25 يوليو/تموز: منعت السلطات الإسرائيلية مراسلة قناة "تي أر تي" التركية الصحفية مجدولين حسونة، من السفر عبر معبر الكرامة إلى الأردن.

26 يوليو/تموز: منعت السلطات الإسرائيلية الصحفي الحرّ مجاهد السعدي من السفر عبر معبر الكرامة إلى الأردن .

21 أغسطس/آب: منعت القوات الإسرائيلية الصحفي أيمن قواريق من السفر من دون توضيح الأسباب.

10 سبتمبر/أيلول: عرقلت القوات الإسرائيلية عمل مراسل "تلفزيون فلسطين" عزمي بنات والمصوّر فادي خلاّف ومنعتهما من التصوير في بيت أمر شمال الخليل.

20 أكتوبر/تشرين الأول: منعت القوات الإسرائيلية مراسل فضائية "الغد" رائد الشريف والمصوّر جميل سلهب، ومراسل قناة "العربية" مصعب شاور، ومصوّر "جي ميديا" عبدالمحسن شلالدة، ومصوّر وكالة "شينخوا" الصينية مأمون وزوز، ومراسل شبكة "قدس" ساري جرادات من تغطية المواجهات في الخليل، فيما عرقلت عمل مصوّر الوكالة الأوروبية عبد الحفيظ الهشلمون، ومراسل تلفزيون "فلسطين" عزمي بنات ومدير التلفزيون في الخليل جهاد القواسمة والمصوّر محمد عواودة، ومصوّر وكالة"وفا" مشهور الوحواح ومنعتهم من الوصول بسياراتهم لتغطية فعالية.

8 نوفمبر/تشرين الثاني: منعت القوات الإسرائيلية مصوّر شبكة "قدس الإخبارية" عبد الله بحش من دخول بوابة بلدة عزون شرق قلقيلية.

8 نوفمبر/تشرين الثاني: منَع الأمن الفلسطيني الصحفي الصحفيين والمصوّرين من تغطية مؤتمر صحفي في رام الله.

30 ديسمبر/كانون الأول: عرقلت القوات الإسرائيلية عمل كُلّ من المصوّرَين عبد الله بحش و فادي الجيوسي، ومراسل وكالة "جي ميديا" سامر خويرة، ومراسل تلفزيون "فلسطين" بكر عبد الحق، و منعتهم من التصوير في مدينة نابلس.

في أراضي الـ 48:

16 فبراير/شباط: منعت الشرطة الإسرائيلية الصحفيين الفلسطينيين حاملي البطاقات الصحفية الفلسطينية والدولية من دخول حيّ الشيخ جرّاح في القدس وتغطية الأحداث داخله.

7 مارس/آذار: منعت الشرطة الإسرائيلية المصوّر ابراهيم السنجلاوي من الاقتراب والتصوير من مكان حدوث عملية طعن في القدس.

29 مايو/أيار: منعت الشرطة الإسرائيلية مصوّر "وكالة الصحافة الفرنسية" أحمد غرابلة، ومصوّر وكالة "رويترز" عمار عوض، ومصوّر وكالة "أسوشيتد برس" محمود غليان من دخول المسجد الأقصى للتغطية

32 يوليو/تموز: منعت الشرطة الإسرائيلية مراسلة شبكة "القسطل" الإخبارية الصحفية براء شلودي من دخول المسجد الأقصى.

12 أكتوبر/تشرين الأول: منعت الشرطة الإسرائيلية مراسلة قناة "الرؤيا" آية خطيب من تغطية اقتحامات المستوطنين للمسجد الأقصى في القدس.

الجمهورية اللبنانية

أداة الخوف

على الرغم من أن لبنان عُرفت بجمهورية حرية الرأي والتعبير على مدى سنوات طويلة، إلا أن هذا الصورة تغيرت خلال الأعوام الماضية، خاصة خلال 2022م، حيث أصبحت الأجهزة الأمنية تتغول في حرية الصحافة والرأي وتحاول تقويضها لصالحها إضافة إلى الأطراف السياسة الأخرى التي تحاول إسكات المنتقدين.

يمنع القانون اللبناني تحويل الصحفي إلى محكمة غير محكمة المطبوعات، لكن مع ذلك تستمر الاستدعاءات الأمنية من قبل مكتب جرائم المعلوماتية، وفي أحيان أخرى من قبل مخابرات الجيش من خارج اختصاصات المحكمة. ويناضل الصحافيون والإعلاميون في لبنان على حماية حرية الصحافيين بحصرها بالقوانين المرعية المرتبطة بقانون المطبوعات فيما تحاول السلطات عبر أشخاص أو أجهزة ميليشيات، لدفع الصحفي إلى أماكن للمجرمين أو للإرهابيين.

يتعرض الصحافيون في لبنان إلى منع التغطية للأحداث أو إعداد التقارير في مناطق محسوبة على أطراف أخرى، في استعداء للصحافيين المستقلين. أما التهديدات التي يطلقها الأطراف على الصحافيين وحملات التشويه على شبكات التواصل فلا حصر ولا حد لها من التهديد بالقتل والاغتصاب إلى تهديد العائلة والمستقبل الصحفي.

وتجبر الظروف الاقتصادية الصحافيين في لبنان على ممارسة رقابة ذاتية نتيجة انعدام الأمن الوظيفي والخشية من الفصل التعسفي من وظائفهم ما يؤثر على حرية الصحافة وانتجايتهم والتعبير عن آرائهم بحرية.

رصدت منظمة "صحفيات بلاد قيود" خلال 2022، انتهاكات مباشرة تعرض لها 48صحافياً وصحافية بينهم 14صحافية، واستهداف 3 وسائل إعلام على الأقل إما بإطلاق الرصاص المباشر نحوها أو إلقاء القنابل أو اقتحامها، وتعرض الصحافيون للتهديد المباشر بالقتل.

وقامت عديد من وسائل الإعلام اللبنانية بفصل عشرات الصحافيين والصحافيات ومصوّرين وإداريين بشكل مفاجئ بحجّة "الأوضاع المالية الصعبة" بينها قناة الجديد وقناة MTV، أما التلفزيون الألماني دوتشيه فيلله التي تبث من لبنان فقد قامت بفصل أربعة صحافيين وصحافي متعاون مع أكادميتها في بيروت، فيما يشبه العقاب الجماعي بسبب آرائهم السياسية ضد الاحتلال الإسرائيلي واتهمهم التلفزيون الألماني ب"معاداة السامية".

رفض حماية الصحافيات

في 8 مارس/آذار2022: امتنع لبنان وحده من أصل 50 عضواً في "تحالف حرية التعبير" عن التوقيع على بيان لحماية الصحافيات والإعلاميات تزامناً مع اليوم العالمي للمرأة.

البيان، أشار إلى أن "تصاعد العنف والاعتداءات على العاملات في مجال الإعلام يؤدي إلى تشويه المشهد الإعلامي من خلال تهديد التنوع وترسيخ عدم المساواة، إضافة إلى أنه يُشكّل خطراً على التعددية الإعلامية والديمقراطية ككل".

وأضاف: "التهديدات التي تواجههن تهدف إلى إسكات أصواتهن والحدّ من قدرتهن على ممارسة حريتهن في التعبير".

كانت السلطات اللبنانية قد رفضت التوقيع على بيان مماثل في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، في مؤتمر للإعلام في كندا التي ضمّت 36 دولة من أصل 37 عضواً في "تحالف من أجل حرية الإعلام" الذي أدار جلسات الحوار خلاله وزير الخارجية الكندي، وحضره ممثّلون عن حكومات ومنظّمات المجتمع المدني وأكاديميون ومنظّمات دولية.

على الرغم من أن البيانين لا يشكلان إلزاماً للحكومة إلا أن رفض التوقيع يعتبر موقف ضمني ضد ما جاء في مضمونة والذي يتضمن نص على "تعزيز المساءلة لأولئك الذين يؤذون الصحافيين والعاملين في مجال الإعلام، أو يقيّدونهم بلا داعٍ عن أداء عملهم".

تطورات اغتيال لقمان سليم

لم يحدث أي تطور في التحقيقات أو المتهمين في قضية مقتل الكاتب والناشر لقمان محسن سليم (1962 - 4 فبراير/شباط 2021)؛ واغتل بأربع رصاصات في الرأس وواحدة في الظهر وهو في سيارته في منطقة "العدوسية" أثناء عودته من جنوب لبنان.

لم تقدم السلطات القضائية اللبنانية أي معلومات حول الجهة التي اغتالته، أو الأشخاص الذين قاموا بعملية الاغتيال منذ ذلك الحين، ورغم تزايد المطالبات في 2022 لمعرفة من يقفون خلف اغتياله الوحشي إلا أن السلطات تتحرك ببطئ- أو تكاد لا تتحرك- في ملف اغتياله، كما فشلت في التحقيق والإدانة في التهديدات العديدة التي تلقها "سليم" من تيار حزب الله، الذي عُرف "سليمان" بانتقاده. وكان سليم قد ذكر في الأيام التي سبقت مقتله بأن حزب الله كانوا يُهددونه في منزله ويتهمونه بالخيانة.

أولاً: جرائم انتهاك الحق في الحياة

1 سبتمبر/أيلول: وضع مجهولون قنينة بنزين وبطاريتين تحت سيارة المصوّر حسن شعبان أمام منزله في بلدة ياحون الجنوبية.

18 أكتوبر/تشرين الأول: استهداف مجهولون منزل الإعلامي أحمد موسى بالرصاص في البقاع الغربي.

27 ديسمبر/كانون الأول: تعرضت قناة الجديد لاعتداءات متكررة، حيث استهدف مجهولون مبنى القناة بقنبلة مولوتوف انفجرت على الرصيف الخارجي وفي اليوم التالي أطلق "المجهولون" الرصاص الحي باتجاه المبنى، وبعد يومين أمطروا المبنى بالرصاص وأصابوا عدداً من الطوابق بينها "دار الفارابي" بـ 14 رصاصة. يأتي ذلك بعد حملة تحريض وكراهية ضد القناة ومقدّمة برنامج "فشة خلق" الإعلامية داليا أحمد والممثلة جوانا كركي على مواقع التواصل، على خلفية مقطع ساخر لكركي.

ثانياً: محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين

10 يناير/كانون الثاني: حقق "مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية" مع الصحفي "محمد عواد" بسبب منشور حول قضية تعنيف امرأة

24 يناير/كانون الثاني: احتجز "مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية" الناشط على وسائل التواصل الاجتماعي "طارق أبو صالح" بعد التحقيق معه بسبب منشور انتقد فيه النائب فيصل كرامي.

26 يناير/كانون الثاني: استدعت شعبة المعلومات مراسل "تلفزيون سوريا" الصحفي السوري أحمد القصير دون توضيح الأسباب.

2 فبراير/شباط: حقّقت شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي مع مراسل "تلفزيون سوريا" الصحفي السوري أحمد القصير حول عمله الصحفي.

31 مارس/آذار: حكم محكمة المطبوعات بسجن الصحفيَّين إبراهيم الأمين و زينب حاوي ثلاثة أشهر وتخفيض الحكم إلى غرامة قدرها مليون ليرة بسبب مقال ورسم كاريكاتوري.

11 مارس/آذار: استدعت المباحث الجنائية رئيس تحرير موقع "لبنان الكبير" الصحفي محمد نمر على خلفية إخبار مقدّم بحقّه من رئاسة الجمهورية بسبب خبر ولكنه رفض المثول أمامها.

10 أبريل/نيسان: احتجاز الأمن العام الصحفية الأميركية ندى حمصي 17 ساعة في مطار رفيق الحريري الدولي إثر وصولها إلى بيروت بحجّة وجود بلاغ منع دخول إداري.

25 أبريل/نيسان: احتجاز عناصر أمنية تابعة لبلدية بنت جبيل مراسلة موقع "بيروت اليوم" حنين حيدر أثناء عملها الصحفي.

12 مايو/أيار: أصدرت محكمة المطبوعات حكماً غيابياً بإدانة الإعلامي رياض طوق بتهمة "القدح والذم"، وسجنه، مع تخفيف الحكم لغرامة مالية.

15 يونيو/حزيران: استقصت عناصر من أمن الدولة عن منزل الإعلامية سابين يوسف إثر إصدار النيابة العامة الاستئنافية نفسها مذكرة بحث وتحرٍّ بحقها بحجّة أنها شتمت رئيس الجمهورية في تغريدة.

8 يونيو/حزيران: قالت الصحافية المستقلة لونا صفوان إنها تلقت اتصالاً من مخفر بعبدا بشكوى مقدمة بحقها من قِبل جعفر العطار (المتهم بقضية تحرش ارتكبها بحق أكثر من 25 شابة،) بتهم "تشويه السمعة والتشهير ونشر أكاذيب".

20 يونيو/حزيران: استدعى الأمن العام الكاتب جوي أيوب للتحقيق لكنه لم يمثُل لطلب الإستدعاء بسبب تواجده خارج لبنان.

21 يونيو/حزيران: حقق مكتب "مكافحة جرائم المعلوماتية" مع الصحافية المستقلة مروة صعب بسبب شكوى قدّمها بحقّها جعفر العطار على خلفية نشر على "فيسبوك".

3 أغسطس/آب: إحالة هيئة الإشراف على الانتخابات 592 وسيلة إعلامية مختلفة على محكمة المطبوعات "بسبب مخالفات متعلّقة بالاستحقاق النيابي" لعام 2022.

27 سبتمبر/أيلول: استدعى مكتب المباحث الجنائية المركزية المحلّل السياسي والصحفي نضال السبع على خلفية شكوى "قدح وذمّ" مقدّمة من نادر الحريري بسبب تغريدتين.

3 أكتوبر/تشرين الأول: استدعت المباحث الجنائية الصحفي نضال السبع وحقّقت معه بسبب تغريدتين.

27 أكتوبر/تشرين الأول: تقدّم جبران باسيل النائب البرلماني بشكوى جزائية بحق الصحافي يوسف دياب والإعلامية في قناة "الجديد" ريف عقيل بتهمة "القدح والذمّ" بسبب تقرير تناوله.

15 نوفمبر/تشرين الثاني: استدعاء دائرة تحرّي طرابلس مدير تحرير موقع "سفير الشمال" الإخباري الصحافي غسان ريفي بسبب مقال يتناول فيه رجل الأعمال عمر حرفوش الناشط سياسياً.

ثالثاً: العنف والمعاملة الحاطة بالكرامة والفصل التعسفي

29 يناير/كانون الثاني: اعتدى شاب على مصوّر "صوت بيروت إنترناشونال" ربيع الداعوق بالضرب في منطقة رأس النبع.

٧ فبراير/شباط: قرّرت إدارة قناة "دويتشه فيله" (DW) الألمانية فصل كل من مدير مكتبها في بيروت الصحفي باسل العريضي والصحفيين مرهف محمود و فرح مرقة و مرام سالم و داوود ابراهيم، على خلفية تغريدات لهم ينتقدون فيها إسرائيل وقد اعتبرتها القناة "معادية للسامية"!

15 مايو/أيار: تعرّض مصوّر منصّة "ميغافون" حسين بصل للضرب على يد مناصري "حزب الله" خلال تغطيته عملية الاقتراع في الجنوب.

26 مايو/أيار: تعرّض طاقم موقع "لبنان والعالم" الذي ضمّ رئيسة تحرير الموقع الإعلامية سارة حمود والمصوّر أندريه غارابد للضرب على أيدي عناصر من الجيش اللبناني خلال تغطيتهما تظاهرة.

20 يوليو/تموز: الاعتداء على الصحفي والكاتب نوفل ضو في منطقة رأس النبع في بيروت بالشتم ومحاولة إخراجه من سيارته.

22 يوليو/تموز: الاعتداء على طاقم منصّة "صوت بيروت إنترناشونال" الذي ضمّ المراسل محمد زناتي والمصوّر يوسف فواز بعد تغطيتهما وقفة احتجاجية أمام مستشفى فقيه في السكسكية في الجنوب.

8 أغسطس/آب: اعتداء مناصري "حزب الله" على المصوّر الحرّ حسن شعبان بالضرب فضلاً عن تهديده بالقتل إثر تغطيته تظاهرات لأهالي بلدته بيت ياحون احتجاجاً على انقطاع المياه.

15 أغسطس/آب: تكرّرت رسائل التهديد له حيث وجد المصوّر الحرّ حسن شعبان رصاصة على شباك سيارته، وبعد أيام تمّ تمزيق إطار سيارته وتهديده مجدداً.

14 سبتمبر/أيلول: اقتحمت مجموعة مسلّحة مكاتب صحيفة "البناء" في شارع الحمراء وعبثت بمحتوياتها.

7 سبتمبر/أيلول: اعتدت عائلة المتحرّش ر. ف بالضرب على طاقم تلفزيون "الجديد" أثناء إعداده تقريراً حول قضية " متحرش المنتجع الشاطئي في بيروت."

30 سبتمبر/أيلول: اعتدى ضابط في قوى الأمن الداخلي مع عدد من الشبان بالضرب على مندوب الوكالة الوطنية للإعلام في بلدة مزبود الصحفي أحمد منصور بسبب اعتراضه على إطلاق الضابط النار في الهواء لتفرقة الناس خلال إخماد النيران في البلدة

13 أغسطس/آب: تعرّضت الإعلامية ديما صادق لحملة تحريض وتهديد بالقتل وهدر الدم بسبب تغريدة تتضمّن صورة تهاجم فيها قاسم سليماني، وآية الله الخميني.

17 ديسمبر/كانون الأول: تعرّض الصحافي والكاتب طوني بولس لحملة تحريض وتهديد بالقتل على مواقع التواصل الاجتماعي بسبب تحميله في منشور على صفحته على "تويتر" حزب الله مسؤولية مقتل جندي إيرلندي من "اليونيفيل" في الجنوب.

رابعاً: القيود على الحركة والتنقل والمنع من التغطية

13 يناير/كانون الثاني: منعت عناصر حزبية كلّاً من مراسل جريدة "النهار" الصحفي أحمد منتش ونقيب المصوّرين عزيز طاهر والصحفي علي حشيش من الوصول إلى مكان انفجار حدث في رومين في الجنوب.

31 يناير/كانون الثاني: ادّعت النيابة العامة على قناة "MTV" و الإعلامي مارسيل غانم بجرائم "الاعتداء على أمن الدولة وإثارة النعرات المذهبية على خلفية حلقة من برنامج "صار الوقت".

6 أبريل/نيسان: منعت إدارة الجامعة اللبنانية الأميركية الصحفيين والمصوّرين من دخول حرم الجامعة في بيروت لتغطية تظاهرة احتجاج طلابية.

12 أبريل/نيسان: منعت عناصر حزبية مراسلة قناة "الجديد" رُبا فرنّ والمصوّر محمد السمرا من تصوير مكان الانفجار في بنعفول الجنوبية.

15 مايو/أيار: منعت القوى الأمنية فريق عمل قناة "سكاي نيوز" الذي ضمّ المراسل سلمان عنداري والمصوّر محمد حنون من الخروج في بثّ مباشر من داخل قلم اقتراع في الدكوانة.

30 أغسطس/آب: منع أمن "سوليدير" طاقم قناة "سكاي نيوز" الذي ضمّ المراسل سلمان عنداري والمصوّر ناجي حمزة من التصوير بحجة عدم الحصول على إذن مسبق.

9 سبتمبر/أيلول: منعت القوى الأمنية قنوات "الجديد" و"MTV" و"LBCI" من التغطية أمام قصر العدل في بيروت.

3 نوفمبر/تشرين الثاني: حطم مناصرو "التيار الوطني الحرّ" الشاشات والواجهات الخارجية لقناة MTV إثر إشكال داخل استديو برنامج "صار الوقت".

دول مجلس التعاون الخليجي

لا صحافة مستقلة، وانعدام حق التعبير

مما لا شك فيه أن حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة صنوان لا يفترقان، كما أنهما مرتبطان بشكل مباشر بالحق في الحصول على المعلومات، والحق في التجمع السلمي، وهي الحقوق التي أكدت عليها المواثيق والإعلانات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. وخلال السنوات العشر الماضية افتقدت دول مجلس التعاون الخليجي كل ذلك وأصبحت تتذيل الترتيبات المتعلقة بحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير وجميع حقوق الإنسان.

ولم يكن عام 2022 بعيداً عن كل ذلك، حيث استمرت الانتهاكات بحق الصحافيين والمعبرين عن آرائهم. وأصبحت خيارات أولئك المتحدثين المستقلين في الشأن العام في هذه الدول أما الذهاب إلى السجون أو الخروج إلى المنفى. وهناك خيار ثالث يتعلق بالصمت والابتعاد عن الحديث في الشأن العام لكن ذلك ليس آمناً وقد يتم اعتقالهم في أي وقت.

وتفرض دول الخليج رقابة صارمة على الصحف الصادرة بداخلها ومعظمها إما حكومية أو شبه حكومية، وتحظر تداول المطبوعات الخارجية إذا ما تناولت موضوعا ذا حساسية في البلد المعني. ويجدر التنبيه إلى أن مستويات حريات الصحافة والتعبير عن الرأي في هذه الدول تختلف، حيث هناك مساحات للحرية أكبر في بعضها، وتأتي قطر والكويت في مقدمتها، بينما تأتي السعودية والإمارات في أسفل القائمة.

القوانين

تملك دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من القوانين الفضفاضة حول "الأمن العام" أو "الأمن القومي" والتي تستخدم لمعاقبة حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة مهما كانت هذه الممارسة بسيطة. وفي السنوات الأخرة أضافت دول الخليج قوانين قمعية جديدة تحت عنوان قوانين مكافحة الإرهاب أو الجرائم الإلكترونية، والتي تحتوي على مصطلحات فضفاضة تستخدم في مواجهة حرية الرأي والتعبير، واستهداف أي حرية بسيطة للصحافة. وتقوم بتحديثها اتباعاً، كما فعلت الإمارات عام 2022 بتشديد العقوبات في قانون الجرائم الالكترونية وقانون العقوبات.

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على الحظر الشامل على نشر المعلومات، استناداً إلى تعريفات غامضة ل"الأخبار الكاذبة" أو "الإشاعة" أو "نشر معلومات مغلوطة". والتي تستخدمها هذه الأنظمة إلى حد كبير لتكميم جميع الأصوات المعارضة والزج بالمنتقدين والمدافعين عن حقوق الإنسان في السجون. كما أن النظم القانونية الموجودة تحظر الوصول الحر إلى المعلومات أو نشرها وتداولها، كما أنها لا تحدد الجهات التي يمكن اللجوء إليها للتظلم، في ظل وجود سلطات قضائية تخضع للسلطات التنفيذية في هذه الدول.

وهذه القوانين تخلط بين شخص رأس الدولة وأعماله، فإن اعتبرت أن ذات رأس الدولة مصانة، فإنه من المفترض أن تكون أعماله قابلة للنقد والمناقشة، ولكن القوانين لا تفرق بين الأعمال

والذات؛ بل امتد الأمر إلى تجريم انتقاد المسؤولين الحكوميين المباشرين أو أحداً من العائلة الحاكمة، وهو تجريم يذهب أيضاً لمنع انتقاد أعمالهم.

إضافة إلى ذلك تعتمد هذه الدول كلها نظام الترخيص المسبق لإجازة إصدار أي صحيفة أو مطبوعة دورية أو موقع الكتروني، وتفرض تأمينا ماليا مبالغ فيه، وتملك أجهزة السلطة التنفيذية والمخابرات صلاحيات إلغاء الصحف، وتسريح العاملين والصحافيين، والمنع من الكتابة.

ولا يعاني الصحافيون والمتحدثون في الشأن العام من انتهاء وجودهم في الصحافة الوطنية، في ظل انعدام الصحافة الأهلية المستقلة، بل أصبحوا يعانون في مواقع التواصل الاجتماعي إذ أصبحوا بين مطرقة ممارسة حرية التعبير بحرية في بين القوانين التي تعدل بين فترة وأخرى تؤدي إلى استدعائهم والتحقيق معهم على خلفية اتهامات تخص "أمن الدولة".

الاعتقالات والترحيل وسحب الجنسية

يوجد عشرات الصحافيين والمدونين في دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة السعودية والإمارات والبحرين، بسبب ممارسة الحق في التعبير عن أبسط الانتقادات وهؤلاء جرى اعتقالهم خلال السنوات الماضية، وجرى في عام 2022 ممارسة أحكام سياسية جديدة عليهم أو جرى تمديد فترة اعتقالهم، كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

يتعرض المعتقلون في هذه السجون لصنوف شتى من التعذيب، والمعاملة الحاطة بالكرامة، والانتهاكات التي لا حصر لها في ظل تعتيم وتظليل من قِبل وسائل الإعلام والمسؤولين الحكوميين في دول مجلس التعاون الخليجي على وضعهم، ورفض السماح لآليات الأمم المتحدة المتعلقة بالاعتقال والتعذيب بزيارة هذه السجون ومعرفة أوضاعهم.

كما أن تمتاز دول مجلس التعاون الخليجي بوجود صحافيين عاملين في المؤسسات الإعلامية الرسمية وشبه الرسمية من جنسيات متعددة، في بعض المؤسسات الصحافيين الأجانب بنسبة أكبر من المواطنين، وعند مخالفة أو انتهاك الخطوط الحمراء أو أبسط خطأ يمكن اعتقال أو تسريح العاملين وطردهم في نفس الوقت. كما حدث مع صحيفة الرؤية الإماراتية في سبتمبر/أيلول 2022 عندما تم تسريح جميع الصحافيين بسبب تقرير اعتقد العاملون في الصحيفة أنه ضمن الحدود المسموح بها ويتعلق بلجوء الإماراتيين لتعبئة سياراتهم بالبنزين من سلطنة عمان لتجاوز غلاءه في الإمارات.

وتحولت حرية الرأي والتعبير في دول مجلس التعاون الخليجي إلى كابوس يطارد الصحافيين - كانوا مواطنين أو مقيمين- كما أنه أدى إلى الرقابة الذاتية والفساد والخوف؛ فإضافة إلى أن عمليات الاعتقال والتهديد، أفرزت السنوات الماضية صحفيين فاسدين يبررون للسلطات عمليات القمع وحظر حرية الصحافة، أدى إلى انخفاض المستويات المهنية للعاملين بالمؤسسات الصحفية والإعلامية.

كما أن الصحافيين المواطنين في دول مجلس التعاون الخليجي معرضون لفقدان جنسياتهم بسهولة إذا ما قاموا بتقديم انتقادات، وذهب الإمارات والبحرين خلال السنوات الماضية منحى مخيفاً بفقدان الصحافيين والمدونين للجنسيات من خارج القانون، وانضمامهم إلى قوافل عديمي الجنسية (البدون) ما يحرمهم من الحقوق الرئيسية أمر يرسل بإشارات مقلقة حيال تنامي ظهور تيار إقليمي يشي باستخدام هذا الأسلوب لمعاقبة الصحافيين.

دولة الإمارات العربية المتحدة

افتقدت الإمارات أي تحسن في وضع حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والإعلام، على العكس من ذلك زادت من الرقابة والتشريعات التي تُغَلِّظ عقوبة ممارسة الحق في الرأي والتعبير مستهدفة الصحفيين وحق وصولهم إلى المعلومات.

استمر جهاز أمن الدولة في ترهيب المدونين والناشطين الحقوقيين الموجودين في الخارج، ففي 08 مارس/آذار: قالت المدونة والناشطة الحقوقية جنات المرزوقي إنها تعرضت للتهديد بعد مشاركتها في ندوة عبر الإنترنت، حملت عنوان، "تضامن النساء في نشاطات حقوق الإنسان: رواية القصص من شبه الجزيرة العربية" نظمتها منظمات حقوقية. تتضمن هذه الرسائل

مطالبتها بعدم الحديث عن أي قضايا تتعلق بحقوق الإنسان في الإمارات والتوقف عن "إهانة الدولة" بسبب مطالبتها بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. تعرضت "المرزوقي" لعدة تهديدات خلال 2022.

على الرغم من أن الإمارات تقدم نفسها مركز إقليمي ودولي بزيارات دولية طوال العام، إلا أنها لا تسمح للصحفيين بتغطية الزيارات إلا من خلال وسائل الإعلام التي تديرها الدولة.!

تتحكّم سلطات دولة الإمارات في الإعلام من خلال المجلس الوطني للإعلام الذي يتبع مجلس الوزراء وفقا للقانون الاتحادي رقم 11 لسنة 2016 ولا نفاذ لقراراته إلاّ بعد مصادقته، كما تتحكم في المحتوى الإعلامي من خلال القرار رقم 23 لسنة 2017 بشأن المحتوى الإعلامي الذي يحظر على كل مطبوع أو منشور الإساءة لنظام الحكم في الدولة ورموزه ومؤسساته والمصالح العليا للدولة وللمجتمع و نشر ما يسيء للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي وعدم احترام التوجهات والسياسات التي تتبعها الدولة.

إلى جانب ذلك تتحكم بالمعلومات وحرية التعبير من خلال قوانين سيئة السمعة بينها "قانون العقوبات"، "قانون جهاز أمن الدولة"، "قانون الجرائم الإلكترونية"، "قانون مكافحة الإرهاب".

قوانين تستهدف الصحفيين والمدونين

برزت خلال 2022 تعديلات القوانين في الإمارات التي تقيّد حرية الرأي والتعبير، وما زالت القوانين تحظر ابسط انتقاد للحكام والمسؤولين، كما يتم تجريم الخطاب الذي تعتقد السلطات أنه يقوم بـ"تأليب الرأي العام أو إثارته"، ويفرض عقوبات صارمة على تهم غامضة التعريف.

وبدأ في 2022 العمل بتعديلات قانون العقوبات الذي قام بتغليظ العقوبات على الصحفيين والذين يمارسون الحق في حرية الرأي والتعبير. كما يُجرم قانون الجرائم الإلكترونية الجديد، الذي تم تبنيه بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 34 لعام 2021 ودخل حيز التنفيذ في 2 يناير 2022 ليحل محل القانون الاتحادي السابق رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، المعلومات التي تعتقد السلطات أنها "كاذبة أو مضللة"، ومشاركة المعلومات مع المنظمات أو البلدان الأجنبية و"الإساءة إلى دولة الأجنبية".

استمر جهاز أمن الدولة في استخدام عقوبة "إسقاط الجنسية" بمعزل عن القضاء و بإجراءات تعسفية وغير خاضعة للمساءلة، كسلاح ضد أصحاب الرأي والمعارضين ونشطاء المجتمع المدني وأفراد عائلاتهم، والحد من أي انتقاد يواجه السلطات.

تمديد فترات السجن

استمرت السلطات الإماراتية في سجن السيدتين أمينة العبدولي و مريم البلوشي بعد انتهاء مدد أحكام عليهما في 2020. و اتهمتا بتهم جديدة بسبب تسريب تسجيلات صوتية من السجن تتهمان فيها السلطات بتعريضهما للتعذيب وانتهاكات وحشية لحقوق الإنسان، وفي 28 أبريل 2021، أصدرت محكمة الاستئناف الاتحادية حكماً بالسجن ثلاث سنوات على العبدولي والبلوشي في القضية رقم 61 لسنة 2021 بتهمة "نشر معلومات كاذبة تخل بالنظام العام". كانت العبدولي والبلوشي قد قضتا فترة سجن خمس سنوات منذ اعتقالهما في نوفمبر 2015 بتهم باطلة متعلقة بدعم الثوار السوريين ضد نظام الأسد. تجاهلت السلطات الإماراتية خلال 2022 المناشدات الحقوقية بالإفراج الفوري عنهن.

تستمر السلطات الإماراتية باعتقال أكثر من 70 من مواطنيها وعشرات المعتقلين الآخرين منذ عدة سنوات، وأنهى قرابة 50 معتقلاً أحكاماً سياسية بالسجن لمدة عشر سنوات في عام 2022، لكن السلطات الإماراتية رفضت الإفراج عنهم وأودعتهم في مراكز اعتقال جديدة تحت مسمى "مراكز المناصحة" متهمة إياهم ب"الخطورة الإرهابية" معظم هؤلاء أدينوا في محاكمات سياسية عام 2013 بتهمة "قلب نظام الحكم" بأدلة تم اعتمادها من المحكمة لمقابلات ومقالات صحفية.

وفقاً للتقارير والشهادات المحلية في الإمارات فقد طور جهاز أمن الدولة عملية مساومة مع المعتقلين استخدمها خلال 2022، بإجبار المعتقلين المنتهية أحكام سجنهم الطويلة على الظهور في وسائل الإعلام الرسمية للتنديد بعملهم الحقوقي والصحفي، والتعبير عن الندم مقابل إطلاق سراحهم. رفض معظم المعتقلين ذلك فاستمروا بإبقائهم في السجن.

منذ 2015 على الأقل، تجاهلت السلطات الإماراتية أو رفضت طلبات دخول خبراء "الأمم المتحدة" والباحثين الحقوقيين والأكاديميين والصحفيين المنتقدين إلى البلاد.

منصور وبن غيث والركن

خلال 2022 استمرت الإمارات في التجسس على الصحفيين باستخدام برامج تجسس متطورة أنتجتها إسرائيل و"الاتحاد الأوروبي". بعض أولئك الذين استهدفت المراقبة الحكومية الإماراتية خلال الأعوام الماضية اتصالاتهم وأجهزتهم هم من المقيمين في الإمارات، تعرضوا لاحقا للاعتقال والانتهاكات أثناء الاحتجاز. بينهم الناشط الحقوقي والمدون البارز أحمد منصور الذي اعتقل في مارس 2017، وحكمت محكمة إماراتية عليه بالسجن 10 سنوات في مايو 2018 بعد محاكمة افتقرت لأبسط مقومات المحاكمة العادلة، استندت جزئيا إلى رسائل البريد الإلكتروني الخاصة ومحادثات "واتساب"؛ ولا يزال أحمد منصور في سجن انفرادي منذ اعتقاله عام 2017، يتعرض لانتهاكات عديدة بما فيها المنع من الاتصال بعائلته.

ولا يزال أحمد منصور في سجن انفرادي منذ اعتقاله عام 2017، وتعرض خلال 2022 لانتهاكات عديدة بما فيها المنع من الاتصال بعائلته.

استمرت السلطات الإماراتية في تعريض الأستاذ في جامعة السوربون في أبوظبي ناصر بن غيث للانتهاكات خلال 2022، واعتقلته السلطات في أغسطس 2015، بتهم ملفقة، تنتهك حقه في حرية التعبير وتكوين الجمعيات بعد أن انتقد جريمة "رابعة العدوية" في مصر، وحكم عليه في محاكمة سياسية جائرة بالسجن 10 سنوات في مارس 2017 بعد محاكمة جائرة.

أنهى المؤلف والكاتب والمدافع الحقوقي الدكتور محمد الركن، عقوبته في 17 يوليو 2022. وهو أكاديمي ومتخصص في القانون الدستوري. وكتب العديد من المقالات، وظهر في مقابلات تلفزيونية، وتحدث في مواضيع مختلفة استخدمت في إدانته بالقضية المعروفة "الإمارات 94" عام 2013. وحصل على جائزة Ludovic-Trarieux الدولية لحقوق الإنسان لعام 2017، بالإضافة إلى جوائز أخرى لعمله الدؤوب والمتفاني في مجال حقوق الإنسان.

الرقابة الذاتية وتهديد بالاعتقال والترحيل

أدت الرقابة المحلية المستفحلة من جانب جهاز أمن الدولة إلى رقابة ذاتية واسعة النطاق من قبل المقيمين في الإمارات والمؤسسات الصحفية التي تتخذ من الإمارات مقرا لها.

تمارس وسائل الإعلام والصحف والمواقع الإخبارية المحلية، ومعظمها مملوك للدولة أو تحت سيطرتها، الرقابة الذاتية وفقاً للخطوط الحمراء غير الرسمية. ويقول صحفيون وأكاديميون يعملون في الإمارات إنهم يمارسون الرقابة الذاتية خوفاً من الاعتقال أو الترحيل.

الرقابة الذاتية في وسائل الإعلام الحكومية بالإمارات واسعة للغاية، حيث يعرف معظم الصحفيين الخطوط الحمراء التي يجب عدم تناولها؛ وتحظر أبسط أشكال الانتقاد. في بعض الحالات اعتقد صحفيون أن تقاريرهم ضمن دائرة المسموح لكن تبين غير ذلك.

وقال 6 صحفيين يعملون في وسائل إعلام إماراتية حكومية لـ"صحفيات بلا قيود" في شهادات خلال 2022 أن السلطات وجهت بحظر أي تغطية لقصة الشيخة لطيفة، أو الحديث عن رفض الإماراتيين للتطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، أو تغطية أي تقارير حول موقف السكان من "البطالة، ارتفاع أسعار البنزين، ارتفاع التعريفات على المياه والكهرباء، ارتفاع ضريبة القيمة المضافة، أو المواقف بشأن الحرب الروسية في أوكرانيا".

اثنان من الصحفيين-يعملون في صحيفة إماراتية بالانجليزية- شهدوا لـ "صحفيات بلا قيود" تلقوا مكالمات هاتفية تحذيرية من الحكومة تضمنت تهديدا بالاعتقال أو الترحيل الفوري بسبب تقارير حول "التعليم، وضريبة القيمة المضافة"، وأحيلا للتحقيق من قِبل الصحيفة. أشار أربعة آخرون -يعملون في صحف محلية حكومية- أن زملاء لهم تعرضوا للتحقيق في فترات متقطعة خلال العام.

في سبتمبر/أيلول: أفادت الأنباء أنه تم إقالة عشرات الصحفيين من "صحيفة الرؤية" ثم حلّها وهي صحيفة يملكها الشيخ منصور بن زايد، شقيق رئيس الإمارات ومالك نادي مانشستر سيتي البريطاني، حيث تم تسريح هيئة تحرير الصحيفة عقب نشر تقرير نشر في يونيو، خاص بأسعار الوقود، إذ نشرت تصريحات لمواطنين قالوا إنهم عبروا إلى عمان لملئ سياراتهم. وقال بعضهم إنهم ركبوا خزانات وقود إضافية في سياراتهم.

الرقابة الشديدة والتهديد

يناير/كانون الثاني: أفادت "أسوشيتد برس" أنه خلال "معرض إكسبو 2020"،(الفترة من 1 أكتوبر 2021 إلى 31 مارس 2022) حاول المسؤولون الإماراتيون إجبار الصحفيين الذين يزورون المعرض الدولي على توقيع وثائق تفيد أنهم سيواجهون محاكمة جنائية في حال عدم اتباع تعليمات المسؤولين في الموقع.

مارس/آذار: فرضت السلطات الإماراتية الرقابة الإعلامية المشددة خلال زيارة الرئيس الإسرائيلي إسحق هرتسوغ إلى أبوظبي. كما فرضت الرقابة الإعلامية على زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت إلى الإمارات. ولم توجه السلطات الإماراتية دعوة للصحفيين إلى القصر الذي تعقد فيه الاجتماعات، ولم تخطط لعقد أي مؤتمرات صحفية.

وتستخدم دولة الإمارات بعضا من تقنيات المراقبة الأكثر تقدما في العالم لمراقبة الأماكن العامة والنشاط على الإنترنت وحتى هواتف وأجهزة الكمبيوتر الخاصة بالأفراد، في انتهاك لحقهم في الخصوصية وحرية التعبير وتكوين الجمعيات وحقوق أخرى. تهدف سلطات الإمارات إلى مراقبة جميع المقيمين باستخدام كاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، وتقنيات التعرف على أرقام لوحات السيارات والتعرف على الوجه.

يواجه المواطنون والمقيمون غرامات كبيرة وأحكاما بالسجن؛ بسبب منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتم مراقبة المواقع الإلكترونية والمدونات وغرف الدردشة ومنصات التواصل الاجتماعي بشدة. تحظر السلطات وتفرض الرقابة على المحتوى عبر الإنترنت الذي يرون أنه ينتقد حكام الإمارات وحكومتها وسياساتها وأي موضوع، سواء كان اجتماعيا أو سياسيا، قد تعتبره السلطات حساسا. كما استمرت الإمارات في تجريم الشبكات الافتراضية الخاصة (VPNS) خلال 2022.

المنع من الدخول

سبتمبر 2022: قالت الصحفية البحرينية وفاء العم إن السلطات الأمنية في دولة الإمارات منعتها من دخول أراضيها. وذكرت -عبر حسابها في تويتر- إن مسؤولاً هناك أخبرها أنها "ممنوعة

بموجب تعميم صادر من الأمن، وعندما سألته عن السبب والحل، قال إنه من الأفضل أن أتواصل مع السلطات في بلدي".

في الشهر ذاته قالت الصحفية البحرينية نزيهة سعيد أن السلطات الأمنية في دولة الإمارات منعتها من دخول البلاد. وقالت عبر تويتر، مُنعت من "دخول البلاد التي كنت أزورها في رحلة عمل" لافتة إلى أن السلطات أوقفتها أكثر من ساعتين دون إجابة على أسئلتها، ومن ثم "البدء في إجراءات الترحيل دون توضيح أو حتى إعلامي بالقرار، بعد إصراري على معرفة ما الذي يحدث ولماذا تم تحويلي لبوابات المغادرة بدلا من الوصول، تم إخباري دون تفاصيل لن يسمح لك بالدخول لأسباب أمنية".

منذ 2011 على الأقل، منعت السلطات الإماراتية أيضا بشكل عشوائي دخول الأكاديميين والكتاب والفنانين والصحفيين، بعضهم بسبب انتقادهم للسلطات الإماراتية، والبعض الآخر غالبا دون أي مبرر معلن.

المملكة العربية السعودية

لا آمال بتحسن حرية التعبير

في السعودية لا تكاد تفرق بين المدونين على شبكات التواصل الاجتماعي وبين الصحافيين، فبما أن حرية الصحافة تكاد معدومة فإن الانترنت كان فسحة حتى قبل 2015م، لانتقاد أعمال المسؤولين والسلطات. أما الآن ومع قوانين "الإرهاب" و"جرائم الانترنت" فإن القمع تفشى ليشمل الجميع بمن فيهن النساء الحقوقيات والكاتبات.

أما الصحافيون المستقلون في المملكة فيتعرضون لوأد حرياتهم، مع الاعتقالات والإقصاء من المؤسسات الصحافية والإعلامية إذا كانوا لا يتوافقون وسياسات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، الذي اشتدت حملة القمع منذ توليه ولاية العهد في 2017م.

وتعتمد المملكة على قوانين سيئة السمعة منذ وقت مبكر في بداية الألفية، مثل نظام المطبوعات والنشر لعام 2000 (الذي عُدِّل عام 2003ونظام مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2007 والذي يستهدف حرية الصحافة على الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. وتستخدم السلطات السعودية هذا النهج في الحد من العمل الصحفي وتقييد الوصول إلى المعلومات، وحرمان السعوديين والسعوديات منها. كما أن حجم الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيين والناشطين في السجون تفرض أجواء من الرقابة الذاتية الصارمة إلى جانب رقابة أمنية أكبر تمنع الصحفيين من القيام بأي نشاط صحفي ومعلوماتي في المملكة، حيث يصبغ العمل الصحفي المستقل ب"الإرهاب" و"الجريمة".

ولا تستخدم السلطات السعودية فقط الأدلة مما ينشر أو الانتقاد على شبكات التواصل الاجتماعي والانترنت بل حتى من خلال الوشاية بتسجيل انتقادات في جلسات خاصة لإدانة المدونين والصحافيين. حيث جرى اعتقال الناشط الإعلامي منصور الرقيبة في مايو/أيار2022 بوشاية تسجيله في جلسة نقاش عادية في جلسة خاصة، والتي انتقد فيها بعض الأحداث التي تجري في المملكة.

وفي أغسطس/آب 2022، حكمت محكمة الاستئناف السعودية على طالبة الدكتوراه، والناشطة على الإنترنت، سلمى الشهاب، بالسجن لمدة 34 عامًا، لمتابعتها وإعادة تغريدها عن معارضين سعوديين،، وشمل القرار إغلاق حسابها على تويتر وإلغاء رقم هاتفها، كانت الشهاب قد اعتقلت في 15 يناير /كانون الثاني 2021م. كما قالت المصادر إن المدونة نورة بنت سعيد القحطاني تلقت حكماً بالسجن 45 عامًا لنشرها تغريدات انتقاد للسلطات التي اتهمتها بـ "السعي لتمزيق النسيج الاجتماعي في المملكة".

ويطال الاستهداف الصحافيين الأجانب في المملكة كالصحفي اليمني والمدون اليمني المقيم في السعودية مروان المريسي سجينًا، وذلك بعد أنْ اعتقل من منزله في 1 يونيو 2018 وأخفي قسريًّا لقرابة السنة الكاملة، وتمت محاكمته مع حرمانه من التمثيل القانوني والزيارات العائلية في أكتوبر/تشرين الأول 2020م، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، علمت "صحفيات بلا قيود" إنه جرى الحكم بسجنه بإصدار محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة في قضايا أمن الدولة حكماً بسجنه خمس سنوات، وقضت بنقض حكمٍ سابق (صادر عن محكمة درجة أولى) يؤكد براءته من التهم المنسوبة إليه. ولم يعلق المريسي أبدًا علانية أو ينتقد السياسة السعودية، إلا أنه ظهر

في يونيو/ حزيران 2016 في مقابلة تلفزيونية إلى جانب الداعية الإصلاحي المعروف الشيخ سلمان العودة المعتقل منذ 2017 والذي تطالب النيابة السعودية بإعدامه.

تطورات قضية الصحافي جمال خاشقجي

لا يوجد تطورات جديدة بشأن مقتل الصحافي جمال خاشقجي في سفارة بلاده في إسطنبول عام 2018، والمتهم الرئيس فيها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وفي نوفمبر/تشرين الثاني2022: قدمت وزارة الخارجية الأمريكية بيانًا إلى محكمة أمريكية محلية في دعوى مدنية مرفوعة ضد الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي و20 آخرين يُزعم أنهم متورطون في قتل الصحفي جمال خاشقجي، قائلة إنها "تعترف وتسمح بحصانة رئيس الوزراء، محمد بن سلمان، كرئيس حالي لحكومة دولة أجنبية ".

وفي أغسطس/آب2022 أدانت محكمة أمريكية، الموظف السابق في تويتر، أحمد أبو عمو، بتهمة التجسس لصالح المملكة العربية السعودية. تم اتهام أبو عمو في عام 2019 بتهمة عدم التسجيل كوكيل للمملكة العربية السعودية، وقيل إن أبو عمو بالإضافة إلى مواطنَين سعوديَين آخرين كانا يعملان في تويتر قاموا بتزويد السلطات السعودية ببيانات أكثر من 6000 حساب على تويتر، بما فيها طلبات الكشف في حالات الطوارئ، عن 33 حساب سعودي، قدمتها سلطات تطبيق القانون السعودية إلى تويتر. ضم القائمة الصحفي المغتال، جمال خاشقجي، والمعارض عمر عبد العزيز، والعامل في المجال الإنساني المسجون، عبد الرحمن السدحان، الذي يقضي حاليًا 20 عامًا في السجن بتهمة الكتابة في حساب ساخر مجهول على تويتر.

محاكمة واعتقال واحتجاز الصحفيين والمدونين

3 فبراير/شباط: أخلي سبيل الصحفي "فهد السنيدي" الذي اعتقل في 11 سبتمبر 2017، كما أخلي سبيل الناشط الحقوقي "فهد الفهد" في اليوم نفسه بعد عام تقريباً على انقضاء محكوميته المدة بخمس سنوات، واعتقل الفهد في أبريل 2016.

25 ديسمبر/كانون الأول: أخلي سبيل الصحفي والكاتب "خالد العلقمي" بعد إنهاء عقوبته، واعتُقل في 12 ديسمبر 2017.

23 يوليو/تموز: أخلت السلطات السعودية سبيل الكاتب والناشط في مجال حقوق الإنسان "نذير الماجد" الذي كان معتقلا منذ يناير 2017، ويخضع حالياً لحظر السفر لمدة سبع سنوات.

ابريل/نيسان: أُخلي سبيل الكاتب "محمد الخويلدي" بعد ما يقارب 6 سنوات من السجن عقب اعتقاله في 23 يونيو 2016 ولا يزال يخضع لحظر السفر.

11 مارس/آذار: أخلي سبيل المدون السعودي رائف بدوي بعد عدة أيام من انقضاء مدة سجنه المحددة في 10 سنوات بسبب كتاباته. واحتُجز منذ يونيو 2012 . ورحبت مجموعات حقوقية بالإفراج عن المدون السعودي والمدافع عن حقوق الإنسان، رائف بدوي، بعد أن أنهى عقوبته البالغة 10 سنوات فيما يتعلق بحرية التعبير على الإنترنت. لا يزال بدوي يواجه حظر سفر لمدة 10 سنوات، وحظرًا على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وغرامة قدرها مليون ريال سعودي (حوالي 266.600 دولار أمريكي).

- في مايو/آيار وضعت إدارة سجن الحائر عمداً بعض معتقلي الرأي في زنزانة خاصة بالمرضى النفسيين بمن فيهم وهم الكُتاب والناشطين الحقوقيين: محمد القحطاني و عيسى النخيفي وفوزان الحربي ومحمد الحضيف وفي 26 مايو/آيار اعتدى أحد السجناء على محمد القحطاني.

على الرغم من إنهاء الناشط والكاتب "محمد القحطاني" محكوميته المحددة بعشر سنوات في 22 نوفمبر /تشرين الثاني2022 فقد ظل مخفياً قسرياً منذ 24 أكتوبر/تشرين الأول حتى نشر هذا التقرير.

9 أغسطس/آب: أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة حكماً على الناشطة في حقوق المرأة سلمى الشهاب بالسجن لمدة 34 عاماً تليها نفس المدة من حظر السفر، وشمل القرار إغلاق حسابها على تويتر وإلغاء رقم هاتفها، كانت الشهاب قد اعتقلت في 15 يناير 2021م.

9 أغسطس/آب: أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة حكماً على الناشطة "نورة القحطاني" بالسجن لمدة 45 عاماً تليها نفس المدة من حظر السفر، بتهمة التحريض ونشر أخبار كاذبة على تويتر.

29 ديسمبر/كانون الأول: أصدرت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة حكماً على الكاتب والمترجم والناشط "أسامة خالد" المعتقل منذ 2020 بالسجن لمدة 37 عاماً بتهم تتعلق بالحق في حرية التعبير

يوليو/تموز: غُلظ الحكم الصادر بحق المدون "عبدالعزيز العودة" الذي اعتقل في سبتمبر 2019 بالسجن من 5 سنوات (مع وقف تنفيذ نصف المدة) إلى خمس سنوات (نافذة) بعد نشره تغريدات على تويتر. كما غلظت محكمة الاستئناف الحكم الصادر بحق الناشطة "إسراء الغمغام" بالسجن من 8 سنوات إلى 13 سنة.

16 أكتوبر/تشرين الأول: أجلت المحكمة الجزائية المتخصصة جلسة محاكمة الباحث حسن فرحان المالكي دون تحديد موعد آخر لها.

23 مايو/أيار: اعتقال الناشط الاعلامي منصور الرقيبة مع اثنين من اصدقائه بطريقة مريبة ودون اعلان الاسباب، وتبين فيما بعد أنه بسبب وشاية نُقلت عنه إلى السلطات، من قبل أحد المشاركين معه في جلسة خاصة، بعد تسجيل حديثه فيها، والتي انتقد فيها بعض الأحداث التي تجري في المملكة..

11 فبراير/شباط: الافراج المشروط عن الناشطة "نعيمة المطرود" بعد ست سنوات أمضتها في سجن بالدمام، وفرض قيود تحد من حريتها منها (حرمانها من الحق في حرية الرأي والتعبيرعن آرائها في وسائل التواصل الاجتماعي، أو التحدث بحرية إلى وسائل الإعلام، منع السفر، ومنعها من الحصول على وظيفة في الخدمة المدنية.)

3 مارس: الإفراج عن الأستاذ الجامعي في قسم الإعلام في كلية الآداب في جامعة الملك سعود "عبدالعزيز الزهراني" بعد تدهور حالته الصحية بشكل كبير بسبب الإهمال الطبي وسوؤ المعاملة داخل السجن

29 ديسمبر: أصدر القضاء السعودي حكم السجن لـ 37 عاما على ؛ على خلفية تهم تتعلق بحقه في التعبير عن الرأي.

30 أكتوبر/تشرين الأول: أصدرت المحكمة الجزائية المتخصصة في الرياض حكما تعسفيا بحق المعتقل "محمد العزي"؛ والذي يقضي بسجنه لمدة 15 عاما؛ على خلفية تغريدات له عبّر فيها عن رأيه.

18 أكتوبر/تشرين الأول: حكمت السعودية على سعد إبراهيم الماضي (72 عاما)، بالسجن 16 عاماً الحكم بالسجن جاء بسبب تغريدات نشرها الماضي أثناء وجوده في الولايات المتحدة، وأنه انتقد النظام السعودي في بعضها، وكان الماضي أشار في إحدى تغريداته إلى الصحفي السعودي الأمريكي جمال خاشقجي، الذي تتهم الرياض بقتله في قنصليتها في إسطنبول.

15 أكتوبر/تشرين الأول: دون معرفة موعد محدد للحكم قالت مصادر سعودية إن القضاء أصدر حكما تعسفيا بحق الصحفية المعتقلة منذ 1153 يوما "مها الرفيدي"؛ والذي يقضي بالسجن لمدة 6 أعوام، يليها 6 أعوام أخرى منع من السفر، على خلفية نشاطها السلمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

القيود على الحركة والتنقل

4 أكتوبر/تشرين الأول: تم منع مراسل برنامج "أكشن يادوري" من حضور المؤتمر الصحفي الاول لمدرب النادي الأهلي موسيماني.

25 ديسمبر/كانون الأول: منع مراسل قناة SSC الناقل الحصري للدوري السعودي من دخول ملعب مرسول بارك. 5 أكتوبر/تشرين أول: وزير الطاقة السعودي يمنع مراسل وكالة رويترز من توجيه سؤال له بسبب "اعتماد رويترز على مصادر وهمية"، حسب تعبيره.

دولة البحرين

سحب الجنسية ومكافحة الصحافة

كباقي دول مجلس التعاون الخليجي تظهر دولة البحرين، في وضع حقوقي سيء للغاية إذ استمرت السلطات في استهداف الصحافة والصحافيين والعاملين في مجال الصحافة والإعلام، وتستعد لإعلان قانون جديد للحد من حرية الصحافة في البلاد -التي تكاد تكون معدومة.

كما استمرت السلطات البحرينية في استخدام الوشاية للانتقام من المعارضيين والصحافيين، في ظل استمرار سياسة الإفلات من العقاب وحمايتهم من المساءلة القضائية.

قانون جديد للصحافة

في مارس/آذار وافقت "خدمات البرلمان البحريني" على مشروع قانون بشأن تنظيم الصحافة والطباعة والنشر (2022) ثم سحبته الحكومة للمزيد من الدراسة في الشهر التالي، ينظر إلى المشروع باعتباره محاولة لتعزيز رقابة الدولة وهيمنتها على وسائل الإعلام المحلية، التقليدية والإلكترونية على حد سواء.

ونشرت صحيفة محلية مقتطفات من التعديلات المقترحة على القانون، حيث قالت هذه الصحف إن مشروع القانون الجديد ألغى جميع المواد التي تسمح بمحاكمة الصحفي وفق قانون العقوبات، كما أنه ألغى "الحبس الاحتياطي" للصحفيين على ذمّة التحقيق نهائيًا، واستبدال كلمة "تأديب" بكلمة "مساءلة" في جميع مواد القانون. إلا أنه بالاطلاع على التعديلات المنشورة، تؤكد رابطة الصحافة البحرينية أن غالبية ما تداولته وسائل الإعلام الحكومية والخاصة عن التعديلات المقترحة غير دقيق.

لا يوفر المشروع الحصانة القانونية للصحفي فيما يخص ممارسته لعمله، إذ تقر المادة 81 من القانون بإخطار وزير الإعلام وجمعية الصحفيين قبل التحقيق مع الصحفي أو الكاتب أو رئيس التحرير أو المحرر. هذا الإخطار لا يوفر الحماية القانونية للصحفيين من التعسف في الادعاء والتحقيق والتوقيف إذ يلزم النيابة العامة بالإخبار دون الحضور.

وفيما يمنع المشروع ظاهريًا "الحبس الاحتياطي" للصحفيين على ذمة التحقيق نهائياً، إلا أن هذا المنع يختص بالجرائم المنصوص عليها في قانون الصحافة والطباعة والنشر حصراً من دون غيره من القوانين، ومنها قانون العقوبات من المواد 92 إلى 98 وكذلك مواد قانون الإرهاب. علماً أنّ قانون الصحافة الحالي، قبل تقديم هذه التعديلات، كان يمنع حبس الصحفي احتياطياً في كافة الجرائم التي تقع بواسطة الصحف باستثناء جريمة واحدة وهي التي تنص عليها المادة 214 من قانون العقوبات (إهانة ملك البحرين أو علمها أو شعارها الوطني) التي تصل فيها العقوبة للسجن لمدة سبع سنين.

استبدل مشروع التعديل على قانون الصحافة والطباعة والنشر عقوبة الحبس بالغرامة المالية إلا أنه أبقى على المادة 22 من القانون الحالي التي تنص على عقوبة الحبس. وتشترط المواد المقترحة في التعديل الجديد مادة (67) مكررًا (3) على أن أي بحريني يرغب في إنشاء أو امتلاك أو المساهمة في امتلاك موقع إعلامي إلكتروني ينبغي ألّا يكون محرومًا من مباشرة حقوقه المدنية والسياسية. وهو الاشتراط عينه الذي نصت عليه التعديلات التي أدخلها مجلس النواب على قانون مباشرة الحقوق السياسية، وكذلك التعديلات على قانون الجمعيات الأهلية والأندية، وبموجب هذه التعديلات يتم حرمان شريحة واسعة من المجتمع البحريني (أعضاء الجمعيات السياسية المنحلة) من حق الترشح للانتخابات النيابية والبلدية، وكذلك حرمانهم من الترشح لمجالس إدارات الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والأندية.

المحاكم والنيابات

5 فبراير/شباط: استدعت إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية جلال القصاب رئيس جمعية التجديد الثقافية الاجتماعية للتحقيق معه بشأن محتوى محاضرات قدمها على حساب الجمعية في مواقع التواصل الاجتماعي "يوتيوب" قبل أن تخلي سبيله في اليوم نفسه.

16 فبراير/شباط: قامت النيابة العام بالتحقيق مع الصحفي محمد الغسرة مدير "موقع دلمون بوست" بتهمة نشر أخبار كاذبة.

20 مايو/أيار: حققت النيابة العامة مع المحامي عبدالله هاشم للتحقيق معه بتهمة "السب والقذف" بسبب شكوى من الإعلامي "محمد العرب" حيث تم تحويل القضية إلى المحكمة. في السادس من يوليو حكم عليه بالغرامة 200 دينار.

6 سبتمبر/أيلول: استدعت إدارة الجرائم الالكترونية المحامي "عبدالله هاشم" بعد دعوته العاطلين عن العمل للقيام بحركة احتجاج.

29 يونيو/حزيران: أفادت الأنباء عن قيام إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية مدونة رمز لها "ع. ن" للتحقيق معها بشأن آراء على شبكة التواصل الاجتماعي تويتر انتقدت فيه أداء أعضاء في البرلمان البحريني.

15 أغسطس/آب: إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية استدعت الناشطة والمدونة، "نوال عطية" وجرى التحقيق معها حول فحوى تغريدة نشرتها على حسابها في موقع التدوينات الصغيرة "تويتر" وأفرج عنها في نفس اليوم.

18 سبتمبر/أيلول: أفادت الأنباء أن إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية استدعت الناشطة والمدونة، "نوال عطية" وجرى إخبارها خلال التحقيق معها بأن الأمر يتعلق بشكوى رفعها ضدها أحد المترشحين للانتخابات النيابية. وأفرج عنها في نفس اليوم.

14 ديسمبر/كانون الأول: حققت إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية الناشطة والمدونة، "نوال عطية" بسبب تعليقات أدلت بها على تويتر. وأفرج عنها في نفس اليوم .

10 نوفمبر/تشرين الثاني: حققت إدارة مكافحة الجرائم الالكترونية، مع محمد حسن العرادي الناشط الاجتماعي والمدون واستجوبته بشأن منشورات عبر تطبيق الدردشة "واتساب" تتعلق بأحد المترشحين النيابيين. سبق أن استدعت الإدارة "العرادي" في 17 يوليو للتحقيق بسبب شكوى قال إنها عبر مسؤول كبير في وزارة التربية والتعليم.

20 نوفمبر/تشرين الثاني: أفادت الأنباء أن محكمة ابتدائية قامت بحبس "بحرينية" لمدة شهر مع وقف التنفيذ بتهمة "إهانة جهة حكومية عاملة والإدلاء بمعلومات مضللة" لنشرها فيديو انتقدت فيه وزارة التربية والتعليم.

14 ديسمبر/كانون الأول: حققت إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية مع نوال عطية المدونة والناشطة الإلكترونية بسبب تعليقات أدلت بها على تويتر. وأفرج عنها في نفس اليوم.

25 ديسمبر/كانون الأول: قامت جهة حكومية بإجبار الصحفي هاني الفردان على إزالة خبر من منصته الإعلامية على موقع "انستغرام" يتعلق بتظاهرة خرجت في العاصمة المنامة للاعتراض على خطوات التطبيع مع إسرائيل-حسب ما أفاد.

نادر كاظم

في 21 يوليو/تموز اعتقلت السلطات البحرينية الأكاديمي نادر كاظم عضو هيئة التدريس في جامعة البحرين حيث جرى التحقيق معه لساعات حول آرائه الواردة في بعض كتبه، كما أفيد

بنقله إلى المستشفى خلال فترة الاعتقال لمعاناته من مشكلات مرضية سابقة. وأفرج عنه بعد أسبوع. خلال اليوم الرابع من الاعتقال تداولت وسائل الإعلام وثيقة صادرة عن جامعة البحرين مؤرخة بتاريخ 24 يوليو، تفيد بإنهاء خدمات نادر كاظم في جامعة البحرين بذريعة "انتفاء حاجة القسم الأكاديمي له نتيجة عدم توفر النصاب الأكاديمي للتدريس". وفي 12 أكتوبر/تشرين الأول: أفادت الأنباء أن جهة حكومية (لم يفصح عنها) أجبرت جمعية تاريخ وآثار البحرين على إلغاء ندوة في مقرها كان من المقرر أن يشارك فيها الأكاديمي والباحث نادر كاظم. الندوة كانت بعنوان "كيف تغير النظام الغذائي في البحرين" وأدرجتها الجمعية ضمن ندوة للموسم 69. اضطرت الجمعية لإلغائها قبل موعد إقامتها بعدما قالت الأنباء إنها تلقت أوامر من جهة في الدولة بوقفها.

إساءة معاملة

يناير/كانون الثاني: أفادت المعلومات عن تدهور صحة الصحفي المصور ياسر أحمد المعتقل في سجن "جو" المركزي والمحكوم بالمؤبد، ورفضت إدارة السجن نقله على أخصائي. عانى "أحمد" من دوار وعدم استطاعة في الحركة.

يناير/كانون الثاني: كشف تحقيق صادر عن منظمة "الخط الأمامي" الإيرلندية عن تعرض هاتف المدافعة عن حقوق الإنسان ابتسام الصائغ للاختراق بواسطة برنامج "بيغاسوس" الإسرائيلي 8 مرات على الأقل خلال العام 2019.

فبراير/شباط: قامت الصحافة الرسمية القريبة من الحكومة بالتحريض على شخصيات حقوقية ومدنية في البحرين بعد لقائهم السفير الأمريكي الجديد "ستيفن بوندى" في منزله في المنامة، وهم "أسامة البحارنة ،هدى المحمود ،أحمد الخزاعي ،حسين الربيعي". على الرغم من أن اللقاء ناقش المشاركة السياسية للبحرينيين وحقوق الإنسان.

مارس/آذار: انتكست صحة الأكاديمي عبدالجليل السنكيس بعد مرور عدة أشهر من بدء الإضراب عن الطعام بسبب مصادرة بحوثه في السجن (حسب مناشدة تدخل عاجلة أطلقها قادة سياسيون معتقلون، في الرابع من مارس، للأمين العام للأمم المتحدة والمفوضة السامية لحقوق الإنسان).

حُكم على السنكيس بالمؤبد عام 2011، وقضى بالفعل إحدى عشرة سنة خلف القضبان، أكثر من عام مضى دخل في إضراب عن الطعام احتجاجاً على ظروف احتجازه.

سبتمبر/أيلول: كتبت سوسن الشاعر -كاتب عمود رأي "كلمة أخيرة" في صحيفة "الوطن" الحكومية الرسمية- مقالاً اشتكت فيه من تحكم "مركز الاتصال الوطني" فيما يُنشر في الصحافة والذي أصبح يشمل حتى عناوين الأخبار والمقابلات.

إسقاط الجنسية والمنع من الدخول

لا تزال البحرين تسقط الجنسية عن أربعة من الصحفيين منذ 2015 وهم: علي الديري، عباس بوصفوان، علي عبدالإمام، حسين يوسف. أدت العقوبات المتتالية وانتهاك إسقاط الجنسية إلى امتناع غالبية الصحفيين وخاصة المعارضين من نقل الأخبار والمعلومات والتعبير عن آرائهم بحرية و نشر التقارير والحقائق التي تتناول الشأن السياسي أو قضايا الرأي العام.

سبتمبر 2022: قالت الصحفية البحرينية وفاء العم إن السلطات الأمنية في دولة الإمارات منعتها من دخول أراضيها. وقالت وفاء العم عبر حسابها في تويتر إن مسؤولاً هناك أخبرها أنها "ممنوعة بموجب تعميم صادر من الأمن، وعندما سألته عن السبب والحل، قال إنه من الأفضل أن أتواصل مع السلطات في بلدي".

سبتمبر 2022: قالت الصحفية البحرينية نزيهة سعيد أن السلطات الأمنية في دولة الإمارات منعتها من دخول البلاد. وقالت عبر تويتر، منعت "دخول البلاد التي كنت أزورها في رحلة عمل" لافتة إلى أن السلطات أوقفتها أكثر من ساعتين دون إجابة على أسئلتها، ومن ثم "البدء في إجراءات الترحيل دون توضيح أو حتى إعلامي بالقرار، بعد إصراري على معرفة ما الذي يحدث ولماذا تم تحويلي لبوابات المغادرة بدلا من الوصول، تم إخباري دون تفاصيل لن يسمح لك بالدخول لأسباب أمنية".

دولة قطر

أدت التوترات المتصاعدة في أعمال العنف الإسرائيلية الفلسطينية إلى رفع العديد من الأعلام الفلسطينية خلال مباريات كأس العالم كبادرة تضامن وفي حين سُمح ببث المشاعر المؤيدة للفلسطينيين، قامت قوات الأمن بقمع المشجعين الذين يسعون للتعبير عن دعمهم للمحتجين المناهضين للحكومة في إيران.!

أكتوبر/تشرين الأول: قال صحفيون إن السلطات القطرية أصدرت قائمة بالشروط التي يجب أن توافق عليها وسائل الإعلام عند التقدم للحصول على تصاريح تصوير؛ وتشمل حظر التصوير في المباني الحكومية، ودور العبادة، والجامعات، والمستشفيات، وكذلك العقارات السكنية، والشركات الخاصة. خففت القائمة الجديدة القواعد السابقة للحصول على تصاريح تصوير، والتي كانت تتطلب من وسائل الإعلام "الإقرار والموافقة" على أنها لن تقدم تقارير "غير ملائمة أو مسيئة للثقافة القطرية والمبادئ الإسلامية". مع ذلك، فإن تحديد الأماكن التي يمكن لوسائل الإعلام تصويرها يقيد قدرة الصحفيين الأجانب على التحرك.

دولة الكويت

على الرغم من أن الكويت تعتبر واحداً من أفضل دول مجلس التعاون الخليجي في حرية الصحافة، لكنها أيضاً في مستوى سيء مقارنة بالمنطقة والعالم. وطغت الأحداث السياسية والمشاكل المزمنة مثل مشكلة البدون على علاقة السلطات الكويتية بالصحافيين والمتحدثين بالشأن العام.

ملاحقة أنور الرشيد

الكاتب والمدون والناشط البارز أنور الرشيد جرى استهدافه عدة مرات في الكويت بسبب أنشطته السلمية في الدفاع عن الحقوق المدنية والإنسانية للمواطنين الكويتيين. مثل أمام النيابة العامة للإعلام في 27 يوليو بسبب تدوينات تدعم "البدون" على تويتر. في 30 يونيو، أعلن تعرضه للتهديد بالاعتداء الجسدي على تويتر إذا استمر في دعم مطالب "البدون".

صفاء زمان وتهمة أخبار كاذبة

11 يناير/كانون الثاني: بدأت محاكمة الأكاديمية صفاء زمان رئيس الجمعية الكويتية لأمن المعلومات، وجه لها جهاز الأمن ثلاث تهم بزعم بث أخبار كاذبة تنال من هيبة الدولة وتسبب حالة من الذعر في المجتمع وتعريض البلاد لخطر قطع علاقتها بدولة صديقة مصر. في 29 مارس، أصدرت الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية حكمها ببراءة صفاء زمان من التهم الموجهة إليها. كانت التهمة متعلقة بتقديم "زمان" في مجال تخصصها عن وجود الخوادم الإلكترونية التابعة لديوان الخدمة المدنية في مصر، وما ينتج عن ذلك من مخاطر القرصنة التي تهدد أمن البيانات.

معضلة البدون وتبادل المعلومات

16 مارس/آذار: مثل عبدالحكيم الفضلي المنسق العام لائتلاف البدون الكويتي أمام النيابة العامة بتهمة السب والتشهير والمس بسمعة وعمل موظف حكومي وهو الاستدعاء الثالث في الشهر ذاته (الأول التاسع من مارس والثاني 10 مارس) بعد شكوى رفعها ضده العقيد محمد الشرف الذي انتدب قبل عشر سنوات من وزارة الداخلية للعمل في الجهاز المركزي لشؤون المقيمين بصورة غير قانونية. في الأول من سبتمبر، برأت محكمة الجنح عبد الحكيم الفضلي، من جميع التهم الموجهة إليه.

31 أغسطس/آب: استدعت النيابة العامة 14 مدافعا عن حقوق الإنسان من أبناء مجتمع البدون واعتقلتهم، أفرجت عن عشرة بعد تسعة أيام وهم: فلاح محمد بشير، يوسف غصب محسن، حمد حزام، حميد خلف، حمود رشيد جابر، سالم حسن عاشور، ضاري حسين خليف، عبد الهادي خالد، جبر شريف جبر، وناصر فرحان ساكت. واستمرت باعتقال أربعة منهم: فاضل فرحان، عبدالله فيروز، محمد برغش، وباسل عطاالله. استمر اعتقالهم حتى 15 سبتمبر عندما أفرجت عنهم محكمة الجنح مقابل كفالة. ووجهت لهم اتهامات: الإضرار بسمعة البلاد بعد نشر معلومات كاذبة، وإساءة استخدام الهاتف، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لغرض الجريمة عن طريق نشر أخبار كاذبة، المشاركة في تجمع عام وعدم طاعة السلطات بعد أن طلب منهم التفريق.

سلطنة عمان

استمرت السلطات العُمانية خلال 2022، في تفعيل القوانين ذات القوانين الفضفاضة التي تحدّ من العمل الصحافي في البلاد، وتزيد من ملاحقة المدونين على الانترنت.

وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول: صدر مرسوم سلطاني رقم ٦٨ / ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء: المادة (٩٧): يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (٣) ثلاث سنوات، ولا تزيد على (٧) سبع سنوات، كل من ارتكب علانية أو بالنشر طعنًا في حقوق السلطان، وسلطته، أو عابه في ذاته. كما يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من ارتكب علانية أو بالنشر طعنًا في زوجة السلطان وولي عهده وأولاده، أو عابهم في ذاتهم.

والمادة (١٠٢) يعاقب بالسجن مدة أقصاها (٣) ثلاث سنوات من ينتقد رئيس دولة أجنبية في أثناء وجوده في إقليم الدولة.

المادة (٢٤٩) من قانون الجزاء، يعاقب بالسجن مدة أقصاها سنتان وغرامة أقصاها ١٠٠٠ ر.ع كل من نشر تحقيقًا أو وثيقة علنًا دون إذن من الادعاء العماني أو المحكمة المختصة. وقد استُخدمت هذه المادة ضد الصحفي المختار الهنائي بسبب نشره تغريدة يوم 9 مارس/آذار 2022 عن قضية فساد مالي وإداري في إحدى الوزارات العمانية.

انتهاكات الصحافة في السلطنة

11 ديسمبر/كانون الأول: تم خطف الناشط على الإنترنت ماجد بن عبدالله الرحيلي من قبل جهاز الأمن الداخلي بينما كان في صالة رياضية بمسقط، لم يتم إطلاق سراح ماجد حتى نهاية عام 2022.

04 أغسطس/آب: تم اعتقال الناشط البيئي البارز الدكتور أحمد عيسى قطن من قبل جهاز الأمن الداخلي، المادة (٩٧) من قانون الجزاء يعاقب بالسجن لمدة أقصاها ٧ سنوات كل من ينتقد السلطان أو عائلته أو سلطته. وقد استخدمت ضد الدكتور أحمد قطن إثر تغريدات على تويتر مطالبًا بصلاحيات أكبر لمجلس الشورى.

5 مايو/آيار: أحال الادعاء العام العُماني شكوى إلى محكمة مسقط الابتدائية ضد الصحفي والناشط المختار الهنائي، وذلك بسبب نشره تغريدة يوم 9 مارس/آذار 2022 عن قضية فساد مالي وإداري في إحدى الوزارات العُمانية، وهي قضية أدانت فيها محكمة مسقط 8 متهمين بالاختلاس والتزوير. وقد ذكر المختار الهنائي في تغريدته كذلك منع وزارة الإعلام الصحف العُمانية من نشر الموضوع. القضية كانت مقيدة للنظر فيها في يوم 8 مايو، ولكن دون تقديم أيّ توضيح. حكمت المحكمة يوم 17 يوليو بالبراءة.

2 مارس/آذار: قامت السلطات الأمنية باعتقال المهندس والناشط على الإنترنت أحمد مسلم الكثيري وحجزه تعسفياً بسبب تغريدة تحدث فيها حول قضية أراضي المروج، الموضوع الذي تشوبه الشكوك حول توزيع أراضي دون وجه حق لمتنفذين وأصحاب مناصب عليا في الحكومة..

17 فبراير/شباط: قامت القوات الأمنية باعتقال الناشط على الإنترنت الدكتورعبدالمجيد بن حمود الرواحي (أبو اليسع الرواحي) بسبب انتقاده للأسرة الحاكمة. وتم إطلاق سراحه بعد أربعة أيام من الاحتجاز وذلك بتاريخ 21 فبراير/شباط. يستخدم "الرواحي" حسابه في تويتر للتعبير عن آرائه والدفاع عن حقوق المواطنين المدنية والإنسانية.

الجمهورية اليمنية

الموت وأحكام الإعدام

خلال العام 2022، رصدت «صحفيات بلا قيود»، في تقريرها السنوي حول الحريات الصحفية، (85) حالة انتهاك تعرض لها الصحفيون، تضمنت حالات قتل، ومحاولات اغتيال،

وعمليات اعتقال تعسفي، وتعذيب، وإخفاء قسري، واختطافات، وتهديدات، ومحاكمات، وتحريض وتشهير وإيقاف عن العمل، ومنع للصحفيين المعتقلين من الرعاية الصحية.

سجلت «صحفيات بلا قيود» حالتا قتل ضحاياها صحفيان خلال العام 2022 وهما: المصور الصحفي فواز الوافي الذي وجد مقتولا داخل سيارته وعليه آثار طعن، والصحفي صابر الحيدري الذي قتل بتفجير إرهابي استهدف سيارته بمديرية المنصورة في محافظة عدن.

وقالت المنظمة، ان مقتل الصحفيان مثل صدمة إضافية في مسلسل استمرار استهدف الصحفيين عبر التفجيرات الإرهابية بعد مقتل الصحفية رشا الحرازي وجنينها وإصابة زوجها محمود العتمي عام2021 في مدينة عدن في تفجير إرهابي استهدف سيارتهما.

تعذيب الصحفيين المختطفين

قالت «صحفيات بلا قيود» أنه ما يزال هناك (8) صحفيين مختطفين لدى مليشيا الحوثي، يتعرضون للتعذيب ويعانون أوضاعا صحية بالغة الخطورة، ويمنع عنهم الزيارة والرعاية الصحية وهم: (أكرم الوليدي، توفيق المنصوري، حارث حميد، عبد الخالق عمران، محمد عبده الصلاحي، محمد علي الجنيد، نبيل السداوي، وحيد الصوفي -مخفي قسرا) وما يزال الصحفي محمد المقري، مخفيا لدى تنظيم القاعدة بحضرموت منذ اكتوبر 2015، والإعلامي أحمد ماهر مختطفا لدى قوات الحزام الأمني، التابع للمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة إلى استمرار محاكمة الصحفي سلطان قطران الذي أفرجت عنه المحكمة الجزائية التابعة لمليشيا الحوثي بضمانة عدم مغادرة صنعاء، وحضور جلسات المحاكمة، وبالطبع فإن إجراءات المحاكمة تفتقر للحياد.

يواجه أربعة من الصحفيين المختطفين لدى مليشيا الحوثي أحكاما بالإعدام وهم (أكرم الوليدي، توفيق المنصوري، حارث حميد، عبد الخالق عمران) في خطوة ترفضها منظمة «صحفيات بلا قيود» وتعدها أحكاما باطلة، صادرة من غير ذي ولاية قانونية، وتجدد «صحفيات بلا قيود» مطالبتها بسرعة إطلاق سراحهم مع بقية الصحفيين المختطفين.

في 21 سبتمبر/ أيلول 2015، اختطف الحوثيون نبيل السداوي، وهو صحفي ومهندس يعمل في وكالة سبأ الرسمية للأنباء، أخفوا مصيره عن ذويه، حتى يوليو/ تموز من العام 2019، ثم وجهوا له تهمة التخابر مع التحالف، وحكموا عليه بالسجن ثمان سنوات.

في أغسطس /آب 2022، سجلت «صحفيات بلا قيود» جريمة تعذيب وحشي تعرض لها الصحفيون المختطفون في سجون مليشيا الحوثي، حيث تعرض الصحفي توفيق المنصوري واثنين من زملائه الصحفيين هما، عبد الخالق عمران وحارث حميد، تعرضوا للتعذيب، من قبل عبد القادر المرتضى (رئيس لجنة الأسرى التابعة لمليشيا الحوثي) وشقيقه أبو شهاب، واستمر التعذيب والإخفاء القسري دون أن يُسمح بمعرفة مصيرهم حتى لزملائهم الذين كانوا معهم في الزنازين الجماعية.

في 5 سبتمبر /أيلول 2022، سجلت «صحفيات بلا قيود» جريمة تعذيب جسدي ونفسي تعرض لها الصحفي أحمد ماهر، المختطف لدى مليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي، حيث ظهر في مقطع فيديو مجبرا على الإدلاء باعترافات مفبركة تحت التعذيب، وتبدو عليه آثار التعذيب من قبل مليشيا الانتقالي.

ترى منظمة «صحفيات بلا قيود» ان ما تعرض الصحفي أحمد ماهر من قبل مليشيا المجلس الانتقالي جريمة مكتملة الأركان، وانتهاكا صارخا للدستور اليمني، وكافة القوانين والمواثيق الدولية، وتؤكد المنظمة أن تلك التسجيلات لا تدين سوى سجانيه.

إن «صحفيات بلا قيود» تستهجن تلك الممارسات غير الإنسانية بحق الصحفيين المختطفين في سجون مليشيا "الحوثي والانتقالي" والتي تتنافى مع المعاهدات والمواثيق الدولية، وتجدد مطالبتها بسرعة إطلاق سراحهم مع بقية الصحفيين المختطفين، وتؤكد أن ما يحدث للصحفيين المختطفين من اعتداءات يعد جريمة بحق الإنسانية وانتهاكا صارخا للدستور اليمني والقانون الدولي.

محاكمات حضرموت

تعرض عدد من الصحفيين للتنكيل على يد سلطات محافظة حضرموت، مؤخرا صدر حكم قضائي ببراءة كل من عبدالله بكير، وهالة باضاوي، بعد مشوار طويل من التنكيل والإخفاء القسري وتدمير السمعة، كما تسببت سلطات حضرموت بتهجير صحفيين آخرين، منهم محمد اليزيدي مراسل قناة بلقيس سابقا، وصبري بن مخاشن، الذي تجري محاكمته حاليا بشكل غيابي.

اعتقلت هالة باضاوي من قبل سلطات حضرموت في يناير 2021، وأخفيت قسرا في سجن الاستخبارات العسكرية بالمنطقة العسكرية الثانية، تعرضت للتعذيب في اليوم الثالث لاعتقالها، إضافة لحملة تشهير عبر إذاعة المكلا، ثم نقلت للعلاج في السجن المركزي، وأفرج عنها بالضمان في شهر أبريل في العام التالي 2022، واستمرت محاكمتها طيلة العام الماضي حتى قررت المحكمة براءتها في ديسمبر الماضي.

في شهر مايو2020، اعتقلت الأجهزة الأمنية الصحفي عبدالله بكير، وهو صحفي في المكتب الإعلامي لمحافظ حضرموت، ساءت حالته الصحية ونقل للمشفى مرتين، وأفرج عنه في أبريل في العام التالي2021، بالتزامن مع شهر رمضان، واستمرت محاكمته حتى برأته المحكمة في شهر ديسمبر الماضي2022.

مدونة السلوك.. قيود اضافية

في 7 نوفمبر2022، أقرت مليشيا الحوثي "مدونة السلوك الوظيفي"، لتنفيذها على موظفي الدولة في مناطق سيطرتهم، والتي تتضمن في طياتها نصوصا تقوض الحريات الإعلامية والعمل الصحفي كما جاء في الفصل الرابع والذي حوى قسما خاصا حول " ضوابط التعامل مع وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي".

على سبيل المثال، فإن المدونة تتضمن فقرات أنه على الموظفين الحكوميين "عدم الإدلاء لوسائل الإعلام والنشر في وسائل التواصل الاجتماعي، بـ أي معلومات، أو تقديم أي وثائق، أو مستندات، أو التعليق، أو التصريح، أو المداخلة في أي مواضيع خاصة ذات علاقة بوحدات الخدمة العامة وتخالف التوجيه العام والمصلحة العليا للدولة"، وهذا يتنافى مع الحق في الحصول على المعلومات الذي منه الدستور ونظمه قانون حق الحصول على المعلومات.
وكذلك تضمنت مدونة السلوك الوظيفي نصا يلزم الموظفين بـ "عدم إصدار، أو نشر بيانات، أو

خطابات، أو مواد، أو معلومات تتعارض مع تعاليم وقيم الإسلام، أو تناهض السياسة العامة للدولة وتتعارض مع النظام العام"، وبالطبع فإن الدولة المقصودة في هذا النص، هي السلطة السياسية لمليشيا الحوثي التي سيطرت على الحكم بالقوة، وتفرض الآن على موظفي الدولة نصوصا تمنعهم حتى من إبداء الرأي أو معارضتها، وتساوي بين قدسية قيم الإسلام وبين سياستها العامة في نص واحد!

في هذا السياق فان منظمة «صحفيات بلا قيود» تحذر من سن أية قوانين أو تشريعات من شأنها تقويض حرية الرأي والتعبير وتفرض قيود إضافية على حرية الصحافة وتضع العراقيل أمام العمل الصحفي والإعلامي.

ترى «صحفيات بلا قيود» أن مدونة السلوك الوظيفي التي فرضتها مليشيا الحوثي على موظفي الخدمة المدنية تخالف دستور الجمهورية اليمنية وتتناقض مع قانون الخدمة المدنية ومع المواثيق والمعاهدات الدولية.

إيقاف رواتب الإعلاميين

قالت «صحفيات بلا قيود» إن الصحفيين يعانون من أوضاع معيشية واقتصادية في غاية الصعوبة خصوصا مع الإجراءات التعسفية التي تطالهم بداية من قطع الحوثيين لمرتباتهم، وإرغامهم مع بقية موظفي الدولة على العمل بنظام السخرة، وانتهاء بتخلي الحكومة المعترف بها دوليا عن واجباتها الدستورية والاخلاقية ورفضها صرف رواتب العاملين في المؤسسات الرسمية في المناطق التي لا تخضع لسيطرتها.

وعبرت المنظمة، عن تضامنها الكامل والمطلق مع الصحفيين، داعية الحكومة المعترف بها دوليا للقيام بواجباتها الدستورية والأخلاقية بصرف مرتبات كل العاملين في وسائل الإعلام الرسمية دون استثناء.

في المقابل أشارت «صحفيات بلا قيود» إلى أن الغالبية العظمى من موظفي وزارة الإعلام ووكالة سبأ للأنباء والإذاعة والتلفزيون والصحف الرسمية التابعة للدولة، وهم بالآلاف، قد فقدوا وظائفهم أو أرغموا على العمل، وفق السياسة التحريرية المفروضة من قبل مليشيا الحوثي، بدون أجر، بنظام أقرب لنظام السخرة، مقابل الحصول على مساعدات المنظمات الإنسانية الدولية.

إغلاق بقية المؤسسات الإعلامية

على هامش الحرب وغياب الحريات العامة، لجأ بعض العاملين في قطاع الاعلام لإنشاء إذاعات محلية لا تبدي أي آراء سياسية، غير أن الحوثيين في العام 2017 ابتكروا لائحة غير قانونية تشترط حصول هذه المؤسسات على تصاريح من وزارة الإعلام، ودفع مبالغ مالية مقابل هذه التصريحات، إضافة للتدخل في خارطتها البرامجية، وفي يناير من العام الماضي قاموا بإغلاق ست إذاعات محلية بذريعة عدم الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام، وقالت نقابة الصحفيين إن الإذاعات التي أغلقها الحوثيون هي إذاعة صوت اليمن، جراند أف أم، الأولى، طفولة مجتمعية، الديوان، ودلتا.

نشرت إذاعة صوت اليمن مقاطع فيديو لعملية الاقتحام التي تعرضت لها، وفيها مشاهد لجنود يعبثون بالمعدات وآخرين يحاولون تغطية كمرات المراقبة.

لاحقا حصلت إذاعة صوت اليمن على حكمين قضائيين للسماح لها بالعودة للعمل وإلزام وزارة الإعلام بإعادة المعدات المنهوبة وإصدار الترخيص، غير أن الإذاعة ماتزال مغلقة حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

استخرجت بقية الإذاعات المحلية المذكورة التراخيص ودفعت الرسوم غير القانونية، والتزمت ببث برامج يفرضها عليها الحوثيون متعلقة بالتعبئة العامة وتوجيه الجمهور نحو الحرب.

مشاهير وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام الجديد

على هامش أحداث الحرب، نشأت خلال السنوات الماضية أصوات جديدة تمكنت من استثمار فرص الوصول إلى الجمهور من خلال وسائل الإعلام غير التقليدية وشبكات التواصل الاجتماعي، ينطلق بعضها من الخارج، فيما يعيش البعض الآخر داخل مناطق سيطرة أطراف الصراع.

لا تلتزم هذه الأصوات بميثاق العمل الصحفي، وفي غالب الأوقات لا تقدم خطابا ناضجا، لكنها على كل حال تمارس حقا قانونيا متمثلا في حرية الرأي والتعبير.

تعرض الكثير من نشطاء وسائل الإعلام غير التقليدية لأشكال مختلفة من الاستهداف من قبل مليشيا الحوثي، بهدف تجنيدهم أو إسكاتهم، منها السجن، والإخضاع لمحاضرات طائفية، والتحريض عبر وسائل الإعلام، والتهديد بتلفيق القضايا والمحاكمات.

المؤشرات:

- استهداف الصحفيين عبر التفجيرات الإرهابية

- استمرار التضييق على الحريات الصحفية

- تعاملت القوى المتنازعة دون استثناء بعدائية مطلقة تجاه الصحفيين بشكل خاص والحريات الصحفية على وجه العموم

- تعامل مليشيا الحوثي والانتقالي مع الصحفيين المختطفين في سجونها بطريقة غير إنسانية والقيام بتعذيبهم الجسدي والنفسي.

- تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية للصحفيين والعاملين في الحقل الإعلامي بسبب توقف صرف الرواتب وتضييق فرص العمل عليهم.

تركيا

تشديد القيود على العمل الصحفي

على الرغم من الوعود بحرية الإعلام والصحافة، إلا أن السلطات التركية استمرت في مواجهة الصحفيين المستقلين، واصدار قوانين تزيد من القيود على العمل الصحافي.

قَتل، واعتقالات، وتهديدات، وأحكام بالسجن، وقوانين، يلخص هذا وضع الصحافة في تركيا خلال 2022. ففي فبراير/شباط قُتل الصحافي "غونغور أرسلان"، المالك ورئيس التحرير وكاتب العمود في صحيفة (Ses Kocaeli) اليومية، في هجوم أمام مكتب الصحيفة بعد تقارير عن فساد والمحسوبية في البلاد؛ في أحدث جرائم قتل الصحفيين في البلاد.

كما استمرت الاعتقالات، وحتى نهاية 2022 كان 43 صحافياً على الأقل ما يزالون في السجن بتهم متعلقة بعملهم الصحافي أو ارتباطهم بوسائل إعلام. في يونيو/حزيران اعتقلت السلطات التركية 20 صحافياً، أفرجت عن أربعة في وقت لاحق، وأبقت 16 بينهم أربع صحافيات من الأكراد في "ديار بكر". يعمل هؤلاء في مواقع ووسائل إعلام كردية. أودعتهم السلطات الحبس الاحتياطي بتهمة "الاشتباه بالانتماء إلى منظمة إرهابية". في أكتوبر/تشرين الأول قُبض على تسعة صحفيين من الأكراد من عدة مناطق مختلفة بالتهم ذاته. لا يزال هؤلاء الـ27 في السجن حتى نهاية العام.

واستمرت السلطات التركية في حجب وسائل الإعلام الالكترونية التي ترفض الحصول على تراخيص. في يونيو/حزيران حجبت محكمة في أنقرة موقعي "صوت أمريكا" و"دويتشه فيله" بناء على طلب المجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون، بعد أن قررت المنصتين عدم التقدم بطلبات للحصول على تراخيص من المجلس بمبرر أن ذلك سيعرضهما لعقوبات ورقابة غير متناسبة.

في أكتوبر/تشرين الأول، وافق البرلمان على قانون تدعمه الحكومة حيز التنفيذ والذي يُجرم نشر "معلومات كاذبة" ويعتبروه الصحافيون الاتراك يهدد حرية التعبير. يُشدد القانون الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية الإلكترونية، ويمنح السلطات مزيدا من الصلاحيات لفرض رقابة على الصحافة المستقلة وتقييد الحق في الحصول على المعلومات.

تمكن التكتيكات مثل الرقابة على وسائل الإعلام والإنترنت، والدعاوى القضائية ضد وسائل الإعلام، والاعتقالات إلى رواج وجهة نظر السلطة وحدها مقابل تراجع رؤية الأصوات الأخرى. إذ أنه وعلى الرغم من كون السلطة لا تملك وسائل إعلام رسمية إلا أن معظم شركات الإعلام ترتبط بالحكومة بشكل من الأشكال.

خلال عام 2022 رصدت صحافيات بلاقيود تعرض أكثر من 50 صحافياً للانتهاكات، بينهم 10 صحافيات، شملت القتل والاعتقال، وأحكام السجن، والاعتداء، والمنع من التغطية.

ولا يزال الصحافيون والعاملون في وسائل الإعلام التركية يشكون تراجع الأمن الوظيفي والتي تزايدت بعد وباء كورونا (كوفيد-19) وتراجع قيمة العملة الوطنية. وأضرب موظفو مكتب تلفزيون بي بي سي في إسطنبول في 2022 للمطالبة بعديد من المطالب والحقوق. بعد أشهر تمكنوا من الوصول إلى اتفاق برفع رواتبهم بنسبة 32%، وتأمين صحي خاص لعائلاتهم، قسائم غذائية يومية. نجاح موظفي مكتب بي بي سي في اسطنبول هو مجرد بداية لتشجيع الزملاء الذين يعانون من انعدام الأمن الوظيفي والأجور المنخفضة وظروف العمل السيئة في قطاع الإعلام على الاتحاد ورفع أصواتهم.

وتعاني الصحف التركية بشكل عام من تراجع في موازنتها، بسبب الضغوط الاقتصادية. كما أن صحفاً يومية مستقلة خارج الشركات الإعلامية الخاصة القريبة من الحكومة، تشكو حرمانها من إعلانات الدولة. ويتهمون مجلس الإعلان الصحفي بتخصيص إعلانات الدولة للضغط المالي على الصحف اليومية، بينما يساعد المجلس الأعلى للبث على إضعاف القنوات التلفزيونية الهامة اقتصاديًا من خلال منحهم غرامات باهظة. وقد اضطرت بعض الصحف اليومية إلى تقليل عدد صفحاتها بسبب سعر الورق.

غونغور أرسلان

قُتل "غونغور أرسلان" أمام مكتب تحرير جريدته "Ses Kocaeli " في 19 فبراير/شباط. أصيب غونغور أرسلان برصاص مهاجم في صدره وساقه اليمنى خارج مكتبه في مدينة إزميت. تم نقله إلى المستشفى حيث توفي متأثرا بجراحه.

ألقت السلطات الأمنية القبض على مشتبه به على صلة بقتل الصحافي. وبحسب وسائل الإعلام فقد قال المشتبه به إن "شخصين حرضاه على ارتكاب الجريمة" دون تحديد هويتهما.

تعرض غونغور أرسلان للتهديد بانتظام بسبب تقاريره عن قضايا الفساد والرشوة والمحسوبية في وسائل الإعلام الخاصة به، Ses Kocaeli. تصاعدت التهديدات في أبريل/نيسان 2020 ، عندما فتحت مجموعة من المهاجمين المجهولين النار على مكاتب الصحيفة المحلية.

قانون جديد

في 14 أكتوبر/تشرين الأول أقرّ البرلمان التركي، قانوناً لمكافحة التضليل الإعلامي يفرض خصوصاً على من ينشر "معلومات كاذبة أو مضلّلة" عقوبة تصل إلى السجن لمدة ثلاث سنوات.

يتكون التشريع الجديد من 40 مادة، تعدل العديد من القوانين بما في ذلك قانون الإنترنت وقانون الصحافة وقانون العقوبات التركي. فهو يعتبر "نشر معلومات كاذبة" جريمة جنائية تصل عقوبتها إلى السجن لمدة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات.

يفرض القانون سيطرة حكومية أكثر إحكامًا على مواقع الأخبار على الإنترنت؛ حيث تمنح هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسيطر عليها الحكومة (Bilgi Teknolojileri ve İletişim Kurumu، BTK) المكلفة بتنظيم الإنترنت، بصلاحيات بعيدة المدى لإجبار شركات التواصل الاجتماعي على الامتثال لطلبات إزالة المحتوى عبر الإنترنت وتسليم بيانات المستخدم أو أن تخضع للحظر إذا لم يمتثلوا.

وتنصّ المادة 29 من هذا القانون، على وجه الخصوص، على فرض عقوبة السجن لفترة تتراوح بين سنة وثلاث سنوات على كلّ من يرتكب جرم "نشر معلومات كاذبة أو مضلّلة، تتعارض مع الأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد، أو من شأنها الإضرار بالصحّة العامة، أو تعكير صفو النظام العام، أو نشر الخوف أو الذعر بين الناس".

تمنح هذه المادة غموضاً كافياً، يسمح للمدعين العامين والمحاكم، بتحديد ما يشكل "معلومة كاذبة" بل وحتى تحديد "نية التسبب بالخوف والذعر وتعكير صفو النظام العام"؛ ما يعتبر تهديداً مباشراً للعمل الصحفي ونشر الحقائق الذي تتعهد حكومة حزب العدالة والتنمية مراراً بحمايتها.

كما أن قيام القانون بحرمان الصحافيين الذين يجرّمون بهذه الاتهامات من بطاقتهم الصحافية؛ اغتيال تعسفي للصحافيين ويضعهم أمام ضغوط عالية في حال تداول الحقائق والمعلومات التي تتناول الفساد والمواضيع الحساسة الأخرى، ما يجعل من الصعب نشر مواد ذات جودة.

انتهى،،

"صحفيات بلا قيود" هي منظمة أهلية غير ربحية تنشط في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة، وفي مقدمتها حرية التعبير والصحافة والإعلام، وبناء القدرات والخبرات التي تساهم في خلق صحفيين وصحفيات وناشطين وناشطات أكثر قدرة على ممارسة العمل الصحفي بكفاءة ونزاهة في الحقول الصحفية والإعلامية والحقوقية، كما تسعى المنظمة إلى بناء مجتمع المعرفة، وإلى توظيف وسائل الإعلام بما في ذلك الإعلام الجديد في خدمة قضايا التنمية المجتمعية الشاملة، ونشر مبادئ وقيم النزاهة والتسامح.

جميع الحقوق محفوظة لمنظمة صحفيات بلاقيود © 2023